مجلة علمية

دراسات وسياسات

مجلة علمية تصدر عن
المركز الليبي للدراسات
العدد السادس يوليو 2024

المركز الليبي للدراسات
ورسم السياسات

في هذا العـدد

1 السياسة العامة الليبية بين النظرية والتطبيق
2 تحديات إصلاح قطاع الإعلام الليبي
3 "الخطاب الديني في ليبيا "عوامل الفوضى، ومعالم التأطير
4 موقع ليبيا ضمن التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية
5 التحديات والصعوبات التي تواجه مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل
6 دعم المحروقات في ليبيا بين هدر الموارد وبدائل الاصلاح
7 ندوة: أسباب تعثر المسار الديمقراطي في ليبيا وشروط تصحيحه
8 ملخص كتاب تحليل السياسة العامة: ليبيا أنموذجا

دراسات وسياسات

دراسات وسياسات

مجلة ربع سنوية تعنى بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا

العدد السادس يوليو 2024

كل ما ورد في الأوراق يعبر عن رأي الباحثين ولا يتحمل المركز المسؤولية عن مضمونها

الفهرس

1. معايير وضوابط المشاركة في مجلة دراسات وسياسات 4
2. الافتتاحية 5
3. السياسة العامة الليبية بين النظرية والتطبيق 8
4. تحديات إصلاح قطاع الإعلام الليبي في ضوء المبادرات والقرارات الصادرة خلال الفترة من 2011م إلى 2023م 34
5. « الخطاب الديني في ليبيا »عوامل الفوضى، ومعالم التأطير 54
6. موقع ليبيا ضمن التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية 75
7. التحديات والصعوبات التي تواجه مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في ليبيا.. 101
8. دعم المحروقات في ليبيا بين هدر الموارد وبدائل الاصلاح 127
9. ندوة: أسباب تعثر المسار الديمقراطي في ليبيا وشروط تصحيحه 146
10. ملخص كتاب تحليل السياسة العامة: ليبيا أنموذجا 164

معايير وضوابط المشاركة في مجلة دراسات وسياسات

هيئة تحرير مجلة دراسات وسياسات ترحب بمشاركة المختصين بالشأن الليبي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الضوابط التالية عند إعداد البحوث والتقارير:

1) ألا تكون المادة قد نشرت من قبل.

2) المادة معدة بتطبيق droW وعدد الكلمات ٥ آلاف كلمة للبحوث و0051 كلمة للتقارير وملخصات الكتب.

3) الخط المعتمد gnittesepyt cibarA حجم 41.

4) تراعي المادة التقسيم والهيكل والضوابط المنهجية العلمية المتعارف عليها في إعداد الأوراق البحثية والاعتماد على المراجع والمصادر الدقيقة وإثباتها كهوامش أسفل كل صفحة على أن تدرج على النحو التالي:

- كتاب عربي: اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب ثم مكان النشر واسم الناشر وتاريخ النشر ورقم الصفحة، وعلى الصورة اللاحقة:

المهدي ساسي: أوراق في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلة للاقتصاد الوطني (القاهرة: دار وهبة للطباعة والنشر، 7002)، 92.

-في حال تكرار المصدر يدرج كما يلي: ساسي، أوراق في الاقتصاد الليبي، 24.

-كتاب باللغة الانجليزي: نفس الترتيب للمرجع العربي وعلى الصورة اللاحقة:

qarI fo stnemevoM yranoituloveR eht dna ssalC laicoS dlO ehT ,utataB annaH (8791 ,sserP ytisrevinU notecnirP :notecnirP), 04.

-تكرار المرجع: utataB ,ehT dlO laicoS ssalC, 44.

-مقالة في دورية عربية: اسم الكاتب وعنوان المقالة واسم الدورية أو الموقع وعدد الإصدار

صلاح الصلاحي، «الثورة في عامها الثالث»، ليبيا المستقبل، السنة الأولى، العدد ٢١.

-تكرار المرجع: الصلاحي، «الثورة في عامها الثالث»، 21.

- مقالة في دورية إنجليزية: بنفس ترتيب المقالة في دورية عربية:

“,txetnoC evitarapmoC ni raW yloH namottO :yrotirreT detsetnoC” ,gnilraD .T adniL .541 :(0002) 19 ,acimalsI aidutS

-تكرار المرجع : gnilraD, “yrotirreT detsetnoC,” 941.

-خبر أو تقرير في صحيفة يومية، عربية أو أجنبية: ليبيا المستقبل، 11 مايو 2102.

.5002 tsuguA 8 ,naidrauG ehT

-مراجع الإنترنت تضاف إلى اسم الكاتب وعنوان الدراسة أو البحث أو التقرير أو الخبر أو المقالة أو رابط المادة.

ملاحظة: للمركز الحق في التعديل في المادة بما يناسب سياسات وضابط النشر وفي عدم نشر البحث أو التقرير، على أن يُخطر الباحث في مدى زمنى لا يتعدى أسبوعين من تاريخ الاستلام.

الافتتاحية

منذ اندلاع الثورة عام 2011، وإلى يومنا هذا لازالت الدولة الليبية تواجه تحديات كبيرة في إعادة بناء مؤسساتها السياسية والإعلامية والتعليمية وغيرها من المؤسسات الحيوية، بالإضافة إلى الضعف في اعتماد سياسات عامة تستجيب لمطالب المرحلة، وهموم المجتمع ومشاغله، و على الرغم من الجهود المبذولة والمبادرات والقرارات الصادرة خلال الفترة من 2011 إلى 2023، غير أنها لا تخلو في كثير من الأحيان من الارتباك والتضارب؛ مما زاد من تعقيد العقبات، وتزاحم التحديات، سواء على مستوى مباشرة الإصلاح والتطوير ، أو على مستوى الالتزام بشروط البناء المؤسسي، أو اعتماد سياسات كفوءة تخدم أهداف تلك المؤسسات واستراتيجياتها المعلنة .

يتناول العدد السادس عددا من الورقات العلمية المهمة، منها:» السياسة العامة الليبية بين النظرية والتطبيق» حاولت الدراسة تحقيق عدد من الأهداف المهمة تمثلت في: تحليل، ووصف، والتنبؤ بالسياسات العامة في ليبيا ما بعد القذافي. كما تضمن العدد، «تحديات إصلاح قطاع الإعلام الليبي» وتميزت هذه الدراسة برصد التحديات التشريعية، والصعوبات التي واجهت قطاع الإعلام في ليبيا منذ بداية ثورة 17 فبراير 2011م، وطوال المدة التي أعقبتها حتى سنة 2023م، وتتأسس هذه الدراسة على إجراء مسح شاملٍ؛ لحصر وتحليل القرارات القانونية الصادرة، بالإضافة إلى استعراض الممارسات والمبادرات الإعلامية. أما ما يتعلق بقطاع التعليم العالي، فقد تضمن العدد دراسة تحت عنوان:» التحديات والصعوبات التي تواجه مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في ليبيا»، سياسيا، تناولت ورقة « موقع ليبيا ضمن التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية» بالمناقشة فرضية عدم وجود استراتيجية حقيقية للخارجية التركية في التعامل مع الأزمة في ليبيا. كما تناولت ورقة «الخطاب الديني في ليبيا: عوامل الفوضى، ومعالم التأطير» في سياق وصفي تحليلي، التعريف بمرتكزات الهوية الدينية الليبية، باعتبارها أساس الخطاب الديني، وبيان الترابط بين هذه المرتكزات، وكيف أنها يمكن أن تحقق توازن التدين في المجتمع. تضمن العدد أيضا تقريرا مفصلا حول الندوة التي عقدها المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات تحت عنوان: «أسباب تعثر المسار الديمقراطي في ليبيا وشروط تصحيحه»، إلى غيرها من الورقات والموضوعات الهامة.

يسعدنا تلقي مقترحاتكم ومساهماتكم

رئيس التحرير: صلاح الشامخ

السياسة العامة الليبية بين النظرية والتطبيق[1]

أ.د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم
أستاذ علم السياسة بجامعة طرابلس

ملخص

إن الهدف من هذه الدراسة ليس مجرد مراجعة الأدبيات المتعلقة بالسياسة العامة، ولكنه يمتد إلى وصف وتحليل مفهوم الثورة العلمية، الذي وضعه «توماس كون» في مجال السياسة العامة. وعليه يمكن تحديد ثلاثة أطر نظرية فيما يتعلق بنظرية السياسة العامة في ليبيا وهي: نظرية كلاسيكية تتناول السياسة العامة في ليبيا كنتيجة أو متغير تابع، نظرية سلوكية تركز على السياسة العامة كمخرجات أو متغير مستقل، وسياسة عامة ما بعد السلوكية، تعرف نظرية السياسة العامة الليبية بأنها: عملية أو متغير تابع ومستقل في نفس الوقت. كما تهدف هذه المقالة أيضًا إلى الكشف عن البعد العملي للسياسة العامة في ليبيا، على سبيل المثال: التعرف على دوائر السياسة العامة في العالم الحقيقي. إن السياسة العامة ليست مجرد نموذج يجسّد وجود نظريات ونماذج وأطر نظرية كلاسيكية وسلوكية وما بعد السلوكية، لكنها تعتبر أيضا مجالاً يمكن من خلاله دراسة السياسات العامة في ليبيا، وبقية النظم السياسية الأخرى على أرض الواقع، مثل: السياسات العامة للتعليم والصحة والبيئة.

يتضح من الطرح السابق، أن نظرية السياسة العامة الليبية المعاصرة يمكن وصفها بأنها معقدة، ومتداخلة، ومستقلة، وتراكمية، للمعرفة الإنسانية. باختصار، إن مفهوم السياسة العامة في ليبيا معقد ويتداخل مع العمليات، بحكم طبيعته كعملية متعددة الأبعاد، أي التعامل معها كنتيجة وسبب من جهة، وكعمليات من جهة أخرى. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن كل نظرية من نظريات السياسة العامة تشرح وتصف وتتنبأ بجزء من التباين في السياسات العامة الليبية، ولذلك فإن الاستراتيجية المثلى للمحلل السياسي تتجسد في اعتماد منهجية علمية، توفق بين الأطر النظرية لعلم السياسية، وعلم السياسة العامة.

---

(1) اتقدم تم الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في الاطلاع على ادبيات موضوع الكتاب عن طريق حسابي في الجوجل الامر الذي وفر الكثير من الوقت مقارنة بالطرق التقليدية اليدوية لجمع البيانات والمعلومات، عليه فاني اتقدم بجزيل الشكر والعرفان لموقع https://bard.google.com/
على المساعدة الفنية لتسريع اخراج هذا العمل الي حيز النشر للاستفادة وتضييق الهوة في مجال ادبيات علم السياسة العامة، لاسيما ادبيات الموضوع باللغة العربية.

كلمات دالة: السياسة العامة الليبية، الثورة العلمية، البارادايم، صنع القرارات، النظرية التقليدية او الكلاسيكية، النظرية السلوكية، النظرية الما بعدية.

Abstract

The aim of this article is broader than reviewing the literature on the case of Libya's public policy. However, it extends to describing and analyzing the concept of the scientific revolution developed by Thomas Kuhn within the field of public policy. Accordingly, three theoretical frameworks may be identified regarding Libya's public policy framework: A classic theory deals with Libya's public policy as a result or dependent variable, a behavioral theory focuses on public policy as an output or independent variable, and a post-behavioral public policy theory identifies Libya's public policy as a process or a dependent and independent variable. This article also aims to expose the practical dimension of Libya's public policy, e.g., public policy circles in the real world. Libya's Public policy is not just a paradigm that embodies the existence of classical, behavioral, and post-behavioral theories, models, and theoretical frameworks. It is also considered a field in which Libya's public policy may be studied in the real world, such as public policy for education or health.

It is clear from the previous argument that the contemporary Libya's public policy theory may be described as complex, overlapping, independent, and a cumulative dimension of human knowledge. In short, the concept of Libya's public policy is complex and overlaps processes due to its nature as a multidimensional process, e.g., dealing with it as a result and cause on the one hand and as processes on the other. This study reached several results: each public policy theory explains, describes, and predicts part of the variation in Libyan public policies. Therefore, the political analyst's optimal strategy is embodied in adopting a scientific methodology that reconciles the theoretical frameworks of political science, public policy, and social sciences.

Keywords: *Public Policy, Scientific Revolution, Paradigm, Decision-Making, Classical Theory, Behavioral Theory, Post-Behavioral Theory, and Public Policy Circles.*

تقديم:

إن نظرية السياسة العامة الليبية هي مجال دراسة؛ يهدف إلى فهم وتحليل صنع السياسات العامة، حيث تركز هذه النظرية على التفاعلات بين الجهات الفاعلة المختلفة في العملية السياسية الليبية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتُعرف السياسة العامة بأنها: القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة لتحقيق أهداف محددة.(Lowi, 1970 and 1972) وتؤثر السياسة العامة على جميع جوانب حياة الأفراد، بما في ذلك الاقتصاد والتعليم والصحة والبيئة. كما تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي، والفقر، والبطالة، وعدم المساواة، وتدفق الهجرة غير الشرعية، والتدخل الخارجي.

وتحاول نظرية السياسة العامة الليبية فهم هذه التحديات، وتطوير سياسات مناسبة للتعامل معها. وتعتمد نظرية السياسة العامة الليبية على عدد من النظريات الغربية، مثل: النظرية الكلاسيكية، والنظرية السلوكية، والنظرية المابعدية، ومع ذلك، فهي تراعي أيضًا الظروف البيئية المحيطة بالنظام السياسي الليبي. وتركز النظرية الكلاسيكية للسياسة العامة على دور الحكومة في تحقيق المصلحة العامة، حيث تشير هذه النظرية أن الحكومة الليبية يجب أن تلعب دورًا نشطًا في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. كما تركز النظرية السلوكية للسياسة العامة على دور العوامل السياسية والاقتصادية في صنع السياسات، حيث تؤكد هذه النظرية أن صنع السياسات الليبية، هي عملية معقدة تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل. وأخيرا، فان النظرية المابعدية للسياسة العامة الليبية تهتم بدور العوامل الاجتماعية والثقافية في صنع السياسات، على اساس أن صنع السياسات هو عملية تفاعلية، تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك القيم الاجتماعية والثقافية.

وتُستخدم نظرية السياسة العامة الليبية في عدد من المجالات، بما في ذلك التعليم، والصحة، والاقتصاد، والبيئة، والتنمية الاجتماعية. كما تساعد هذه النظرية على فهم كيفية صنع السياسات في ليبيا، وكيف يمكن تحسينها. وفيما يتعلق بأهمية السياسة العامة الليبية، فأنها تؤثر على جميع جوانب حياة الناس في ليبيا، بما في ذلك الاقتصاد، حيث تؤثر السياسة العامة على الاقتصاد الليبي من خلال عدة مجالات، مثل: الضرائب، والتنظيم، والخدمات العامة. وعلى سبيل المثال، يمكن للحكومة الليبية أن تفرض ضرائب أقل على الشركات لتحفيز الاستثمار، أو يمكنها تنظيم الأسواق لمنع الاحتكارات.

كما تؤثر السياسة العامة الليبية على التعليم من خلال مجالات مثل: التمويل، والاستثمار، فمثلا يمكن للحكومة الليبية زيادة الإنفاق على التعليم لتحسين جودة

التعليم، أو يمكنها تغيير المناهج الدراسية لتعزيز التفكير النقدي. كما تؤثر السياسة العامة الليبية على المجال الصحي، من خلال مجالات مثل الرعاية الصحية، والتأمين الصحي، فمثلا يمكن للحكومة الليبية توفير الرعاية الصحية المجانية للجميع، أو يمكنها تقديم حوافز للشركات لتوفير تأمين صحي للموظفين.

وبطبيعة الحال تؤثر السياسة العامة الليبية على الظروف المحيطة من خلال مجالات مثل، حماية البيئة، والطاقة المتجددة، فمثلا يمكن للحكومة الليبية فرض قوانين أكثر صرامة للحماية من التلوث، أو يمكنها الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة؛ لتقليل الاعتماد على النفط. وأخيرا وليس آخرا، فان السياسة العامة الليبية تؤثر على التنمية الاجتماعية، من خلال مجالات عدة، مثل: الرفاه الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، وعليه يمكن للحكومة تقديم مساعدات مالية لذوي الدخل المحدود، أو يمكنها إنشاء برامج لتعزيز المساواة بين الجنسين.

عليه، فإن دراسة السياسة العامة الليبية تعتبر مهمة جدا، لأنها تؤثر على حياة الناس في جميع جوانبها. ومن خلال صنع سياسات فعالة، يمكن للحكومة الليبية تحسين حياة مواطنيها، وبناء مستقبل أفضل للوطن. وبالإضافة إلى الأهمية العامة للسياسة العامة، فإن لها أهمية خاصة في ليبيا، في ظل الظروف الحالية. فبعد سنوات من الحرب والاضطرابات، تواجه ليبيا تحديات كبيرة، خاصة عدم الاستقرار، والبطالة، والتدخل الخارجي.

وتلعب السياسة العامة دورًا مهمًا في مواجهة هذه التحديات، ويمكن للحكومة الليبية استخدام السياسة العامة لتعزيز الاستقرار السياسي، وخلق فرص عمل، ومعالجة الفقر وعدم المساواة. وهناك العديد من الأطر النظرية لتحليل السياسات العامة؛ تعكس علاقة حقل السياسة العامة ببقية فروع المعرفة، خاصة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، مثل: نظرية مراكز القوة، التي تركز على دور العوامل السياسية في صنع السياسات العامة، أو النظرية المؤسساتية التي يركز أنصارها على دور العوامل القانونية في صنع السياسات العامة، أو نظرية مراحل السياسات، التي تركز بدورها على دور العديد من المتغيرات في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة في ليبيا، وغيرها من البلدان الأخرى. كما يلاحظ أن ارتباط علم السياسة العامة بالعلوم الاجتماعية نتج عنه وجود نظريات مختلفة، تتعامل مع السياسة العامة كمتغير تابع أو مستقل او كعملية. فمثلا يلاحظ أنه بينما يركز نموذج النظم على مخرجات العملية السياسية، يُلاحظ أن نظرية الاتصالات تهتم بعلاقة الثورة الرقمية، وتأثيرها في السياسات العامة.

منهجية الدراسة:

تعاني ليبيا بعد قيام ثورة 17 فبراير من اتباع سياسات عامة تتسم بعدم الكفاءة والفاعلية، حيث تتدنى فيها معدل المخرجات الي المدخلات من ناحية، وعدم تحقق الأهداف المنشودة للسياسات من ناحية أخرى. عليه، فإن إشكالية الدراسة تتمثل في إثارة الأسئلة المشروعة التالية: هل هناك سياسات عامة ليبية؟ وإذا كان الجواب بنعم، فهل هي سياسات يمكن وصفها وتحليلها والتنبؤ بها في إطار مقارن؟ وهل هناك نظرية بعينها تصف وتحلل السياسة العامة الليبية؟

إن محاولة طرح هذه التساؤلات يحيلنا إلى أدبيات علم السياسة، التي تحلل، وتصف، وتتنبأ بالعملية السياسية، سواء أكانت ناجحة أو فاشلة، وعليه فإن أهدف هذه الدراسة تتمثل في تحليل، ووصف، والتنبؤ بالسياسات العامة في ليبيا ما بعد القذافي، من خلال أدبيات علم السياسة العامة، وبالتالي فان لهذه الدراسة جملة من القيود المنهجية، مثل التركيز على الفترة ما بعد 2011، ودراسة ليبيا كحالة، واستخدام أطر نظرية محددة في تحليل السياسات العامة الليبية. إذا، فإن هذه الدراسة تعتبر استطلاعا للأدبيات ذات العلاقة من ناحية، ووصفية تحليلية مقارنة من ناحية أخرى. ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر، فإن هذه الدراسة سيتم تقسيمها الي مجموعة المحاور التالية:

أولا، السياسة العامة الليبية كمتغير تابع أو نتيجة.
ثانيا، السياسة العامة الليبية كمتغير مستقل أو سبب.
ثالثا، السياسة العامة الليبية كعملية ديناميكية.
رابعا، خاتمة الدراسة: النتائج والتوصيات.

السياسة العامة الليبية كمتغير تابع او نتيجة:[2]

تشير النظرية الكلاسيكية الي أن السياسة العامة الليبية تعتبر نتيجة، الأمر الذي يعني أن السلطة التشريعية تصدر القوانين، وأن السلطة التنفيذية تنفذ وتترجم هذه القوانين على أرض الواقع. وتستند هذه النظرية على تطبيق مبدأ فصل السلطات، الذي ينص عليه الإعلان الدستوري المؤقت الصادر عام 2011. ولقد وضع خارطة طريق تحدد مسار عملية التحول الديمقراطي في ليبيا ما بعد القذافي.(See Wilson, 1887)

(2) لقد اعتمد المؤلف على كتابه المنشور بالمركز العربي الديمقراطي ببرلين في الجزء المتعلق بنظريات السياسة العامة، ولمعرفة المزيد يمكن الرجوع الي المصدر التالي: نظرية السياسة العامة. (برلين: منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2021)، موجود على الرابط الاليكتروني التالي: https://democraticac.de/?p=79408

ويشير الشكل:(1) الي علاقة كلا من السلطة التشريعية والتنفيذية بصنع السياسة العامة الليبية، حيث يفترض أن السلطة الأولى متمثلة في المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب، يصدران القوانين من ناحية، وأن الحكومة تنفذ هذه القوانين من خلال الجهاز الإداري من ناحية أخرى. إذ إن قيام الحكومة الليبية بصنع السياسة العامة من خلال السلطة التشريعية، يقوم على فرضية الفصل التام بين السلطات، وهو مبدأ أكد عليه «مونتسكيو»، وتحمس له القادة السياسيون في الولايات المتحدة، منذ أكثر من قرنين، وذلك أبان فترة الاستقلال. فالشكل: (1) يشير إلى السياسة العامة كنتيجة لقيام السلطة التشريعية بمهامها المعتادة، في إطار النظم السياسية التي تتبنى نظام فصل السلطات، حيث أنها تختص بصنع القوانين وما يرتبط بها من تشريعات ولوائح وقرارات. (Wilson, 1887)، ومن أبرز النظريات التقليدية التي تتعامل مع السياسات العامة كمتغير تابع النظرية المؤسساتية.(Huntington, 1971)

الشكل: (1)

السياسة العامة الليبية كمتغير تابع أو نتيجة

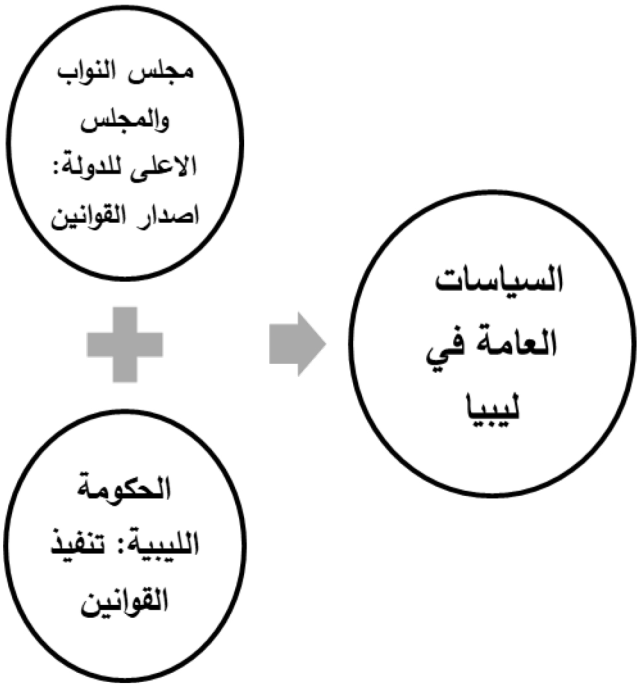

وتعكس النظرية المؤسساتية للسياسة العامة عموما، العلاقة المبكرة بين كل من السياسة والقانون، حيث يلاحظ الخلفية القانونية لعلماء السياسة الأوائل، من أمثال

«ودروو ولسون» والذي أصبح الرئيس الأمريكي (1856-1924) الثامن والعشرون (1913-1921). وبالرغم من أن الكثير يربط النظرية المؤسساتية للسياسة العامة بصمويل هانتجتون،(Huntington, 1971)، إلا أنه يمكن القول أن الجذور الأولى لهذه النظرية تعود للفيلسوف الفرنسي الشهير «مونتيسكيو» (1689-1755)، الذي نشر كتابه الشهير «روح القوانين» في عام 1748.(See Sabine and Thorson, 1973: 507-515)

وتهتم النظرية المؤسساتية للسياسة العامة عموما بالهيكل التنظيمي للحكومة الليبية، الذي يجسد في العادة وجود ثلاثة سلطات معروفة، هي السلطة : التشريعية، والتنفيذية والقضائية. فالدستور والقوانين تنظم العلاقة القائمة بين السلطات الثلاثة، وبالتالي تركز هذه النظرية على البعد القانوني للسياسة العامة الليبية. «فكارل فرديريك» الذي يعتبر من أبرز أقطاب هذه النظرية، يشير في كتابه الشهير بعنوان «الحكومة المؤسساتية والديمقراطية»، إلي أن صنع السياسة العامة تحكمها العملية الديمقراطية في المقام الأول والأخير. فالناخبون هم من يختارون الحكومة تمشيا مع طبيعة النظام السياسي القائم، وبالتالي تتم عملية الانتخابات بشكل مباشر؛ كما هو الحال في النظم الرئاسية، وبطريقة غير مباشرة للسلطة التنفيذية في إطار النظم البرلمانية.(Friedrick and Cole, 1932)

ويشير الشكل(2) عموما إلي مقولات النظرية المؤسساتية للسياسة العامة الليبية، حيث ينتخب مثلا الناخبون في إطار النظم الرئاسية أعضاء الحكومة بطريقة مباشرة، من خلال انتخابات عامة ودورية؛ بناء على التشريعات النافذة في كل دولة على حدة. فالناخب الليبي، حيث يقر الإعلان الدستوري وتعديلاته إجراء انتخابات عامة تعقد كل فترة زمنية محددة، وبالتالي فإن كل منهما مسئول بشكل مباشر أمام الناخبين. إذا، بينما تختص السلطة التشريعية من الناحية النظرية بصنع السياسة العامة، يلاحظ أن الحكومة تقوم بتنفيذ السياسة العامة في ليبيا.

إن النظرية المؤسساتية تضفي الطابع القانوني على السياسة العامة، حيث أن الدستور يحدد طبيعة العلاقة بين السلطات والمؤسسات السياسية القائمة في إطار الدولة الليبية. فالإعلان الدستوري وتعديلاته يحدد إذن الجهة المسئولة عن صنع وتنفيذ السياسة العامة، وبالتالي فإن نظرية «ولسون» لا تعير أية مكانة للتنظيمات غير الرسمية، مثل الجماعات المصلحية، ومنظمات المجتمع المدني الليبي. لكن من الواضح أن النظرية المؤسساتية تتعامل مع السياسة العامة كمتغير تابع أو نتيجة، وبالتالي فهي تتفق في ذلك مع النظرية العقلانية للاتخاذ القرارات.

الشكل:(2)

النظرية التقليدية لصنع السياسات العامة في إطار النظام السياسي الليبي

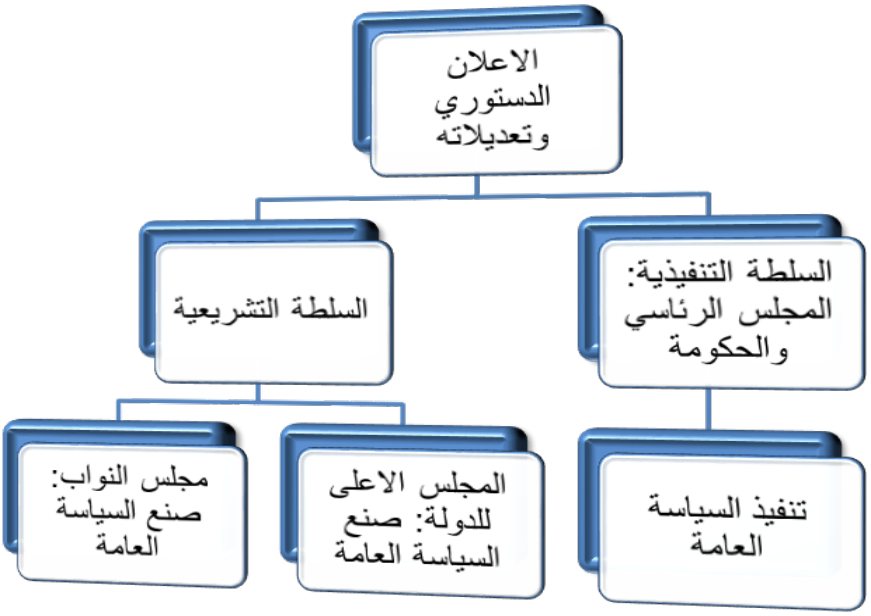

لكن تطبيق مقولات النظرية المؤسساتية على السياسة العامة الليبية لا يخلو من نقاط ضعف، وبالتالي يمكن تلخيص هذه السلبيات في مجموعة النقاط التالية:

1. بالرغم من أن النظرية المؤسساتية للسياسة العامة تنطلق من مبدأ فصل السلطات، إلا أن التطورات التي شهدتها الأزمة الليبية تشير إلي تعقد عملية صنع السياسة العامة. فاتفاق الصخيرات وما تلاه من مؤتمرات دولية، لاسيما مؤتمر جنيف، نتج عنه بروز نظام سياسي جديد تتعد أطرافه، وبالتالي فان النظام السياسي الليبي الحالي، أقرب إلى شبه رئاسي منه إلى نظام برلماني. إن مقولات النظرية المؤسساتية للسياسة العامة، تُعتبر أقل وضوحا في إطار النظم السياسية الأخرى، لاسيما أن السلطات تتدخل في إطار النظام شبه الرئاسي. (انظر الشكل: 2)
2. تعكس النظرية المؤسساتية للسياسة العامة وجود فجوة بين النظرية والواقع، حيث أن مقولاتها لا تنطبق بالضرورة على نظم الحكم المختلفة في إطار عالمنا المعاصر، لاسيما نظم الحكم البرلمانية وشبه الرئاسية، حيث تتداخل السلطات، أو نظم الحكم التسلطية حيث تنحصر السلطات في يد الديكتاتور.
3. تجاهل النظرية المؤسساتية للسياسة العامة للدور الذي تلعبه التنظيمات غير

الرسمية في الدولة، حيث يلاحظ أن الاعلان الدستوري وتعديلاته، تولِي الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والرأي العام دورا ملحوظا في صنع السياسة العامة.

4.تحيز النظرية المؤسساتية للسياسة العامة عموما لنظم الحكم، التي تأخذ بمبدأ فصل السلطات، وبالتالي فإنها مقولاتها النظرية لا تتمشى عموما ونظام الحكم الذي تتبناه ليبيا، وبقية البلدان النامية.

السياسة العامة الليبية كمتغير مستقل أو سبب:

يشير الواقع السياسي بعد 2011 الي تعدد الأطراف التي تساهم في صنع السياسة العامة الليبية، حيث برزت هياكل رسمية جديدة تتأثر بالسياسات العامة الليبية، مثل المجلس الرئاسي، وجماعات غير رسمية مسلحة، مثل القيادة العامة في الشرق الليبي بزعامة حفتر وأبنائه. عليه، يلاحظ أن النظرية التقليدية لا يمكنها تفسير ووصف ذلك. فالسلطة التنفيذية، كجماعات مصلحية، تؤثر بطريقة غير مباشرة في تقديم مشاريع القوانين إلى السلطة التشريعية لإقرارها في شكل سياسات عامة. عليه، فقد برزت نظرية سلوكية تجادل بان السياسات العامة يمكن التعامل معها كمتغير مستقل، الأمر الذي يفسر لنا تأثر السلطة التنفيذية، والتنظيمات غير الرسمية في المراحل المختلفة للسياسة العامة الليبية.

ويلاحظ في هذا السياق، أن صنع السياسة العامة في ليبيا ما بعد القدافي ليست حكرا على السلطة التشريعية، حتى وإن كان الإعلان الدستوري المؤقت يؤكد على تطبق مبدأ فصل السلطات. فثورة المعلومات جعلت السلطة التشريعية في حاجة ماسة إلى الاستعانة بالجهات التي تملك أو تحتكر الخبرة والسلاح، وبالتالي يلاحظ مدى التأثير الذي تلعبه منظمات الإدارة العامة في عملية صنع السياسة العامة؛ وذلك من خلال التقارير الفنية، ومشاريع القوانين المقدمة إلى السلطة التشريعية. عليه يشير الشكل(3) إلى وجود جهات ومؤسسات مختلفة، تتأثر بصنع السياسة العامة، حيث لا يقتصر الأمر في ذلك على البيئة الداخلية، وإنما يمتد ذلك ليشمل البيئة الخارجية للنظام السياسي الليبي.

وطالما أن عملية صنع السياسة العامة أصبحت لصيقة بالحياة العامة، في ظل نظم الحكم الديمقراطية، عليه فإن الأطراف المتأثرة بها تعدت السلطات الرسمية إلى التنظيمات غير الرسمية. فالأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، ووسائل الإعلام، والرأي العام؛ تتأثر بدرجات متفاوتة بالسياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر. ويميز «ايستون والوند» في هذا السياق بين السياسة العامة كمخرجات للنظام السياسي من ناحية، والنتائج المترتبة على تطبيق السياسة العامة من ناحية أخرى.

فالنتائج المترتبة على تطبيق السياسة العامة للقضاء على التضخم، قد تحقق أهدافها، ويتم تقليص مستويات التضخم بشكل ملحوظ، ولكن قد ينتج عن ذلك زيادة نسبة البطالة، بشكل يهدد شرائح واسعة من السكان. باختصار، إن محور اهتمام الباحث السياسي ينصب في هذه الحالة، على مدى تأثير السياسة العامة على القطاعات والشرائح المختلفة في إطار النظم السياسية المختلفة. وتشير الأدبيات إلى بروز النظرية السلوكية للسياسة العامة، حيث يلاحظ عليها عموما الآتي: (Easton, 1966, 1969, and 1979)

الشكل: (3)

نموذج الموند للسياسة العامة كمتغير مستقل

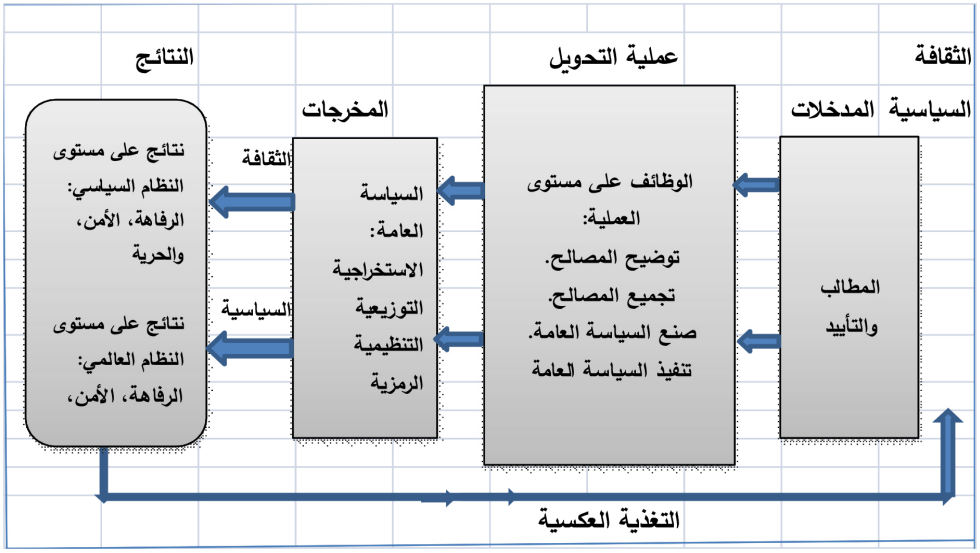

Source: (Almond, 1978)

1. إن الإطار النظري للمدرسة السلوكية وتفرعاتها، مستمدة في الأساس من نظرية الاتصالات، الأمر الذي يعني أن السياسة العامة الليبية تؤثر في البيئة المحيطة، من خلال نقل نظام التغذية العكسية لردود الأفعال السلبية والإيجابية على حد سواء.
2. إن السياسة العامة الليبية تتسم بالتفاعل المستمر مع الظروف البيئة المحيطة، وبالتالي لا يمكن القول بوجود سياسة عامة ثابتة، طالما أن السياسات توجد في إطار نظام مفتوح، يتفاعل باستمرار مع الظروف البيئية المحيطة، وليس نظام مغلق لا يتفاعل مع المعطيات المحيطة.
3. أن محور التركيز بالنسبة للنظرية السلوكية قد انصب على المستوى الكلي

لتحليل السياسة العامة الليبية، وليس الجزئي كما هو الحال مع نظريات العقلانية أو الرشاد

4. إن السياسة العامة الليبية تعتبر جزء أو نظاما فرعيا للنظام السياسي القائم، وبالتالي فإنها ترتبط ببقية الأجزاء أو النظم الفرعية بعلاقة اعتماد متبادل. عليه، لا يمكن القول بوجود نظرية سلوكية مستقلة للسياسة العامة. فإذا كانت السياسة العامة الليبية بالنسبة لنموذج النظم تعتبر من مخرجات النظام السياسي، فإنها تعتبر أحد الوظائف التي يقوم بها النظام السياسي بالنسبة للنموذج الوظيفي. (See Easton, 1979, and Almond, 1978)

5. إن فهم السياسة العامة الليبية يتطلب الإلمام بالبيئة الداخلية والخارجية، في إطار المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، الأمر الذي يصعب من وظيفة المحللين السياسيين؛ نظرا لاختلاف وتنوع التخصصات المطلوبة في هذه الحالة.

ونظرا للقيود المنهجية المتعلقة بحجم الدراسة، فإنه لا يمكن التطرق لكل النظريات السلوكية، وبالتالي سيتم تناول كلا من نظرية «جرهام اليسون»، الذي يتحدث عن عملية صنع السياسة العامة أثناء الأزمات، ونظرية النظام السياسي لـ«ديفيد ايستون»، الذي ينطبق نموذجه على السياسات العامة في ليبيا وبقية دول العالم.[3]

ويعتبر نموذج «اليسون» من أبرز إسهامات النظرية السلوكية لفهم عملية صنع القرارات، لاسيما أثناء الأزمات السياسية. (Allison, 1971) ويشير الشكل:(4) إلى المستويات الثلاثة التي حددها «اليسون» لتحليل السياسة العامة الليبية، ليس فقط في وقت السلم، ولكن أيضا أثناء الأزمات الدولية الحادة، مثل: أزمة الحرب على طرابلس عام 2018-2019. فبدلا أن يتم التعامل من المنظور العقلاني فقط، كما فعل أصحاب النظرية الكلاسيكية للسياسة العامة، يلاحظ أن «اليسون» قد أضاف مستويين آخرين يسهمان في تحليل السياسة العامة الليبية من أبعاد مختلفة. فالسياسة العامة الليبية بالنسبة لنموذج «اليسون» لا يمكن فهمها إلا من خلال تحليلها على ثلاثة مستويات تتداخل بشكل ملحوظ على أرض الواقع، وهذه المستويات هي:

(3)تعيش ليبيا منذ 2014 ازمة حادة تتمثل في تعثر عملية التحول الديمقراطي نظرا لظروف بيئية داخلية تمثلت في محاولة فرض نموذج عسكري للحكم بقيادة حفتر ومناصريه من النظام السابق، ونموذج للديمقراطية تزامن مع صدور الاعلان الدستوري المؤقت وتشكيل المجلس الوطني الانتقالي ومن بعده انتخاب كلا من المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب. فصنع السياسة العامة وقت الازمات غير صنعها في حالة الاستقرار والسلم، عليه فانه سيتم التعرض لنظرية اليسون لصنع السياسات العامة في ليبيا في اطار الازمة التي تعيشها ليبيا منذ 2014.

1. مستوى صانع القرار الرشيد "Rational Actor"، حيث أن النظام السياسي الليبي من خلال حكومته يختار البديل الذي يحقق المصلحة العامة، في إطار الأهداف المحددة والخيارات المتاحة، والنتائج المترتبة على كل خيار متاح، واختيار البديل الأفضل في نهاية المطاف.
2. مستوى العملية التنظيمية "Organizational Process"، حيث يتم تركيز الاهتمام على منظمات الإدارة العامة التي تمثل النظام السياسي، من حيث تعاملها بشكل فردي وجماعي مع المشكلة التي تحظى باهتمام السياسة العامة الليبية. فبالرغم من أن التنسيق والتعاون يعتبر القاعدة في علاقات المنظمات العامة، إلا أن التنافس والصراع يبرز أيضا بين هذه المنظمات لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية. وبينما يسهم التنسيق والتعاون بين منظمات الإدارة العامة في نجاح تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة العامة الليبية، يلاحظ العكس في حالة تنافس وصراع الأجهزة البيروقراطية. فمنظمات الإدارة العامة تعتبر أيضا جماعة مصلحية، وبالتالي فهي قادرة على إفشال السياسات العامة التي تعرض مصالحها للخطر، مثال: ما يعرف بدور أنصار الدولة العميقة في إطار الجهاز البيروقراطي الليبي.
3. مستوى السياسة البيروقراطية "Bureaucratic Politics"، حيث يتم التركيز في إطار هذا المستوى على النخب السياسية، والقيادات الإدارية الفاعلة في عملية صنع القرار الليبي. إن عملية صنع القرار في إطار هذا المستوى تأخذ في الحسبان أربعة أبعاد، يأخذها محلل السياسة العامة في الحسبان، وهي: الأهداف، والمصالح، والمكاسب، والمواقف. فللنخب والقيادات السياسية والإدارية الليبية أهداف محددة، ومصالح ومكاسب ملموسة استنادا إلى مواقفهم من المشاكل المتعلقة بعملية صنع القرار.

وبالرغم من أن نموذج «اليسون» يساعد محلل السياسة العامة على فهم عملية صنع القرار على مستويات متباينة ومتداخلة في نفس الوقت، إلا أن البعض ينتقد «اليسون» في هذا الإطار من منطلق الإفراط في التبسيط من ناحية، وعدم ترابط المستويات والنتائج التي يتم التوصل إليه في إطار كل مستوى على حدا من ناحية أخرى. (Smith, 1981; Bendor & Hammond, 1992) كما أن استناد «اليسون» على حالة واحدة، متمثلة في أزمة الصواريخ الكوبية، لا يمكنه من تعميم نتائجه منهجيا. (Lindblom, 1990:276)

الشكل: (4)

مستويات تحليل السياسة العامة في إطار نموذج «اليسون»

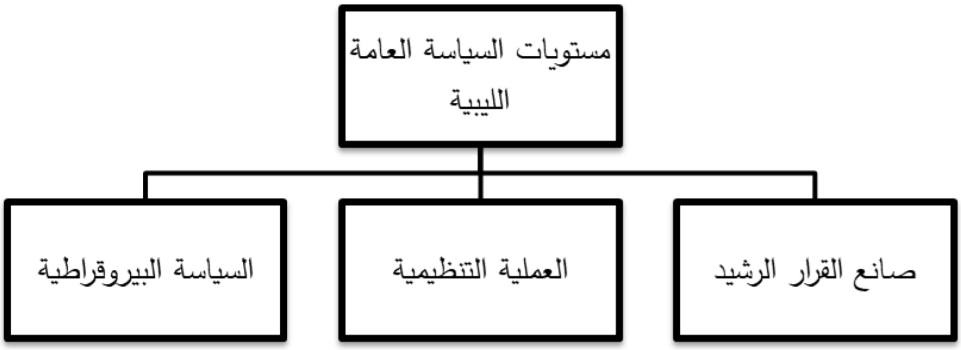

المصدر، (خشيم، 2021)

أما لو انتقلنا الي نموذج «ديفيد ايستون» للسياسة العامة الليبية، فإنه يمكن القول بأنه يعتبر من أكثر النماذج شيوعًا في دراسة السياسات العامة، حيث إنه يصف ويحلل عملية صنع السياسة العامة الليبية في إطار سبعة مراحل متتالية هي: (انظر الشكل: 5)

الشكل:(5)

نموذج «ايستون» للسياسة العامة

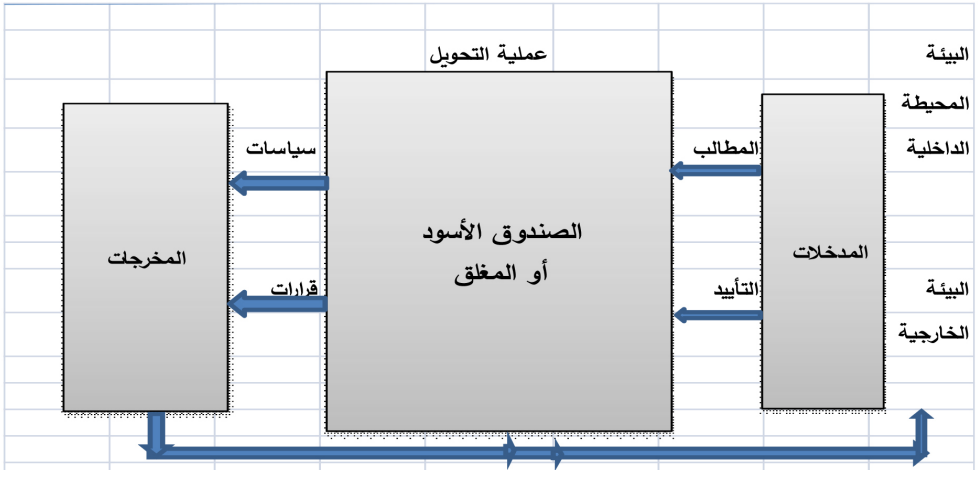

Source: (Easton, 1979)

1. تحديد المشكلات أو القضايا التي تحتاج إلى معالجة، من خلال عملية سياسية تشتمل على التفاعل بين المجموعات والأفراد والحكومة، مثل: قضية الهجرة غير الشرعية والسياسات الليبية المنظمة لها.
2. تعريف المشكلات أو القضايا المحددة بمزيد من التفصيل، من خلال جمع المعلومات وتحليلها، حيث تتوفر بيانات ومعلومات على الصعيدين: المحلي والدولي.
3. اختيار بديل محدد من بين البدائل الممكنة، مثل: اتباع خيار ترحيل المهاجرين إلي دولهم قسرا؛ استنادا إلى القانون الليبي الذي يجرم المهاجرين غير القانونين، إلى جانب عدم توقيع ليبيا لمعاهدة الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951، أو مراعاة التزامات ليبيا في مجال حقوق اللاجئين؛ نظرا لأنها قد وقعت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948.
4. تنفيذ البديل المختار من خلال الحكومة أو غيرها من الجهات الفاعلة العامة، حيث يلاحظ أن الضغوط الدولية دفعت ليبيا إلى التوفيق بين خياري مراعاة المصلحة الوطنية، والمتمثلة في إبرام مذكرات تفاهم مع الاتحاد الأوروبي، وإيطاليا، ومالطا؛ لمواجهة الهجرة غير الشرعية من ناحية، والتغاضي عن التواجد غير القانوني، والمساهمة في توطين المهاجرين غير الشرعيين من ناحية أخرى.
5. مرحلة التنفيذ في نموذج «ديفيد ايستون» للسياسة العامة الليبية، ويشير الي عدم وضوح في السياسة العامة للهجرة، نظرا لأن ليبيا تصنّف من قبل دليل البلدان الرخوة (2023) بأنها دولة شبه فاشلة، لا تسيطر على كامل التراب الليبي، وبالتالي فان قيادات سياسية وعسكرية تتعاون مع مافيا دولية؛ تساهم في فشل تجريم سياسة الهجرة غير الشرعية، التي تهدد مصالح هذه النخب بشكل ملحوظ.
6. تقييم فاعلية البديل المختار من خلال قياس آثاره على المشكلة أو القضية المحددة، وذلك من خلال تجديد مذكرات التفاهم مع إيطاليا، ومالطا، والاتحاد الأوروبي؛ بقصد الاستفادة من المساعدات التقنية المالية من ناحية، واستمرار المشاورات والمؤتمرات وورش العمل بالخصوص من ناحية أخرى.
7. واخيرا يتم مراجعة البديل الأفضل وتعديله أو إلغائه بناءً على نتائج التقييم، حيث تراجع كلا من السلطتين: التشريعية، والتنفيذية، البدائل المطروحة مثلا لمحاربة الهجرة غير القانونية، من خلال حضور المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة من ناحية، والاستفادة من المعاهدات والاتفاقيات مع إيطاليا وبقية البلدان الأخرى من ناحية أخرى[4].

(4)تشير معاهدة الصداقة والشراكة الليبية الايطالية الموقعة بين الطرفين في عام **2008**، إلى تعهد إيطاليا بتقديم نظام مراقبة إلكتروني لمحاربة الهجرة غير الشرعية على الحدود الليبية المترامية الأطراف، ويمكن لليبيا تفعيل المعاهدة للاستفادة من الدعم الايطالي بالخصوص، ولمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الي نصوص اتفاقية بنغازي أو معاهدة الصداقة والشراكة بين البلدين. (**See Kashiem, 2010**)

كما يمكن تطبيق نموذج «ديفيد ايستون» على دراسة السياسة العامة في ليبيا، في مجالات أخرى، مثل: مشكلة البطالة، والتعليم، وتلوث البيئية، واضطرابات المناخ، وندرة المياه. ففي حالة البطالة، يمكن أن تبدأ عملية صنع السياسة العامة الليبية أيضا بتحديد المشكلة، من خلال الحكومة أو من خلال مجموعات أو أفراد يشعرون بالتأثير السلبي للبطالة. ويمكن أن يتم تعريف المشكلة بمزيد من التفصيل، من خلال جمع المعلومات، من خلال الإحصاءات أو الدراسات الاستقصائية. كما يمكن أن تتضمن البدائل الممكنة لحل المشكلة في تحسين التعليم، أو التدريب، أو خلق فرص عمل جديدة. ويمكن أن يتم اختيار بديل من بين البدائل الممكنة، وذلك من خلال عملية سياسية تشتمل على النقاش والتفاوض بين مختلف المجموعات والأفراد. كما يمكن أن يتم تنفيذ الخيار المختار من خلال الحكومة، من خلال تقديم برامج تدريب، أو منح، أو دعم لأصحاب العمل، وبالتالي يتم تقييم فاعلية الخيار الافضل من خلال قياس معدلات البطالة، مع مراجعة الخيار المختار بناءً على نتائج التقييم.

وبالمثل، يمكن استخدام نموذج النظم لدراسة كيفية تعامل الحكومة الليبية مع مشكلة تدني الدخل، أو الفقر، حيث يمكن أن تبدأ عملية صنع السياسة العامة بتحديد المشكلة من خلال الحكومة، أو من خلال مجموعات أو أفراد يشعرون بالتأثير السلبي للفقر. ويمكن أن يتم تعريف المشكلة بمزيد من التفصيل، من خلال جمع المعلومات، من خلال الإحصاءات أو الدراسات الاستقصائية. كما يمكن أن تتضمن البدائل الممكنة لحل المشكلة تحسين الرعاية الاجتماعية، أو توفير المنح التعليمية، أو إنشاء برامج سكنية. كما يمكن أن يتم اختيار خيار من بين البدائل الممكنة، من خلال عملية سياسية تشتمل على النقاش والتفاوض بين مختلف المجموعات والأفراد. ويمكن أن يتم تنفيذ الخيار الأفضل من خلال الحكومة، عن طريق تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، أو منح التعليم، أو دعم بناء المساكن. ويمكن تقييم فاعلية الخيار المختار من خلال قياس معدلات الفقر، ومراجعة الخيار المختار بناءً على نتائج التقييم. إذا، يقدم نموذج «ديفيد ايستون» إطارًا نظريا مفيدًا لفهم عملية صنع السياسة العامة في ليبيا، بحيث يمكن استخدامه لدراسة مجموعة متنوعة من القضايا السياسية، بما في ذلك البطالة والفقر والتعليم والصحة.

السياسة العامة الليبية كعملية ديناميكية:

ينتقل محور الاهتمام في هذا الجزء من الدراسة الي اعتبار أن السياسة العامة الليبية كعملية، أو كعامل تابع ومستقل في نفس الوقت، حيث يمكن وصف السياسات العامة بأنها عملية مستمرة من قبل صانعي القرار وتنفيذه من قبل الحكومة الليبية، وبالتالي تتضمن هذه العملية مجموعة متنوعة من المراحل، ابتداء بمراحل تحديد

وتعريف واختيار الإشكاليات التي تعكسها السياسات، وانتهاء بتنفيذ وتقييم ومراجعة القرارات. كما تعتمد السياسة العامة الليبية على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك المتغيرات الداخلية، مثل التكوين الاجتماعي والاقتصادي الليبي، والعوامل الخارجية مثل تأثير النظام الدولي. أما فيما يتعلق بالسياسات الليبية كمتغير مستقل، فإنها يمكن أن تؤثر على مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك النمو الاقتصادي، ومستويات البطالة، ومستويات الفقر، وتوزيع الثروة والسلطة في المجتمع الليبي، ومستوى المساواة الاجتماعية، والعلاقات الدولية.

وتعد النظرية المابعدية للسياسة العامة أحد الاتجاهات الحديثة في دراسة السياسة العامة، حيث إنها تركز على دراسة مراحل السياسة العامة الليبية من منظور نقدي، وبالتالي تسعى إلى فهم كيفية تأثير وتأثر القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على صنع السياسة العامة، وعليه فإنها تقوم على مجموعة من الافتراضات الأساسية، مثل السياسة العامة ليست عملية عقلانية وموضوعية، ولكنها عملية تعكس مصالح وقيم القوى المهيمنة في المجتمع، وأنه لا توجد حقيقة واحدة حول السياسة العامة الليبية، بل هناك مجموعة متنوعة من التفسيرات التي تعكس وجهات نظر مختلفة، وأخيرا، أن السياسة العامة الليبية ليست عملية ثابتة، بل هي عملية ديناميكية تتغير باستمرار؛ استجابة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. (See Bridgman, and Davis, 1998 and 2003)

ويمكن تطبيق النظرية المابعدية على دراسة السياسة العامة في ليبيا، حيث يمكن استخدام هذه النظرية لدراسة كيفية تأثير القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على السياسة العامة الليبية، مثل: تأثير القبيلة والقبلية على السياسات الليبية، الي جانب تأثير الدين الإسلامي على السياسات الليبية، وتأثير الفساد على السياسات العامة. كما يمكن أن تساعد النظرية المابعدية في فهم السياسة العامة الليبية بشكل أكثر شمولاً وعمقًا، حيث إنها تسلط الضوء على العوامل التي تؤثر على السياسة الليبية، والتي قد لا تكون واضحة من خلال النظريات التقليدية للسياسة العامة. ويمكن مثلا استخدام النظرية المابعدية لدراسة كيفية تأثير الفساد على السياسة العامة الليبية، حيث يمكن أن تشير هذه النظرية إلى أن الفساد يؤثر على كفاءة الحكومة وفعاليتها، وأنها تؤدي إلى عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

يتضح مما سبق، أن النظرية المابعدية للسياسة العامة تقوم على مجموعة من الافتراضات الأساسية، منها: أن السياسة العامة ليست عملية عقلانية وموضوعية، ولكنها عملية تعكس مصالح وقيم القوى المهيمنة في المجتمع، وأنه لا توجد حقيقة واحدة حول السياسة العامة، بل هناك مجموعة متنوعة من التفسيرات التي تعكس

وجهات نظر مختلفة، وأن السياسة العامة ليست عملية ثابتة، بل هي عملية ديناميكية تتغير باستمرار؛ استجابة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبناءً على هذه الافتراضات، يمكن أن تطبق النظرية المابعدية على مراحل السياسة العامة الليبية، من خلال تسليط الضوء على العوامل التالية: (ولمعرفة أبرز الانتقادات لنظرية مراحل السياسات العامة انظر مثلا:(Wildavsky, 1978 and 1979)

أولا: العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث تلعب هذه العوامل دورًا مهمًا في جميع مراحل السياسة العامة الليبية، وبالتالي يمكن أن تؤثر القبيلة والقبلية على مرحلة تحديد المشكلة، حيث يمكن أن تؤدي إلى تركيز الحكومة على القضايا التي تؤثر على القبائل، مثل: الأمن والخدمات الاجتماعية. كما يمكن أن تؤثر الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية، مثل: الفقر والبطالة، على مرحلة التعريف، حيث يمكن أن تؤدي إلى مطالبات باتخاذ إجراءات من قبل الحكومة الليبية. ويمكن أيضا أن تؤثر الثقافة الليبية، مثل التركيز على الشرف والكرامة، على مرحلة التعميم، حيث يمكن أن تؤدي إلى معارضة للسياسات التي تعتبر غير عادلة أو مسيئة.

ثانيا: القوى المهيمنة في المجتمع، والتي تلعب دورًا مهمًا في جميع مراحل السياسة العامة الليبية، حيث يمكن مثلا أن تؤثر المجموعات السياسية والاقتصادية القوية على مرحلة الاختيار، بأن تضغط على الحكومة لاتخاذ قرارات تخدم مصالحها. كما يمكن أن تؤثر المؤسسات الاجتماعية والسياسية، مثل: النظام السياسي والنظام القانوني على مرحلة التنفيذ، كأن تحدد مدى قدرة الحكومة على تنفيذ سياساتها. ويمكن أن تؤثر وسائل الإعلام والرأي العام على مرحلة التقييم، بأن تحدد مدى قبول الجمهور للسياسات الحكومية.

ثالثا: التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي تتغير باستمرار مما يؤدي إلى تعديلات في السياسة العامة الليبية، فمثلا: يمكن أن يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة؛ مما يؤدي إلى ضغوط على الحكومة لزيادة الإنفاق على هذه الخدمات. كما يمكن أن يؤدي التغير المناخي إلى زيادة الحاجة إلى سياسات لحماية البيئة؛ مما يؤدي إلى تغيير أولويات الحكومة الليبية. ويمكن أيضا أن يؤدي التحول الديمقراطي إلى زيادة مطالبة المواطنين الليبيين بمزيد من المشاركة في صنع القرار؛ مما يؤدي إلى تغيير طرق صنع السياسة العامة.

ويمكن الإشارة الي أمثلة على كيفية تطبيق النظرية المابعدية لمراحل السياسة العامة الليبية. ففي مرحلة تحديد المشكلة، يمكن أن تؤدي العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل: تدني الدخل او الفقر والبطالة، إلى مطالبات باتخاذ إجراءات من قبل الحكومة لمعالجة هذه القضايا. ويمكن أن تؤدي القوى المهيمنة في المجتمع،

مثل: المجموعات السياسية والاقتصادية القوية، إلى الضغط على الحكومة لاتخاذ قرارات تخدم مصالحها. اما في مرحلة التعريف بالمشكلة، فقد تؤدي الثقافة الليبية، مثل التركيز على الشرف والكرامة، إلى معارضة للسياسات التي تعتبر غير عادلة أو مسيئة لذلك. كما يمكن أن يؤدي التغير الاجتماعي والاقتصادي، مثل النمو السكاني، إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة؛ مما قد يؤدي إلى ضغوط على الحكومة لزيادة الإنفاق على هذه الخدمات.

وفي مرحلة التنفيذ، يمكن أن تؤدي العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل: الفساد، إلى إعاقة تنفيذ السياسات الحكومية، وبالتالي يمكن أن تؤدي القوى المهيمنة في المجتمع، مثل: وسائل الإعلام، والرأي العام، إلى تحديد مدى قبول الجمهور للسياسات الحكومية. أما في مرحلة التقييم، يمكن أن يؤدي التغير الاجتماعي والاقتصادي، مثل: التحول الديمقراطي، إلى تغيير طرق صنع السياسة العامة، ويمكن أن تؤدي القوى المهيمنة في المجتمع، مثل: المجموعات السياسية والاقتصادية القوية، إلى الضغط على الحكومة لتغيير سياساتها لتعكس مصالحها.

يتضح مما سبق، أن النظرية المابعدية للسياسة العامة تقدم للمحلل السياسي إطارًا نظريا مفيدًا لفهم مراحل السياسة العامة الليبية، حيث إنها تسلط الضوء على العوامل التي تؤثر على هذه المراحل، والتي قد لا تكون واضحة من خلال النظريات التقليدية للسياسة العامة.

إن السياسة العامة الليبية تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها بطرق عديدة، وبالتالي يمكن أن تؤثر هذه البيئة على عملية صنع السياسة العامة، من خلال العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية. كما يمكن أن تؤثر السياسة العامة أيضًا على البيئة المحيطة بها، من خلال آثارها على المجتمع والاقتصاد والبيئة. كما تؤثر البيئة المحيطة على السياسة العامة الليبية، من خلال مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك العوامل الاجتماعية، مثل: الدين، والقيم الاجتماعية والثقافة، والعوامل الاقتصادية، مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والتوزيع العادل للثروة، والمتغيرات السياسية، مثل: الصراع بين النخب السياسية، وعدم الاستقرار، والانقسام المؤسساتي.

خاتمة الدراسة: النتائج والتوصيات:

تركز نظريات السياسة العامة على دراسة السياسات أما كمتغير تابع، أو مستقل، أو كعملية. فمثلا النظرية العقلاني تستند إلى فرضية أن السياسة العامة هي عملية عقلانية تهدف إلى حل المشكلات، حيث يعتمد صنع السياسات العامة على المعلومات والتحليل الموضوعي من ناحية، وأن الفاعلين السياسيين يتصرفون بعقلانية لتحقيق أهدافهم من ناحية أخرى. كما يقسم نموذج «ديفيد ايستون» عملية صنع السياسة العامة الليبية من خلال التعرف على مخرجات ونتائج النظام السياسي الليبي. اما النظرية المابعدية والتي تتعامل مع السياسات كعملية، فإنها تقسم السياسة العامة الليبية الي مراحل لم يتم الاتفاق عليها، وبالتالي بينما يصف ويحلل البعض ثلاث مراحل، يلاحظ أن البعض الآخر يتحدث عن ثماني مراحل للسياسة العامة الليبية. فالنظرية المابعدية للسياسة العامة تركز على دراسة السياسة العامة من منظور نقدي، يؤكد على أن السياسات ليست عملية عقلانية وموضوعية، ولكنها عملية تعكس مصالح وقيم القوى المهيمنة في المجتمع. كما لا توجد حقيقة واحدة حول السياسة العامة الليبية، بل هناك مجموعة متنوعة من التفسيرات التي تعكس وجهات نظر مختلفة. وأخيرا، فإن السياسة العامة ليست عملية ثابتة، بل هي عملية ديناميكية تتغير باستمرار؛ استجابة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
إذا تقدم كل من النظريات التقليدية، والسلوكية، والمابعدية، للسياسة العامة وجهات نظر فريدة حول عملية صنع السياسات، ويمكن استخدام هذه النظريات مجتمعة لتوفير فهم أكثر اكتمالاً لكيفية عمل السياسات العامة في ليبيا، وبالتالي فإن تطبيقها على الحالة الليبية يمكن أن يؤدي إلى نتائج مختلفة للسياسات العامة.
النتائج :

1. تشير النظريات التقليدية إلى أن السياسة العامة الليبية هي عملية عقلانية وموضوعية تهدف إلى حل المشكلات، ويمكن بالتالي أن تؤدي إلى نتائج إيجابية، مثل:
   - تحسين كفاءة الحكومة وفعاليتها.
   - زيادة فاعلية السياسات العامة في حل المشكلات.
   - زيادة الثقة العامة في الحكومة.

   ومع ذلك، يمكن أن تؤدي النظريات التقليدية أيضًا إلى نتائج سلبية، مثل:
   - التركيز على الحلول قصيرة الأجل على حساب الحلول طويلة الأجل.
   - عدم الأخذ في الاعتبار المصالح والقيم المختلفة للفاعلين السياسيين.
   - تهميش أصوات الأقلية.

2. تشير النظريات السلوكية بدورها إلى أن السياسات الليبية، هي عملية غير عقلانية وغير موضوعية؛ لأنها تهدف إلى تعزيز مصالح وقيم الفاعلين السياسيين، ويمكن أن يؤدي هذا إلى نتائج إيجابية، مثل:

- زيادة المشاركة السياسية من قبل الفاعلين السياسيين.
- زيادة المرونة في عملية صنع السياسة العامة.
- زيادة التمثيل العادل للمصالح المختلفة في المجتمع.

ومع ذلك، يمكن أن تؤدي النظريات السلوكية أيضًا إلى نتائج سلبية، مثل:

- زيادة الصراع السياسي.
- انخفاض كفاءة الحكومة وفعاليتها.
- زيادة عدم الاستقرار السياسي.

3. كما تشير النظرية المابعدية إلى أن السياسة العامة الليبية هي عملية ديناميكية؛ تعكس مصالح وقيم القوى المهيمنة في المجتمع، ويمكن أن يؤدي هذا إلى نتائج إيجابية، مثل:

- زيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية والسياسية.
- زيادة النقاش حول القضايا الاجتماعية والسياسية.
- زيادة المشاركة السياسية من قبل المواطنين العاديين.

ومع ذلك، يمكن أن تؤدي النظريات المابعدية أيضًا إلى نتائج سلبية، مثل:

- زيادة التشكيك في الحكومة.
- زيادة عدم الاستقرار السياسي.
- زيادة صعوبة اتخاذ القرارات السياسية.

وفي ختام هذه الدراسة يلاحظ ان النتائج التي تم التوصل اليها تعكس مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك:

- طبيعة المشكلة أو القضية التي يتم تناولها.
- السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي في ليبيا.
- القيم والمصالح المختلفة للفاعلين السياسيين.

فبدل الاقتصار على نظرية بعينها لوصف وتحليل السياسات، فيمكن استخدام مجموعة متنوعة من النظريات الكلاسيكية والسلوكية والمابعدية معا لدراسة السياسة العامة في ليبيا؛ لتحقيق فهم أعمق لكيفية عمل السياسة العامة في ليبيا.

التوصيات:

1. تعزيز المشاركة السياسية، ويمكن أن يؤدي تعزيز المشاركة السياسية إلى تحسين تمثيل المصالح المختلفة في المجتمع؛ مما قد يؤدي إلى سياسات أكثر فاعلية في تحقيق أهدافها.
2. تحسين الحوكمة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة إلى زيادة ثقة المواطنين في الحكومة؛ مما قد يؤدي إلى زيادة الدعم للسياسات العامة.
3. بناء القدرات، ويمكن أن يؤدي ذلك من خلال تحسين التعليم والتدريب للموظفين الحكوميين إلى تحسين كفاءة الحكومة في تنفيذ السياسات العامة.
4. استخدام البيانات والتحليل بشكل أفضل، قد يؤدي إلى تحسين عملية صنع القرار، وبالتالي اتخاذ قرارات وسياسات أكثر فاعلية.

المراجع:

1. اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، موجودة على الرابط التالي: https://www.unhcr.org/ar/mn-nhn/mn-nhn/atfaqyt-am-1951-alkhast-bwd-allajy

2. الاعلان العالمي لحقوق الانسان. (نيويورك، منشورات الامم المتحدة، ١٩٤٨)، على الرابط التالي: https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights

3. بيلت، ادريان. استقلال ليبيا والأمم المتحدة: حالة تفكيك ممنهج للاستعمار. ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي. بنغازي: منشورات مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، ٢٠٢٠.

4. خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم. تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا. (طرابلس: هيئة دعم وتشجيع الصحافة، ٢٠١٣).

5. قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية. (طرابلس: مؤتمر الشعب العام، 2010)، موجود https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-19-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2010-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A/

6. الكوت، البشير. «الدور السياسي للقبيلة في ليبيا.» مجلة العلوم القانونية والسياسية بالجزائر. المجلد ٩، رقم 1(2010): ٩٢-١١٣. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33821

7. وناس، المنصف. (٢٠١٤). الشخصية الليبية : ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة. تونس: الدار المتوسطية للنشر. في http://www.asmarya.edu.ly/journal/wp-content/uploads/2016/10/12-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9.pdf

8. Ahmida, Ali Abdullatif. "Libya, Social Origins of Dictatorship, and Challenge for Democracy." **Special Issue of Journal of the**

Middle East and Africa. 3, 1, (2012), at https://www.jadaliyya.com/Details/27231

9.Ahmida, Ali Abdullatif. **The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization, and Resistance**.New York: SUNY, 2009.

10-Allison, Graham, **Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis**. New York: Harper Collins, 1971.

11-Almond, Gabriel A. and G. Bingham Powell. **Comparative Politics: System, Process, and Policy**. Boston: Little, Brown and Company, 1978.

12-Almond, Gabriel A. and James S. Coleman (Eds.), **The Politics of the Developing Areas**. Princeton: Princeton University Press, 1960.

13-Almond, Gabriel A. et. al. (1993). **Comparative Politics: A Theoretical Framework**. New York: Harper Collins College Publishers, 1993.

14- Asangna, Clotilde. "Libya: the Death of Authoritarianism and the Birth of Democracy," **Journal of Humanities and Social Science**, vol. 24, issue 6, (2019): 68-77, at http://www.iosrjournals.org/iosrjhss/papers/Vol.%2024%20Issue6/Series-2/J2406026877.pdf

15-Bendor, J. and T. Hammond, "Rethinking Allison's Models'" **American Political Science Review** 86, 2 (1992): 301-322.

16-Bentley, Arthur F. (1939). **The Process of Government**. Evanston: Principia Press.

17- Bridgman, P. and G. Davis, **The Australian Policy Handbook**. (Sydney: Allen and Unwin, 1998)

18- Bridgman, P. and G. Davis, "What Use is a Policy Cycle?: Plenty, If the Aim is Clear," **The Australian Journal of Public Administration** 62, 3 (2003):98-102.

19- Constitutional Declaration (2011), (Benghazi: the Interim Transitional National Council), at http://www.portal.clinecenter.illinois.edu/REPOSITORYCACHE/114/w1R3bTIKElG95H..

20- Corruption Perception Index 2018: Global Scores. 2018. Transparency International, at https://www.transparency.org/

cpi2018

21- Easton, David. **The Political System**. New York: Alfred A. Knopf, 1966.

22- Easton, David. **A Systems Analysis of Political Life**. Chicago: University of Chicago Press, 1979.

23- El-Fathaly, Omar I., Monte Palmer and Richard Chackerian. **Political Development and Bureaucracy in Libya**. Lexington: Lexington Books, 1977.

24-Feliu, Laura, and Rachid Aarab. (2017). "Political Islam in Libya: Transformation on the Way to Elitisation." In **Political Islam in a Time of Revolt**. Edited by Brichs, Izquierdo, Laura Feliu, Ferran Etherington. Macmillan: Palgrave, 2017, pp. 153-176.

25- Friedrick, Carl J. and Taylor Cole. **Responsible Bureaucracy**. Cambridge: Harvard University Press, 1932.

26- Gebril, Mahmoud. 2016. "Libya: Will Stability and Order be Restored?: Why Things Got Out of Control," **Contemporary Arab Affairs**. No. 9), 3(2016): 347-350, at https://caa.ucpress.edu/content/ucpcaa/9/3/347.full.pdf

27-Huntington, S. **Political Order in Changing Societies**. New Haven: Yale University Press, 1971.

28- Kashiem, Mustafa A. A. "The Treaty of Friendship, Partnership and Cooperation between Libya and Italy: From an Awkward Past to a Promising Future" **California Italian Studies Journal**. Vol. 1, Issue 1 (2010): 1-15, at http://www.escholarship.org/uc/item/4f28h7wg

29-Kashiem, Mustafa A. A. (2013). (in Arabic) **The Impact of Democratic Transformations upon the Libyan Political Culture**. Tripoli: the Center of Political Research, 2010.

30-Kuhn, Thomas. **The Structure of Scientific Revolutions**. (Chicago: Chicago University Press, 1970.

31-Lindblom, C. E., **Inquiry and Change: the Troubled Attempt to Understand and Shape Society**. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1990.

32-Lowi, T. J., "Four Systems of Policy Politics and Choice," **Public Administration Review** 32 (1972): 298-310.

33-Lowi, T. J., Decision-Making vs. Public Policy: Towards an Antidote for Technocracy," **Public Administration Review** 30 (1970): 314-325.

34-Memorandum of Understanding between the Government of National Accord of the State of Libya and the Government of the Republic of Malta in the Field of Combating Illegal Immigration. (May 28, 2020)

35-Memorandum of understanding on cooperation in the fields: development, the fight against illegal immigration, human trafficking, and fuel smuggling, and on reinforcing the security of borders between the State of Libya and the Italian Republic. (February 2, 2017)

36-Memorandum of Understanding Regarding Military Training Cooperation between the Government of the Republic of Turkey and the Government of Libya. (April 4, 2012).

37-Sabine, George H. and Thomas L. Thorson. **A History of Political Theory**. Hinsdale: Dryden Press, 1973.

38-Smith, S., "Allison and the Cuban Missile Crisis," **Millennium** 9, 1 (1981): 21-40.

Treaty of Friendship, Partnership, and Cooperation between the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya and the Republic of Italy. Benghazi, 30 August 2008, at https://security-legislation.ly/sites/default/files/lois/7-

Law%20No.%20%282%29%20of%202009□EN.pdf

39-Wildavsky, A., **Speaking Truth to Power: The Art and Craft of Policy Analysis**. (Boston: Little Brown and Company, 1979)

40-Wildavsky, A., "Choosing Preferences by Constructing Institutions: a Cultural Theory of Preference Formation," **American Political Science Review** 81 (1978): 3-22.

41-Wilson, W. "The Study of Administration," **Political Science Quarterly** 2 (1887): 197-222.

تحديات إصلاح قطاع الإعلام الليبي

في ضوء المبادرات والقرارات الصادرة خلال الفترة من 2011م إلى 2023م

خالد أبوالقاسم غلام
أستاذ مشارك -كلية الإعلام والاتصال
(جامعة طرابلس).

الملخص:

ترصد هذه الدراسة التحديات التشريعية، والصعوبات التي تواجه قطاع الإعلام في ليبيا منذ بداية ثورة 17 فبراير 2011م، وطوال المدة التي أعقبتها حتى سنة 2023م، حيث تستعرض السيناريوهات السياسية التي طرحت، والنّزاعات المسلحة الدائرة في ليبيا أثناء هذه الفترة الصعبة التي أثرت على المشهد الإعلامي بشكل عام، وتحديدًا على المبادرات الرامية لإصلاح قطاع الإعلام.

وتتأسس هذه الدراسة على إجراء مسح شامل؛ لحصر وتحليل القرارات القانونية الصادرة، بالإضافة إلى استعراض الممارسات والمُبادراتِ الإعلامية التي تمت خلال فترة الدراسة، سواء على المستوى الرسمي الحكومي، أو المحاولات الخاصة التي قامت بها بعض المؤسسات الإعلامية غير الحكومية والأفراد الإعلاميين، بحكم محبتهم لمهنتهم وغيرتهم عليها، وغايتهم للدفع بها لمستوى من التطوير والتحسين.

وأثناء مجريات البحث لاحظت الدراسة غياباً واضحاً للتشريعات والقوانين الفعّالة التي يعول عليها لتنظيم قطاع الإعلام؛ ولذا اختارت تسليط الضوء على ما تم إصداره على مستوى الدولة من تشريعات وقوانين وقرارات؛ لها علاقة بإصلاح قطاع الإعلام في ليبيا، سعياً للحصول على إجابات عن السؤالين التاليين اللذين انبثقا خلال البحث، وطرحتهما كالتالي:

1 - ما هي القرارات القانونية والمبادرات الصادرة في قطاع الإعلام خلال فترة الدراسة، وما هي نقاط الضعف والقوة فيها؟

2 – ما هي التدابير والمرتكزات التي يمكن اتباعها من قبل السلطات الحكومية والمهتمين بالقطاع، والتي من شأنها تحقيق إصلاحات تشريعية وتنظيمية تعمل على إصلاح وتنظيم قطاع الإعلام في ليبيا؟

وخلصت نتائج الدراسة إلى الحاجة الملحة بضرورة إنشاء هيكل إداري يتفق عليه من قبل السلطات الحكومية والإعلاميين في المستقبل القريب، مثل مجلس إعلام مستقل يكون أداة فاعلة لإصلاح وتنظيم الإعلام، إلاّ أنه يتعذر تأسيس مثل هذه الهياكل حالياً، نتيجة عدم استقرار الوضع السياسي في ليبيا، ومع ذلك فإن الأنشطة الحالية الممثلة في مبادرات بعض الإعلاميين، ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصّلة، وكذلك التعليم في جامعات الصحافة المتعلقة بتطوير قطاع الإعلام تلعب دوراً مهماً للتّحضير لهذه المرحلة المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الإعلام، القرارات، المبادرات، ليبيا

Abstract:

This study examines the challenges of the media reality in Libya from 2011 to 2022, the period after the revolution of February 17, 2011, and how the political scenarios and the ongoing armed conflict in Libya during this period affected the media field in general, and more specifically on the organization and reform of the media, in the absence of effective legislation and laws regulating the media sector, through a comprehensive survey and analysis of the state level is related to the reform of the media sector in Libya, through answering the following two questions:

1- What decisions and initiatives were issued in the media sector during the study period, and what are the weaknesses and strengths of these decisions.
2- What are the means and bases that can be followed by the authorities and those interested in the sector, which would provide regulatory and legislative reforms that reform and regulate the media sector in Libya?

The results of the study concluded that in light of the current political division and successive governments that Libya has known since 2011, the media sector witnessed the issuance of many different and conflicting decisions and initiatives by those responsible for the sector, which caused chaos and confusion and the inability to define a clear vision regulating media work in Libya, and to reach bodies agreed by the media professionals or even successive authorities that manage media institutions and organize their work and monitor affiliation.

Keywords: Media, Resolutions, Initiatives, Libya

المقدمة:

شهدت ليبيا بعد 17 فبراير 2011م حراكاً إعلامياً كبيراً صاحبه صدور عشرات الصحف والمجلات، وفتح الإذاعات المسموعة والمحطات التلفزيونية في مختلف أنحاء ليبيا، مستفيدة من عدم وجود تراخيص مفروضة، أو أي نوع من القيود على تأسيس أي وسيلة إعلامية.

ولا أحد يشكك بأن الإعلام الليبي في تلك المرحلة شهد تعدداً في وسائل التواصل بمختلف أنواعها، وانفتاحاً وحرية لم يشهدها منذ عقود، إلاّ أن ذاك التحول الذي شهده المشهد الإعلامي الليبي خلال تلك الفترة، قدم إعلاماً يفتقر إلى المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية، وعدم الانصاف والدقة والوضوح في تناول المواضيع. ويمكن وصفه بالإعلام الذي يقدم أشكالاً من الملكية والتبعية الإدارية، التي لا نستطيع تحديد ضوابطها التنظيمية، التي باتت في كثير من الأحيان تتسم بالفوضى والتخبط والارتباك وعدم الاستقرار، على غرار الانقسام السياسي الذي شهدته البلاد، والذي عرفت فيه ليبيا أربعة حكومات متعاقبة، وأخرى موازية بين غرب وشرق البلاد، إضافة إلى تعدد بعض الأجسام التشريعية، مثل : المؤتمر الوطني، والبرلمان، ومجلس الدولة، وهذا بطبيعة الحال فتح المجال أمام كل الأطراف ذات المصالح لتسخير وسائل الإعلام لخدمة مصالحها وأيديولوجياتها المختلفة، ناهيك عن الظروف الأمنية الصعبة التي تعيشها ليبيا، وبعض الاعتداءات الخطيرة التي شهدها قطاع الإعلام منذ 2011م على المؤسسات والأفراد معاً، من جهات متعددة، مثل الهجوم على بعض القنوات التلفزيونية مثل (العاصمة) و(النبأ) وغيرهما.

كما إن عدم الوصول حتى الأن إلى أجسام إدارية فنية إعلامية متفق عليها من قبل الإعلاميين، أو حتى السلطات الرسمية المتعاقبة لإدارة المؤسسات الإعلامية وتنظم عملها، ومراقبة اشتراطات الانتساب لها؛ بسبب صدور العديد من القرارات المتفاوتة والمتضاربة من قبل المسؤولين عن القطاع؛ مما أدى إلى عدم المقدرة على تحديد رؤية شاملة واضحة تنظم قطاع الإعلام، وظلت حالة الفوضى تؤدي في كثير من الأحيان إلى:

1. تأسيس أجسام إعلامية سرعان ما يتم إلغاؤها والإتيان ببديل جديد آخر عنها.
2. وعدم تفعيل الأجسام الإعلامية الصادرة بحقها قرارات إنشاء وتأسيس أحياناً.
3. وكذلك عدم إلغاء الأجسام الإعلامية السابقة، والعمل بالأجسام الجديدة البديلة عنها.

وجميع هذه الخطوات زادت من إرباك المشهد الإعلامي برمته، وفتح المجال أمام فوضى وانقسام بين الإعلاميين والمسؤولين عن قطاع الإعلام في ليبيا، وبالرغم من محاولات بعض الأصوات الإعلامية، سواء من الممارسين المهنيين للإعلام أو الأساتذة الأكاديميين المتخصصين لوضع رؤى وإيجاد وآليات محددة، من شأنها أن تسهم في تنظيم وتأطير قطاع الإعلام في ليبيا، من خلال تنظيم العديد من الملتقيات واللقاءات التي عقدت في العديد من المدن الليبية بمشاركات واسعة، والتي قدمت فيها العديد من المبادرات، مثل مشروع مدونة السلوك وقانون تنظيم الإعلام، إلا أن الفوضى ما زالت تمثل السمة الأساسية لهذا القطاع الحيوي.

وبالرغم من القرارات المتعددة الصادرة من قبل السلطات الحكومية والتشريعية المتعاقبة والمحاولات الذاتية من المؤسسات الإعلامية والصحفيين؛ من أجل إصلاح وتنظيم قطاع الإعلام في ليبيا - في دولة يكاد ينعدم فيها تطبيق أو وضع التشريعات والقوانين والأدوات التنظيمية الإعلامية – إلا أن الوقت لم يحن بعد للحديث عن إعلام ناجح، بل يمكن الحديث عن محاولات فشلت معظمها على غرار مساعي مختلف الحكومات التي ظهرت في ليبيا مؤخراً. ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة للوقوف على التحديات الحقيقية التي تواجه الواقع الإعلامي، من خلال حصر وتحليل القرارات المتعلقة بقطاع الإعلام الصادرة خلال فترة الدراسة، وتحديد نقاط القوة والضعف بها، في قراءة نقدية تحاول أن تسجل بعض الملاحظات حولها.

إشكالية الدراسة:

يمثل صدور الكثير من القرارات المتعددة من أجل إصلاح وتنظيم قطاع الإعلام في ليبيا عبر فترات متفاوتة، وذات مضامين متضاربة سواء من قبل المسؤولين في قطاع الإعلام، أو عبر محاولات ذاتية من المؤسسات الإعلامية والصحفيين، وفي ظل فراغ تشريعي كبير يفتقد لإصدار قوانين وتشريعات، وتحديد الأدوات التنظيمية الكفيلة بمعالجة هذا الخلل، فإن هذا الأمر تسبب في ظهور العديد من الإشكاليات التي انعكست سلباً على هذا القطاع؛ محدثة فوضى وإرباكٍ وعدم مقدرة على تحديد رؤية واضحة تنظم العمل الإعلامي في ليبيا، أو الوصول حتى الآن إلى هيكلية تنظيمية فعالة تدير المؤسسات الإعلامية وتنظم عملها، وفي كثير من الأحيان يتم إصدار قرارات بتأسيس أجسام إعلامية، وسرعان ما يتم إلغاؤها والإتيان ببديل جديد؛ مما أربك المشهد الإعلامي برمته وأحدث نوعاً من الفوضى والارتباك؛ أدت إلى غياب رؤية واضحة ومحددة لتنظيم الإعلام في ليبيا، ومما زاد من تفاقم المشكلة هو عدم وجود نقابات مهنية، أو اتحادات ومجالس موحدة للصحفيين والإعلاميين، الأمر الذي يتطلب ضرورة تشخيص هذا الواقع وتحدياته، من خلال محاولة الإجابة على السؤالين

اللذين أفرزتهما وطرحتهما كالتالي:

1 -ما هي القرارات والمبادرات الصادرة الخاصة بإصلاح قطاع الإعلام خلال فترة الدراسة، وما هي نقاط ضعف وقوة هذه القرارات؟

2 -ما هي التدابير والمرتكزات التي يمكن اتباعها من قبل السلطات والمهتمين بالقطاع، والتي من شأنها تقديم إصلاحات تنظيمية وتشريعية، تعمل على إصلاح وتنظيم قطاع الإعلام في ليبيا؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقد العلمي للقرارات الصادرة في فترة الدراسة، والتي تعد بمثابة مدخل مهم للوقوف على نقاط القوة والضعف لهذه القرارات، ومتابعة أبعاد التغيير والتقلب الذي صاحبها، وانعكاس ذلك على قطاع الإعلام، الأمر الذي قد يسهم في وضع قاعدة رصينة؛ للوصول إلى المرتكزات الأساسية التي يمكن الاتكاء عليها في تقديم بدائل أكثر نجاعةً، من شأنها مواكبة المستجدات والتطورات المتسارعة في مجالات الإعلام والاتصال.

أهداف الدراسة:

1.رصد التغيرات والتحولات في قطاع الإعلام بعد 17 فبراير 2011م.
2.التعرف على القرارات الصادرة في مجال الإعلام في ليبيا.
3.رصد نقاط القوة والضعف في هذه القرارات.
4.تقديم مقترحات وتوصيات للإعلاميين والسلطات المسؤولة عن قطاع الإعلام في ليبيا يمكن من خلالها العمل على إصلاح هذا القطاع.

المنهج المستخدم:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع بيانات ومعلومات نوعية، ونقد وتحليل القرارات الإعلامية التي أصدرتها السلطات المتعاقبة منذ 2011م حتى 2023م، وكذلك مضامين المبادرات التي قام بها الأكاديميون والعاملون في قطاع الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، والتي تتعلق بإصلاح وتنظيم قطاع الإعلام في ليبيا، كما أنها تسعى لجمع البيانات والمعلومات من المصادر والمراجع العلمية التي تناولت الشأن الإعلامي الليبي، وكذلك قمنا بتوظيف الملاحظة الشخصية (دراسات،

2023)، من خلال المتابعة والمعايشة للتغيرات والتحولات التي طرأت على وسائل الإعلام الليبي بعد 17 فبراير 2011م. ❖[1]

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: كل المحاولات التي اتخذتها السلطات المتعاقبة، وكذلك مبادرات الإعلاميين والأكاديميين التي تطرقت لإصلاح قطاع الإعلام في ليبيا.
- الحدود الموضوعية: كل القرارات والنصوص الإعلامية الصادرة من السلطات الليبية، أو المضامين الواردة في المبادرات المقدمة عن طريق جهات غير حكومية، أو من الخبراء والمتهنين للإعلام والصحافة.
- الحدود الزمنية: القرارات الصادرة منذ 2011م حتى 2023م.

الدراسات السابقة:

أهتم العديد من النقاد والباحثين في مجال الإعلام بالحراك الإعلامي الكبير الذي شهدته ليبيا منذ 2011م، والتحديات والعقبات التي صاحبت ذلك الحراك، واختلفت الدراسات من باحث إلى آخر. فهناك من تطرق إلى الإصلاح الهيكلي والقانوني لقطاع الإعلام وتعزيز استقلاليته، وثمة من أهتم بتوظيف مكونات المشهد الإعلامي في بلورة جديدة لنظام الإعلام في ليبيا، والبعض نظر إلى الأمر من زاوية العلاقة بمواقع التواصل الاجتماعي وخطاب الكراهية، والبعض الآخر تناول تأثيرات الأوضاع السياسية والاقتصادية على قطاع الإعلام. وفيما يلي نماذج من هذه الدراسات:

دراسة (الأصفر، 2016)، بعنوان: «الإصلاح الهيكلي والقانوني لقطاع الإعلام وتعزيز استقلاليته»، تناولت التخبط والفوضى بقطاع الصحافة والإعلام التي عاشتها ليبيا نتيجة انعدام تخطيط السياسات الإعلامية واللوائح التنظيمية، وتوضح إمكانيات تنظيم القطاع، وإصلاحه هياكله، وبنائه الإداري ، ووضعه القانوني؛ لضمان استقلال وسائل الإعلام، والخروج بالخطاب الإعلامي من وحل الكراهية والعنف، وبينت هذه الدراسة الحاجة إلى إنشاء المجلس الوطني الأعلى للإعلام والصحافة، توكل إليه المهام، وتحدد له الأليات؛ لكي يؤسس رؤية وطنية لإعادة ضبط الخطاب الإعلامي، وتقوية دور وسائل الإعلام المملوكة للدولة والخاصة.

دراسة (اسبيته، 2013)، بعنوان «توظيف مكونات المشهد الإعلامي في بلورة جديدة

*(1) وذلك من خلال اهتمامه بالشأن الإعلامي الليبي وتوليه إدارة مكتب التوثيق والمعلومات ومركز التدريب الإعلامي بهيئة دعم وتشجيع الصحافة 2011م 2012-م ورئيس قسم الإعلام بجامعة طرابلس 2011م 2013-م، ورئيس مجلس إدارة المعهد الليبي للإعلام 2013م2014-م، ومدير عام قناة ليبيا الوطنية 2021م، وعميد كلية الفنون والإعلام 2022م2023-م.

لنظام الإعلام في ليبيا»، تسلط الضوء على قضية بناء النظام الإعلامي الليبي، آخذاً في الاعتبار التغيرات التي حدثت في ليبيا بعد 2011م، وما نتج عنها من استحقاقات، ليتم توظيفها في إصلاح النظام الإعلامي بما ينسجم مع الأوضاع الجديدة في كل المجالات، وتقدم الدراسة رؤية وآلية عمل لبناء نظام الإعلام في ليبيا، على ضوء ما حدث من تغيرات سياسية. وقد تبنت الدراسة وجهة نظر معينة في بناء هذا النظام، ترتكز على دراسة مكونات المشهد الإعلامي القائم وتوظيفه بشكل جوهري في بناء نظام الإعلام المستقبلي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن يبنى النظام الإعلامي الجديد في ليبيا على إطار الوظائف التي يجب أن يؤديها مستقبلاً، مع ضمان استقلالية النظام الإعلامي باعتبارها السبيل الوحيد؛ لتحقيق التنوع في أشكال الملكية، وزيادة مشاركة المواطن في صياغة مضامين وسائل الإعلام، وترسيخ مبادئ حرية الرأي والتعبير.

دراسة (البوم، 2019)، بعنوان «المؤسسات الإعلامية في ليبيا وغياب التنظيم» بينت أنه وبالرغم من المحاولات التي اتخذها المجلس الانتقالي وحكومته المؤقتة في عام 2012 لتنظيم الإعلام، إلا أن السلطات التشريعية والتنفيذية اللاحقة فشلت في إدارة وتنظيم المشهد الإعلامي، الذي ظل بلا ضوابط قانونية ولا معايير مهنية، فمثلاً لا توجد هيئة لإصدار التراخيص لوسائل الإعلام، ولا جهة تراقب مدى تطبيق هذه الوسائل للمعايير الإعلامية العالمية المهنية، كما تحولت العلاقة بين الأحزاب والتكتلات السياسية والجهوية والقبلية والعسكرية بوسائل الإعلام، إلى إشكالية كبيرة مع زيادة التوترات السياسية؛ مما جعل الصحافة تتحول إلى مسارح حرب تؤجج الصراع والنزاعات الأهلية المسلحة. وخلصت الدراسة إلى أن مسؤولية تنظيم الإعلام في ليبيا تقع على عاتق الصحفيين الليبيين، والمنظمات والنقابات والمؤسسات المنتمين إليها، وذلك بالضغط على السلطات التشريعية أو التنفيذية لإصدار قانون ينظم الإعلام، ويوفر ضمانات ضد رقابة الحكومة، ويعطي الحق للصحفيين في الحصول على المعلومة، ويوجب لوائح تفضي إلى الشفافية في تسجيل وسائل الإعلام وملكيتها ومصادر تمويلها، وإصدار التراخيص، ويكافح تركيز ملكية وسائل الإعلام، وينشئ هيئة مستقلة لمراقبة ومتابعة جميع وسائل الإعلام، بما فيها المرئية والإذاعية والمطبوعة والالكترونية، ويمنع المؤسسات الإعلامية من نشر أو بث أو إنتاج برامج تحرّض على الجريمة، أو الشغب، أو العنف، أو أخبار منحازة، أو مضللة، أو غير دقيقة، أو برامج تدعو إلى التمييز، أو خطاب الكراهية، أو الدعوة إلى الحرب.

دراسة (المرغني و آخرون، 2021)، بعنوان «استخدام خطاب الكراهية بمواقع التواصل الاجتماعي»، تهدف الدراسة إلى التعرف على كثافة استخدام الشباب الليبي لوسائل

التواصل الاجتماعي، ومعرفة دوافعهم لاستخدام خطاب الكراهية عبر هذه الوسائل، والوقوف على مستوى الإدراك لدى الشباب الليبي لمفهوم خطاب الكراهية وأبعاده الخطيرة، وانطلق البحث من مشكلة استخدامات الشباب الليبي لعبارات خطاب الكراهية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بإجراء دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي الليبي، وفي خاتمتها توصلت الدراسة إلى أن الفيس بوك أكثر الوسائل استخداماً ونشراً لخطاب الكراهية من بين الوسائل الأخرى لمواقع التواصل الاجتماعي.

يرى الباحث أنه بالرغم من المجهودات التي بذلت من الدراسات السابقة في إصلاح قطاع الإعلام وتأسيسه على أسس سليمة، إلا أنها تحتاج إلى الإلمام بهذه الجهود برؤية شاملة ودقيقة، تحت إطار معرفي واحد، وهذا ما قامت به الدراسة الحالية، فقد عملت على تجميع معظم القرارات والمبادرات الإعلامية الصادرة من السلطات، أو من الإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني من 2011 حتى 2023، مع تحليل فحوى مضمون هذه القرارات وتضاربها في بعض الأحيان ؛ مما انعكس بصورة سلبية على إصلاح قطاع الإعلام في ليبيا.

الإطار التحليلي للدراسة:

ينقسم الجانب التحليلي للدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، تناولت أولاً النظرة النقدية للقرارات والنصوص الإعلامية الصادرة خلال فترة الدراسة، ثانياً استعرضت مبادرات ومحاولات الأكاديميين والعاملين في قطاع الإعلام من منظور إصلاحي، فيما يعرض المحور الثالث والأخير النتائج والتوصيات المقترحة، التي من الممكن أن تسهم في إصلاح قطاع الإعلام.

المحور الأول: قراءة وتحليل للقرارات والنصوص القانونية الصادرة خلال فترة الدراسة من منظور مدى فاعليتها في إصلاح قطاع الإعلام في ليبيا

يغلب على هذه القرارات والنصوص القانونية مجموعة من السمات الأساسية والتي يمكن تناولها بالتحليل والمناقشة وفق التقسيمات التالية:

أولاً/ التشابه والتضارب في القرارات السائدة:

صدرت العديد من القرارات الحكومية التي لها علاقة بقطاع الإعلام منذ 2011م وحتى 2022م بالتضارب، مع وجود قرارات أخرى مشابهة لازالت نافذة ولم تلغ وهي كالتالي:

1.قرار إنشاء المجلس الأعلى للإعلام:

أصدر المجلس الوطني الانتقالي قراره رقم (44) لسنة 2012م، المختص بإعادة تنظيم قطاع الإعلام في ليبيا. وتشمل اختصاصاته وضع التعديلات ومشاريع القوانين المنظمة للعمل الإعلامي، واعتماد مدونة سلوك مهنية، ومنح التراخيص اللازمة لمختلف وسائل الإعلام، كما يتخذ القرارات الإدارية اللازمة التي تسهم في تسيير جميع المرافق الإعلامية التابعة للمجلس الأعلى للإعلام، والنظر في الشكاوى الفردية ضد المؤسسات الإعلامية، (البوم، 2019).

ولقد أثار صدور هذا القرار جدلاً واسعاً في الأوساط الإعلامية، لاسيما حول آلية اختيار أعضاء هذا المجلس، وبالتزامن تم انتخاب مجلس آخر من قبل الصحفيين أنفسهم في يونيو 2012م، بمدينة جادو، ويتكون المجلس المنتخب من 21 عضواً يشرفون على تنظيم الإعلام الليبي ومؤسساته وتحديد مسؤولياته، بالإضافة إلى انتخاب النقابة العامة للصحفيين في اجتماع عقد في 26 يونيو 2012م، وقد وافق المجلس الوطني الانتقالي على انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للإعلام وأعضاء النقابة العامة للصحفيين الليبيين. وأصدرت النقابة قرارات بمنح المجلس الأعلى المنتخب حق الإشراف على الإعلام الليبي بشكل عام عبر القرار رقم (58) لسنة 2012م. ومع ذلك يرى (اسبيته، 2013)، ظهور مشكلة قانونية فيما يتعلق بإلغاء القرار رقم (44) العام 2012م، الأمر الذي أدى إلى وجود مجلسين إعلاميين متضاربين، كل منهما يدعي الشرعية؛ مما أدى إلى عدم تفعيل كلا المجلسين. وقد ظل هذان الجسمان بلا فاعلية؛ نظراً للتضارب في المهام بين المجلس الأعلى للإعلام المنتخب من جهة، والمجلس الأعلى للإعلام المعين من قبل المجلس الانتقالي بقرار رقم (44) لسنة 2012م من جهة أخرى.

2.المؤسسة الليبية للإعلام:

أصدر المجلس الرئاسي القرار رقم (597) لسنة 2020م، بشأن إنشاء المؤسسة الليبية للإعلام، على أن تنفذ هذه المؤسسة الخطط والسياسة العامة للمجال الإعلامي، وتتولى ضمن مهام أخرى اقتراح مشاريع القوانين والتعديلات المتعلقة بالعمل الإعلامي الوطني، ووضع وتنفيذ المعايير واللوائح المنظمة له بجميع جوانبه، واتخاذ كافة التراتيب اللازمة لرفع مستوى كفاءته وأدائه، بإصدار التراخيص والتصاريح اللازمة لممارسة العمل الإعلامي. وفي أبريل 2021 طالبت سبع منظمات مجتمع مدني، رئيس حكومة الوحدة الوطنية الموقتة «بضرورة إعادة النظر في قرار إنشاء المؤسسة الليبية للإعلام، واعتبرت في بيان لها أن القرار يمنح المؤسسة

صلاحيات واسعة، في إصرار واضح من السلطة السياسية على توظيف الإعلام ليصبح أداة لمواجهة المجموعات السياسية المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني، وأنه يفتقر للمشروعية، لعدم التشاور حوله مع نواب المجلس الرئاسي، أو المنظمات المهنية والصحفيين والفاعلين في المجال الإعلامي، ومخالفته للمعايير الدولية».

وبعد ذلك تم إلغاء المؤسسة الليبية للإعلام في شهر يونيو2021م بالقرار رقم (116) لسنة 2021م الصادر من حكومة الوحدة الوطنية، وهو ما أعتبره عدد من الناشطين ومنظمات المجتمع المدني بمثابة خطوة إلى الوراء في مجال إصلاح الإعلام العام، وبمثابة مفاقمة لسيطرة الحكومة على الإعلام العام، والتدخل في خطة وسياسات التحرير الإخبارية والمضامين الإعلامية واستقلاليتها، لاسيما وأن الدولة الليبية كانت على أعتاب انتخابات يزمع تنظيمها أواخر تلك السنة. (المركز الليبي لحرية الصحافة، 2021).

وفي يونيو 2023م، تم إنشاء المؤسسة الليبية للإعلام مرة أخرى بقرار صادر من قبل الحكومة المكلفة من مجلس النواب.

3.قرار وكالة الأنباء الليبية:

أصدر مجلس النواب القرار رقم (8) لسنة 2021م، بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة وكالة الأنباء الليبية برئاسة السيد «عبد الباسط أبودية» (وكالة الأنباء الليبية، 2021)، فيما وافقت حكومة الوحدة الوطنية بتاريخ 6 فبراير 2022م على تسمية الدكتور «سالم بلحاج» رئيساً لمجلس إدارة الوكالة الليبية للأنباء، ولم يصدر قرار بخصوص ذلك حتى الآن، (الوسط، 2022)، مما ترتب عليه شعور عام بعدم رضى بعض العاملين بالوكالة بتضارب هاذين القرارين، ورغبتهم بأن تبقى الوكالة بمنأى عن تبعيتها لأي من السلطات؛ لكي تتمتع بحيادها في تقديم خدماتها الإعلامية لكل الليبيين، (العنوان، 2022) والمحافظة على عراقتها وتاريخها الوطني منذ أن أنشئت بمرسوم ملكي صدر عام 1964م، وتبعه قانون من مجلس النواب آنذاك كمؤسسة مستقلة تحمل نفس الاسم (وكالة الأنباء الليبية).

ثانياً/ قرارات صادرة مع وقف التنفيذ:

صدرت العديد من القرارات الحكومية التي لم يتم العمل بها منذ 2011م، وحتى وقتنا الحالي، وهي كالتالي:

1. قرار تنظيم القنوات الفضائية:

القرار رقم (7) لسنة 2011م الصادر عن رئيس وزراء الحكومة الانتقالية

«عبدالرحيم الكيب»، والخاص بتنظيم القنوات الفضائية، والذي ينص على أن تتولى وزارة الثقافة والمجتمع المدني الإشراف على قناة مرئية واحدة، وقناة مسموعة واحدة، وصحيفة يومية واحدة، في حين كان أكثر من 5000 موظف يتقاضون مرتباتهم من الحكومة ويتبعون هيئة الإذاعات السابقة التي تم حلها، ويتوزعون على القناة الرئيسة التي عرفت فيما بعد ب(قناة ليبيا الوطنية)، و(قناة الليبية) التي عرفت بقناة (ليبيا الرسمية) وقناة (القرآن الكريم المرئية) وقناة (الشبابية المرئية) و(وكالة الأنباء الليبية) التي أهملها القرار، وعدد 6 محطات إذاعية مسموعة هي (صوت أفريقيا سابقاً) و(الليبية FM) و(قناة الإيمان) و(راديو الشبابية) و(قناة القرآن الكريم المسموعة) و(راديو ليبيا الوطنية)، (غلام خ.، 2015).

2. **الإشراف على الإعلام الليبي:**

القرار رقم (197) لسنة 2012م، الذي أصدرته وزارة الثقافة بعد تكليفها بالإشراف على الإعلام الليبي وضم هيآته السابقة، بشأن إحالة تبعية الإذاعات المحلية المسموعة إلى المجالس المحلية الواقعة هذه الإذاعات في نطاقها، ويشير (أسبيته، 2013) بأن هذا القرار أدى إلى زيادة رغبة القائمين على هذه المجالس في توظيف هذه الإذاعات لنشر مضامين تروج لسياساتهم، وتخصيص وظائف لقيادات إدارية على أسس غير مهنية، ولا تتسم بالموضوعية واحترام الاعتبارات العلمية والمهنية، وقد أثار ذلك مجموعة من الخلافات التي أثرت على دور هذه الإذاعات في توعية المجتمعات المحلية بقضايا مهمة، تتعلق بالتشجيع على زيادة الوعي بأهمية المشاركة السياسية، والتعريف بالأعراف والثقافة الديمقراطية، وقد أدى كل ذلك إلى مواجهات حادة بين الإعلاميون المهنيين والموظفين الإداريين بهذه الإذاعات، والدخول في صراعات إدارية ومشكلات لم يتم التوصل إلى حلول لأغلبها حتى الآن. (اسبيته، 2013).

3. **إنشاء المؤسسة الوطنية للصحافة:**

القرار رقم (43) لسنة 2012م، بشأن إنشاء المؤسسة الوطنية للصحافة والتي من ضمن اختصاصها إبداء الرأي في كافة الموضوعات المتعلقة بالإعلام، ودعمها وتنميتها بما يتماشى مع التطورات الراهنة، والمساهمة في وضع ميثاق الشرف الإعلامي، وضمان حرية الصحافة وحقوق الصحفيين (المجمع القانوني الليبي، 2022)، إلاَّ أن كلَّ تلك الأهداف التي وردت في اختصاصات المؤسسة لم تنجز، ولم يتم العمل من أجل تحقيقها، بالرغم من إعداد بعض المنظمات الإعلامية والنشاطين بهذه المؤسسة لميثاق شرف للإعلام، ومدونة سلوك، ومعجم يتضمن مصطلحات خطاب الكراهية في ليبيا، إلا أنه لم يتضمن أية حماية حقيقية يمكن تقديمها للصحافيين.

4. **إنشاء المرصد الوطني للفضاء السمعي البصري:**

القرار رقم (1625) لسنة 2018م، الصادر عن حكومة الوفاق الوطني بإنشاء المرصد الوطني للفضاء السمعي البصري، والمتعلق بإعداد مدونات السلوك المنظمة للعمل الإعلامي، واتخاذ الإجراءات بحق المخالفين (المجمع القانوني الليبي، 2022). ومع ذلك لم يتم تنفيذ هذا القرار حتى الآن.

5. **قرار إعادة تنظيم قناة ليبيا الوطنية:**

القرار رقم (1004) لسنة 2022م، الصادر عن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية بشأن إعادة تنظيم قناة ليبيا الوطنية، بحيث تسمى (شبكة إذاعة وتلفزيون ليبيا الوطنية)، تدمج إليها قنوات (ليبيا الرسمية) و(الهداية) و(القرآن الكريم)، إلاّ أنه لم يتم العمل بهذا القرار، وظلت قناة (ليبيا الرسمية) على سبيل المثال تابعة للمجلس الرئاسي حتى وقتنا الحالي (المجمع القانوني الليبي، 2022).

ثالثاً/ تشريعات قانونية لا تزال سارية في قطاع الإعلام:

1. **قانون المطبوعات:**

قانون المطبوعات رقم (76) لسنة 1972م، الذي صدر في عهد النظام الجمهوري، هو القانون الوحيد المتعلق بمساءلة وسائل الإعلام في فترة حكم العقيد «معمر القذافي» طوال أربعين 40 عاماً، ولازال سارياً ومعمولاً به حتى الآن ولم يلغ. ويتكوّن هذا القانون من 51 مادة، من بينها 28 مادة رادعة وتأديبية وعقابية للصحفيين والمؤسسات الإعلامية (الأصفر، 2014). وطبقاً لهذا القانون، يمكن أن يؤدي انتهاك المساءلة الإعلامية إلى السجن المؤبد والإعدام. وكما يشير (البوم، 2019)، على سبيل المثال أن أي شخص يتجرأ على الدفاع عن نظريات أو قيم؛ تهدف إلى تغيير المبادئ الأساسية للدستور الوطني، أو الهياكل الأساسية للنظام الجماهيري، أو الإطاحة بالبنى السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية للدولة، يواجه عقاباً. ومن ناحية أخرى فإن هذا القانون يتضمن عدة مواد إيجابية تتماشى مع قوانين المساءلة الإعلامية، وفقاً للمعايير الدولية، كالتحقيق في موضوعية وصدق وسائل الإعلام، والعمل على التحقق من صحة المعلومات قبل نشرها. ومع ذلك يشير (الأصفر، 2016) بأن هذه المواد استخدمت في الغالب لمصلحة نظام «القذافي».

2. **قرار إنشاء الهيئة العامة لرصد المحتوى الإعلامي:**

قرار رقم (752) لسنة 2021م، الصادر عن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية بإنشاء الهيئة العامة لرصد المحتوى الإعلامي، بهدف رصد الاختلالات المهنية، والحد من خطاب الكراهية في وسائل الإعلام الليبية (المجمع القانوني الليبي، 2022)، والذي لاقى ترحيب الكثير من المنظمات والمؤسسات الإعلامية والحقوقية؛ باعتباره خطوة مهمة في تنظيم الإعلام في ليبيا، رغم تحفظ بعض النشطاء من الإعلاميين حول هذا القرار، ظناً منهم أنه محاولة حكومية للحد من استقلالية الإعلام، وجعله تحت سيطرة الدولة.

3. **قرارات متنوعة:**

- **قرار رقم (976) لسنة 2017م، الصادر عن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بشأن إعادة الهيكل التنظيمي واختصاصات قناة (ليبيا الرسمية)، وتنظيم جهازها الإداري (المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، 2017).**
- **قرار المؤتمر الوطني بتاريخ 25 نوفمبر 2012م بإنشاء وزارة الإعلام، وقد جاء هذا القرار بعد عرض لجنة الإعلام بالمؤتمر الوطني العام لثلاثة مقترحات، تمحورت حول استحداث مجلس أعلى للإعلام، أو وزارة للإعلام، أو إيجاد جسم يمزج بين المقترحين. وتم التصويت على استحداث وزارة للإعلام، ومنح الثقة لوزير الإعلام من أعضاء المؤتمر الوطني العام بتاريخ الأحد 10 فبراير 2013م، (اسبيته، 2013).**
- **قرار رقم (811) لسنة 2022م، بشأن اعتماد الشروط والضوابط الخاصة بمزاولة النشاط الإعلامي (تشريعات الهيئة العامة لرصد المحتوى الإعلامي، 2022).**
- **قرار رقم (56) لسنة 2022م، الصادر عن مجلس الوزراء بشأن إنشاء صندوق دعم الإعلاميين، يختص بتشجيع ودعم التميز والتفوق في مجال العمل الإعلامي، وكذلك دعم المبادرات الشخصية والمشاريع الصحفية في مختلف مجالات الإعلام. (المجمع القانوني الليبي، 2022).**
- **قرار رقم (50) لسنة 2022م، الصادر من مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية القاضي بإنشاء مصلحة الفضاء السمعي، تختص بإعادة تنظيم الفضاء السمعي، بما في ذلك تنظيم وتوزيع الترددات، وكذلك الإشراف على الإذاعات المسموعة الحكومية وإعادة تنظيمها (المجمع القانوني الليبي، 2022)**

- قرار رقم (301) لسنة 2022م، الصادر عن مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية بشأن إنشاء مدينة طرابلس الإعلامية، تختص بالقيام بأنشطة الإنتاج الفني والإعلامي وجميع ما يتعلق بالأعمال الإعلامية المرتبطة بها (الإعلامية، 2022).

المحور الثاني: المبادرات الناجمة عن الحراك الإعلامي الليبي (مواقف الإعلاميين والعاملين في قطاع الإعلام)

في ظل الفوضى والارتباك الذي يعيشه قطاع الإعلام في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير، نادت بعض الأصوات الإعلامية من المهنيين أو الأكاديميين لإصلاح وتأطير هياكل هذا القطاع من خلال العديد من الخطوات العملية، بداية من مدينة بنغازي حيث «بادر مجموعة من الإعلاميين والأكاديميين بتكوين لجنة علمية في شهر أغسطس 2011م، لصياغة ميثاق شرف مهني للإعلام، حيث استعانت اللجنة لصياغة هذا الميثاق بالعديد من الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية، التي كانت قد بدأت بالفعل أخذ خطوات عملية في صياغة مواثيق خاصة بها، ووضعت هذه اللجنة آلية للعمل تتمثل في تجهيز استمارة تتضمن بنوداً لمشروع ميثاق الشرف الإعلامي، وعرضها على الإعلاميين لأخذ ملاحظاتهم بالخصوص، وتم توزيع الاستمارة يدوياً وعبر الإنترنت» (اسبيته، 2013). وفي مارس 2012م، اجتمع ما يقارب من 400 إعلامي من مدن ليبية مختلفة فيما سمي (ملتقى حوار الصحفيين الليبيين) للإعلان عن الشروع في كتابة ميثاق الشرف المهني للإعلام، والدعوة إلى توسيع دائرة المشاركة في صياغة هذا الميثاق. وتم في هذا الملتقى اختيار لجنة لصياغة مشروع نظام أساسي لنقابة عامة للإعلاميين، والاتفاق على عرض واعتماد الصياغة النهائية لميثاق الشرف المهني للإعلام بعد تضمين كل التعديلات. تم عرض ومناقشة هذه التعديلات في شهر مايو 2012 في مدينة بنغازي، في اجتماع ما سمي (الملتقى الثاني للإعلاميين الليبيين)، والذي حضره ما يقارب عن 600 إعلامي من مختلف مناطق ليبيا. وكان الهدف من هذا الملتقى هو «اعتماد ميثاق الشرف المهني للإعلام، والنظام الأساسي للنقابة العامة للإعلاميين، ورسم ملامح مستقبل الإعلام في ليبيا، وتم التوصل إلى اعتماد الميثاق المهني واختيار أعضاء يعملون على تأسيس النقابة العامة للإعلاميين، من خلال دراسة الملاحظات التي قدمها الإعلاميون بخصوص النظام الأساسي للنقابة» (غلام، 2015).

وفي خطوة أكثر فاعلية ذات طابع ذاتي تأسيسي لإصلاح قطاع الإعلام من الإعلاميين أنفسهم، أجتمع بمدينة جادو خلال الفترة من 16-18 يونيو 2012م

ما يقارب عن 1800 من المهتمين بمجال الإعلام يمثلون مؤسسات إعلام مختلفة لانتخاب المجلس الأعلى للإعلام، المتكون من 21 عضواً للإشراف على تنظيم الإعلام الليبي ومؤسساته، كبديل لمجلس الإعلام الذي أنشأه المجلس الوطني الانتقالي بقرار قراره رقم (44) لسنة 2012م، والذي كما أشرنا سلفاً أثار جدلاً واسعاً في الأوساط الإعلامية حول آلية اختيار أعضاء هذا المجلس. وكما تم خلال هذا الملتقى انتخاب النقابة العامة للإعلاميين.

وفي 2016 بمدينة مدريد الأسبانية نظمت اليونسكو اجتماعاً ضم بعض الإعلاميين الليبيين من مدن ومؤسسات إعلامية مختلفة، لصياغة مدونة سلوك للصحفيين الليبيين تتعلق بفترات الأزمات (فحيل اليوم، 2019).

كما برزت جهود أخرى لإصلاح قطاع الإعلام من قبل مؤسسات المجتمع المدني، التي تعنى بمجال الإعلام عبر تنظيم بعض الاجتماعات بين الصحفيين والخبراء القانونيين والإعلاميين الليبيين؛ لتعزيز حرية الصحافة والتوصل إلى مدونة سلوك وميثاق إعلامي أو قانون ينظم ويؤطر للإعلام مسؤول. ومن بين هذه المؤسسات «المركز الليبي لحرية الصحافة» الذي تأسس عام 2014، ويقدم الدعم والمساعدة والتدريبات للصحفيين. بالإضافة إلى تقديم مقترحات لسن تشريعات قانونية جديدة؛ تعزز حرية الإعلام وتضمن استقلاليته، وكذلك رصد وتوثيق الاعتداءات والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى انتهاكات الصحفيين أنفسهم تجاه الجمهور (www.lcfp.org.ly)

كما تأسست المنظمة الليبية للإعلام المستقل المسجلة عام 2018م، كمنظمة غير حكومية ضمن المؤسسات الأهلية بمفوضية المجتمع المدني بمدينة طرابلس، وبدأت في تنفيذ عدة أنشطة، منها ورش عمل تدريبية بعنوان أساسيات الإعلام المهني ودوره في مكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، ولقد نفذت المنظمة في ديسمبر 2018م، ندوة حول دستورية الإجراءات المطلوبة للعمل الصحفي في ليبيا، ومدى توافقها مع الإعلان الدستوري والمواثيق الدولية، كما أعدت المنظمة مدونة القواعد والسلوك المهني الإعلامي، والتي تمت مراجعتها من قبل عدد من الخبراء والمستشارين القانونيين المحليين والدوليين (www.lofim.org.ly).

وقد تبنت فيما بعد العديد من المؤسسات الإعلامية الليبية هذه المدونة؛ لتكون مرجعاً أساسياً لتوجيه العاملين في مجال الإعلام إلى دورهم وحقوقهم وواجباتهم، وكيفية أداء مهنتهم بشكل أفضل في هذه المؤسسات.

وفي نهاية 2018م، شكلت المنظمة الليبية للإعلام المستقل لجنة من الخبراء

والمختصين والأكاديميين، من قانونيين وإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني لمراجعة قانون المطبوعات رقم (76) لسنة 1972م، وإعداد قانون جديد للإعلام بكافة أشكاله المطبوعة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، وذلك عبر عقد العديد من الاجتماعات والمشاورات مع المختصين القانونين والإعلاميين محلياً ودولياً، وخلصت بمشروع قانون لتنظيم الإعلام. وبعد عقد 14 اجتماعاً للجنة وصل المقترح في مايو 2022م، إلى صيغته شبه النهائية، والتي تحتوي على 6 أبواب و82 مادة، تتضمن الأحكام والمبادئ العامة، وحريات وحقوق الصحفيين، ومدونة السلوك، والمجلس الأعلى للإعلام وهيكلته، وتأسيس وسائل الإعلام بمختلف أشكالها، وتم عرض المشروع من قبل مجموعة من الإعلاميين والأكاديميين على العديد من السلطات والأجسام التشريعية في ليبيا، مثل مجلس الدولة، والمجلس الرئاسي، وحكومة الوحدة الوطنية.

المحور الثالث: النتائج العامة والتوصيات

أولاً/ النتائج:

بعد مرور أكثر من ثلاثة عشر عاماً على 17 فبراير 2011م، ساهمت العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية في ليبيا خلال هذه الفترة على بلورة السياسات الإعلامية، إلاّ أن النّزاع السياسي والمسلح الدائر في ليبيا لم يوفر بيئة ملائمة لتنظيم قطاع الإعلام؛ وذلك نتيجة عدم وجود حكومة مستقرة تبسط سيادتها على كامل البلاد، يمكنها سن وتنفيذ قوانين وتشريعات، ووضع معايير تنظم قطاع الإعلام. فخلال هذه الفترة عرفت البلاد على مدى الثلاثة عشر سنة الماضية أربعة حكومات متعاقبة، وأخرى موازية، تبنت كل واحدة من هذه الحكومات توجهات ومواقف سياسية مختلفة، ومفهوماً مغايراً للإعلام وحرية الرأي والتعبير، فصدرت العديد من القرارات المتفاوتة والمتضاربة بشأن بقطاع الإعلام كما أسلفنا الذكر، ولم تحقق للأسف الأهداف والغايات التي تلبي طموحات الإعلاميين، سواء كانوا مهنيين ممارسين، أو أساتذة أكاديميين متخصصين.

لكن لا يعني ذلك أنه لم تظهر محاولات لوضع مقترحات نظرية تنظم العمل الإعلامي، مثل صدور قرار إنشاء «هيئة إعلامية مستقلة»؛ بهدف رصد الاختلالات المهنية والحد من خطاب الكراهية في وسائل الإعلام الليبية، والذي لاقى ترحيب الكثير من المنظمات والمؤسسات الإعلامية والحقوقية، باعتباره خطوة مهمة في تنظيم الإعلام في ليبيا، رغم تحفظ بعض النشطاء الإعلاميين حول هذا القرار، باعتباره محاولة حكومية للحد من استقلالية الإعلام، وجعله تحت سيطرة الدولة، وكذلك مبادرة المنظمة الليبية للإعلام المستقل لإعداد مسودة لقانون الإعلام، وكذلك

محاولات بعض المهنيين أو الأكاديميين ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك في محاولة منهم لإيجاد رؤى وآليات معينة، من شأنها أن تسهم في تنظيم وتأطير قطاع الإعلام في ليبيا من خلال تقديم بعض المبادرات والمقترحات، وتنظيم العديد من الملتقيات واللقاءات العلمية والإعلامية التي عقدت في العديد من المدن الليبية، لكن في ظل الانقسام السياسي الحالي والحروب الداخلية، فشلت معظم هذه المحاولات، على غرار مساعي مختلف الحكومات التي ظهرت في ليبيا مؤخراً.

كما نرى أنه عند تقييم الوضع الراهن لقطاع الإعلام يصعب الحديث عن إعلام ناجح أو وجود مبادرات ناجحة؛ لأن الإعلام الليبي اليوم لا يزال يعوزه الكثير من الاحتياجات الفكرية والمادية، ويواجه جملة من التحديات التشريعية والتنظيمية التي أوردناها أعلاه، على غرار تجربة التحول الذي تشهده البلاد في مختلف المجالات، حيث يعاني قطاع الإعلام في ليبيا من غياب تشريعات فعّالة تُنظم قطاع الإعلام، مصحوبة بغياب الإرادة الحقيقية من قبل السلطات المتعاقبة لإصلاح هذا القطاع.

وتؤكد الدراسة بأن هذا القصور والفوضى والارتباك الذي يعيشه قطاع الإعلام عامة لن تتم معالجته إلا من خلال تشريعات قانونية تتضمن رؤى وآليات محددة، من شأنها المساهمة في تنظيم وتأطير قطاع الإعلام في ليبيا؛ ولذلك يجب أن تتكاثف الجهود لتنظيم المزيد من اللقاءات والمناقشات، والالتفاف حول المبادرات المطروحة حالياً، مثل مقترح قانون تنظيم الإعلام الذي تتضمن بنوده أدوات تنظيمية، من شأنها أن تسهم في إصلاح قطاع الإعلام في المستقبل القريب، مثل: تأسيس مجلس إعلام مستقلّ، وانتخاب نقابة مهنية تجمع صحفيين نشطاء كأداة للتنظيم، والتّعديل الذاتي لوسائل الإعلام، وجميع هذه المبادرات والأنشطة ذات الصّلة تعتبر مُهمّة كخطوة أساسية لإصلاح قطاع الإعلام في ليبيا.

ثانياً/ التوصيات:

1.عدم إصدار قرارات جديدة إلاَّ بعد إلغاء القرارات السابقة المشابهة والمتضاربة.
2.ضمان مشاركة الصحفيين من مختلف مناطق ليبيا في تحديد ملامح قطاع الإعلام، وذلك عبر لقاءات وحوارات ومناقشات موضوعية هادفة.
3.نشر ثقافة العمل والتعاون الجماعي بين مؤسسات المجتمع المدني والمسؤولين عن قطاع الإعلام.
4.توعية المؤسسات الحكومية والرأي العام كافةً بأهمية دور الإعلام في دعم ثقافة الحوار والاستقرار في ليبيا.
5.الاستفادة من تجارب المجتمعات الأخرى في تنظيم وتأطير مجال الإعلام خاصة تلك التي مرت بمراحل انتقالية مشابهة لليبيا مثل دولة تونس.
6.العمل على توحيد المؤسسات الإعلامية في جميع أنحاء ليبيا؛ وذلك للحد من تأثير الانقسام السياسي على قطاع الإعلام.
7.المواءمة بين القرارات الحكومية ومبادرات ومقترحات الإعلاميين والعاملين بقطاع الإعلام للنهوض بالقطاع، من خلال دعمهم الكامل والتعاون في إنجاز بعض المبادرات، مثل: سن قانون تنظيم الإعلام، وإعداد مدونة السلوك الإعلامي.
8.ضرورة توحيد نقابة الإعلاميين والصحفيين للقيام بدورها في المساهمة في إصلاح قطاع الإعلام في ليبيا.
9.حصر المؤسسات الإعلامية والصحفية والخدمية التابعة لقطاع الإعلام العام والخاص، ووضع آلية لتنظيم عملها.
10.عقد المزيد من ورش العمل التدريبية للإعلاميين من مختلف مناطق ليبيا؛ بهدف توعيتهم بمسؤولياتهم تجاه إصلاح الإعلام.
11.التنسيق مع كليات الإعلام والاتصال بالجامعات الليبية والتعاون لتطوير المناهج الدراسية في ليبيا، بما يتلاءم مع آخر التطورات في المجالات الإعلامية.
12.اقتراح إجراء دراسات بحثية أخرى حول أفضل الخيارات التي يحتاجها تأطير تنظيم وهيكلة مؤسسات الإعلام في ليبيا.

المراجع:

1. www.lcfp.org.ly. (n.d.). Retrieved from www.lcfp.org.ly.

2. www.lofim.org.ly. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.lofim.org.ly

3. ابحاث دراسات. (15 2, 2023). الملاحظة كأسلوب في البحث العلمي: مزاياها وعيوبها. تم الاسترداد من النجاح نت: https://2u.pw/TSyqByoZ

4. الأصفر. (2014). التشريع الإعلامي الليبي-الواقع والطموح. مجلة البحوث الإعلامية.

5. الأصفر. (2016). الإصلاح الهيكلي والقانوني لقطاع الإعلام وتعزيز استقلاليته.

6. المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني. (19 10, 2017). طرابلس، ليبيا.

7. المجمع القانوني الليبي المجمع القانوني الليبي المجمع القانوني الليبي. (23 يناير, 2022). قرار رقم *50* لسنة *2022* م بإنشاء مصلحة الفضاء السمعي . تم الاسترداد من المجمع القانوني الليبي: https://2u.pw/Wn8BzvXz

8. المركز الليبي لحرية الصحافة. (17 يونيو, 2021). تم الاسترداد من المركز الليبي لحرية الصحافة: https://lcfp.org.ly

9. بوابة الوسط. (6 فبراير, 2022). حكومة الوحدة الوطنية تعين سالم عيسى رئيسا لوكالة الأنباء الليبية. تم الاسترداد من بوابة الوسط : https://alwasat.ly/news/libya/348361

10. تشريعات الهيئة العامة لرصد المحتوى الإعلامي. (15 سبتمبر, 2022). تم الاسترداد من الهيئة العامة لرصد المحتوى الإعلامي: https://gammc.ly/legislation/

11. خالد ابوالقاسم غلام. (يونيو, 2015). المشهد الإعلامي الليبي بعد 17 فبراير 2011. فنون وإعلام، الصفحات 160-175.

12. خالد سعيد اسبيته. (مارس, 2013). توظيف مكونات المشهد الإعلامي في بلورة جديدة لنظام الإعلام في ليبيا. المعرفة للتنمية والتطوير، الصفحات 7-35.

13. رضا فحيل البوم. (2019). ليبيا *2011* ضلت طريقها. تم الاسترداد من المؤسسات الإعلامية في ليبيا وغياب التنظيم: https://cihrs.org/country/libya-en/?lang=en

14. صحيفة العنوان. (29 ,2022). موظفو وكالة الأنباء الليبية يرفضون قرار الدبيبة تعيين رئيس مجلس إدارة جديد للوكالة. تم الاسترداد من صحيفة العنوان: https://2u.pw/rv1Wce7D

15. عادل عاشور المرغني، و آخرون. (مارس, 2021). استخدام خطاب الكراهية بمواقع التواصل الاجتماعي. الإعلام والفنون، صفحة 85.

16. غلام. (يونيو, 2015). المشهد الإعلامي الليبي بعد 17 فبراير 2011 م. فنون وإعلام، الصفحات 175-160.

17. مدينة طرابلس الإعلامية. (2022). أنشأت مدينة طرابلس الإعلامية بقرار مجلس الوزراء رقم *301* لسنة *2022*. تم الاسترداد من مدينة طرابلس الإعلامية: https://tmc.gov.ly/?page_id=80

18. وكالة الأنباء الليبية. (4 ,10 ,2021). رئاسة مجلس النواب تصدر قرار بإعادة تشكيل مجلس إدارة وكالة الانباء الليبية . تم الاسترداد من وكالة الأنباء الليبية: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=216360

19. المنظمة الليبية للإعلام المستقل رسالة مفتوحة لرئيس حكومة... - المنظمة الليبية للإعلام المستقل(facebook.com)

الخطاب الديني في ليبيا
"عوامل الفوضى، ومعالم التأطير"

د. عبدالله حسين حديد

تقديم:

استقر في أذهان الناس أن الخطاب الديني هو انعكاس للهوية الوطنية لأي مجتمع، فالهوية هي إجابة لسؤال الذات : من أنا؟ فالمجتمع يختار دينه ونمط ممارسته وفق محيطه المكاني والزماني، فيكون الدين أحد ركائز هويته الوطنية، ويتطور هذا التدين بتطور المجتمع وتحديثه، ومن هذا يمكن أن يكون التدين المجتمعي رافدا من روافد الاستقرار والتنمية إذا كان مرتبطا برؤية المجتمع، ومعبرا عنها، شأنه شأن التوجه الاقتصادي أو الاجتماعي، فمتى ما كان التخطاب مرتبطا بهذا النمط من التكوين كان خادما للمجتمع، محققا لسبل التعايش السلمي فيه، أما إذا كان مرتبطا بجماعة أيدولوجية أو حركة سياسية فإنه سيكون خادما لتلك الجماعة، وليس بالضرورة خادما لكل المجتمع، وهذا مدخل - لا شك فيه – للتطرف والغلو، حيث إن أغلب الحركات المؤدلجة تقوم على فكرة امتلاك الحق، وانحصاره فيها، فهي ستدافع عن هذا الخطاب، وتتعصب له، وربما كان العنف سبيلهم إلى ذلك.

هذه الفرضية يمكن أن نتبين معالمها من خلال دراسة تحليلية للخطاب الديني في ليبيا، الذي هو متأثر جدا بنمو الحركات المؤدلجة في المجتمع الليبي، لا سيما بعد فبراير 2011، حيث غابت الدولة المركزية المؤطرة للخطاب الديني في ليبيا، وانتشرت الجماعات والأحزاب دون تشريع يضبطها، أو مؤسسات تراقبها، فوجد المجتمع الليبي نفسه أمام فوضى في الخطاب الديني، واستقطاب حاد، ولكن إلى أي مدى وصلت هذه الفوضى في الخطاب؟ وهل تأثر المجتمع الليبي به؟ وعلى أي أساس فكري يقوم الخطاب الديني الحالي؟ وهل يخدم الهوية الوطنية الجامعة أو يشتتها ويمزقها؟

وأقترح للإجابة على هذه التساؤلات، وما يتفرع عنها إنجاز ورقة بحثية عنوانها: **الخطاب الديني في ليبيا «عوامل الفوضى، ومعالم التأطير»**

وسيكون العمل في هذه الورقة في سياق وصفي تحليلي، لمعرفة مرتكزات الهوية الدينية الليبية باعتبارها أساس الخطاب الديني، وبيان الترابط بين هذه المرتكزات، وأنها معا تحقق توازن التدين عند الأفراد، ليكون بعد ذلك الولوج إلى معرفة التطور التاريخي للخطاب الديني في ليبيا الحديثة وجذورها التاريخية، وتكون الوقفة الأخيرة عند بيان التنوع في الخطاب الديني، والتنافس الحاصل بين المؤسسات الدينية، الذي بلا شك

أثر سلبا على الخطاب الديني في البلاد.

وإنني عندما أقدم هذه الورقة أوضح أن الهدف منها هو:

محاولة رصد للخطاب الديني في ليبيا بشكل عام.

التنبيه على الخطورة التي ينزلق إليها الخطاب الديني في حالة من الغفلة عن هذه الخطورة من كل السياسيين والفاعلين المحليين.

تفتيق الفكر نحو قيام مشروع بحثي يدرس هذه المتغيرات، والحيلولة دون أن يكون الحقل الديني مدخلا للتطرف والغلو في المجتمع المحلي أو الإقليمي.

وقد اتبعت منهجية التحليل في عرض هذه الورقة، حيث إنني لم أرد الاستقصاء لكل مدلولات الخطاب أو مؤسساته، أو استقراء كافة خطابات المؤسسات الدينية، بل كان العمل على التمثيل لا التفصيل.

وقد جعلت خاتمة البحث لأهم النتائج والتحليلات التي توصلت إليها، راجيا أن أكون موفقا في عرضها واستنتاجها،

أولا : ركائز الهوية الدينية الوطنية:

اصطلح العلماء على تعريف جامع للدين وهو تعريف الإمام الرازي رحمه الله وهو أن الدين: «وضع إلهي سائق لأولي الألباب إلى الخيرات باختيارهم»[1] فيلزم أن يكون الدين والتدين اختيارا، لا إكراها، ومتى كان ذلك وجب ان يكون الناس مشاركين في اختيار نمط تدينهم الخاص بهم، المتوافق مع بيئتهم الزمانية والمكانية، وهذا يتطلب وعيا من عموم الناس، واجتهادا من نخبهم المنوط بهم البحث في هذا الحقل المعرفي.

وبنيويا ينبني الدين على «ثلاثة مكونات يمكنها أن تؤثر على معرفة وانفعالات وسلوكيات الأفراد:1-العقائد، 2 –العبادات، أو المراسيم والطقوس التي تعطي تعبيرا رمزيا للأحاسيس الدينية، 3 - الرموز أو المتطلبات المتعلقة بالسلوك اليومي. وتختلف الديانات في تقييم أهمية هذه المكونات، وبالتالي يكون لها أثر مختلف على تفكير وأحاسيس وسلوكات الأتباع. إذا كان لكل دين عقائده وعباداته ورموزه، فإن الديانات المختلفة لها تجاربها السيكولوجية الخاصة».[2]

ووفقا لهذه النظرة فإن البنية العامة للدين تتمثل في العقيدة، والعبادة، والسلوك، والتدين المتوازن هو الذي يراعي هذه الثلاثة متكاملة، وفق منهجية تدبر هذا الشأن وتؤسس قواعده. فهل كان هذا واضحا في الخطاب الديني الليبي؟ وهذا التساؤل يقودنا إلى تفكيك المرتكزات المعرفية للتدين في ليبيا.

مرتكزات التدين في ليبيا:

وبناءً على هذا الاتجاه، يمكن القول إن الهوية الدينية لهذا البلد ترسخت فيها تقاليد دينية منذ زمن بعيد، تأثرت ببيئته التي نشأ فيها، واستقر منذ دخول الإسلام إليه، رغم وجود فترات أصابه بعض التغيير، وما لبث إلا قليلا حتى رجع إلى ما كان عليه، ويمكن إجمال مرتكزات التدين بليبيا في :

المرتكز العقدي:

وهو منهج أبي الحسن الأشعري رحمه الله، الذي بنى نظريته في معرفة مباحث الإيمان على مزاوجة بين النص والعقل، النص الصريح يلتزم فيه بدلالته التي دلّ عليها، يعني مراعاة الحقيقة اللغوية، أما النص المُشكِل فقد تصدى له بالتأويل والتفسير، وأفسح

(1) مفاتيح الغيب، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، المؤلف: لأبي عبد الله الرازي (دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ) 29/ 529.

(2) التدين والصحة النفسية في الجزائر: تبريرا للعلاقة الإيجابية بين الإسلام وعلم النفس، طيبي غماري، (ص: 70)

للعقل مجالا كبيرا في ذلك، في إطار تنزيه البارئ عز وجلّ عن النقص والشبيه، أو لك أن تفوض المعنى دون الخوض في تأويل النص مطلقا.

وهذا المنهج يتميز بـ:

1- الشمول، فهي تشمل المجال العملي التعبدي المفروض والمجال التعاملي، والمجال الأخلاقي والأدبي والسلوكي، أي أنها (إيمان وعمل).
2- التوفيق بين النقل والعقل: حيث إن العقل رديف للنقل وتابع له حين التوافق وإلا فالنقل هو المعتمد، وخاصة في المورائيات.
3- الوسطية: فهي تمثل الاقتصاد الاعتدالي الوسطي، فهي وسطية بين الإفراط في التأويل، كما هو الحال عند المعتزلة والباطنية، والتفريط في جنب العقل كما عند الحنابلة.[3]

المرتكز العملي « التشريعي»:

مذهب الإمام مالك رحمه الله، أساس يتفرع عن مدرسة الأثر، مدرسة المدينة المنورة، مع أنه لم يغفل أن يكون هذا المنهج واقعيا، فأرسى له أصولا تخدم هذا النطر، منها: المصالح المرسلة، والعمل بالذرائع سدا وفتحا، والاستحسان، وما جرى به العمل، وهي كلها تجعل للواقع والمآل حظا في النظر، حتى إنه يمكن القول إن العقل الفقهي حسب قواعد المذهب له دينامية مبنية على: النص، والعقل، والواقع، وهي متجلية في كثير من التطبيقات الفقهية، لا سيما المعاصرة منها.

ومن أهم خصائص المذهب:

1- الانفتاح على المنهجيات الفقهية الأخرى: حيث إن المذهب المالكي رحب الصدر، ومنفتح على غيره من المذاهب الفقهية، والشرائع السماوية السابقة، ومعترف بالجميع، ومستعد للتعايش، انطلاقا من الإيمان بحرية الاجتهاد ووجوبه، ويتجلى الانفتاح على الآخر في بعض القواعد المنهجية في استنبط الأحكام، منها:
   - اتخاذ شرع من قبلنا شرعا لنا ما لم يرد ناسخ.
   - إباحة الاقتداء بالمخالف في الفروع.
   - تصحيح حكم المخالف للمذهب ومنع نقضه، وإن خالف المشهور أو الراجح في المذهب.
   - تقرير من أنه لا إنكار فيما اختلف فيه.
2- الوسطية والاعتدال في أحكامه ومواقفه وفي أصوله وفروعه: فالمذهب قائم

(3) ويمكن إضافة بعض الأمثلة الدالة على ذلك في الصفاتية المشبهة والمعطلة، وبين الخوارج القائلين بتفكير مرتكب الكبيرة وبين المرجئة الذين يزعمون أن الإسلام يحصل بمجرد التصديق،وبين الغلو في عقيدة التجسيم، وبين القول بالحلول والاتحاد عند بعض الصوفية.

على القول بالقياس، والأخذ بالرخص، وكراهة الأخذ بغرائب الأقوال وشواذ الأحكام، يحب الاتباع ويكره الابتداع، ويحرم استعمال الحيل للتخلص من الواجبات أو التوصل إلى المحرمات، ويرفض نتائجها ويؤاخذ المحتال بنقيض قصده، ويحرمه من الاستفادة من حيلته، ويعاقبه على فعلته. وكمثال على ذلك: التوليج في البيع والوصايا، والفرار من الزكاة والطلاق في مرض الزوج، ونكاح المحلل.

3- البعد المقصدي حيث يعتبر الفقه المالكي من أعمق المذاهب الفقهية فهما لروح الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وأبعدها نظرا واعتبارا لمآلاتها، وأكثرها التزاما بمراعاة حكمها وأسرارها، والمالكية هم الرواد في علم المقاصد، قديما وحديثا.[4]

المرتكز السلوكي « التصوف»:

منهج الإمام الجنيد رحمه الله، وهو مذهب قام على إرساء القيم الأخلاقية، والتأكيد عليها في كل مظاهر الحياة، وفق مسلك واضح ومنهج اتسق في ثلاثيات تتحد عناصرها وتتكامل، بدلالات خاصة يؤدي كل منها إلى ما بعده، أو ينبثق اللاحق عن السابق، وذلك كـــ (التخلي، التحلي، والتجلي) و (الشريعة، الطريقة، والحقيقة).

ثانيا: ترابط المكونات الثلاثة:

دائرة التدين

(4)وقد زاد شيخنا الدكتور سيدي محمد التاويل رحمه الله في هذا المقال فصدر في كتاب بعنوان: خصائص المذهب المالكي.

إذا كان الدين بنيويا هو(الغيبي والتشريعي والسلوكي) ووظيفة الدين هو: الدعم السكولوجي، والإجابة عن سؤال الوجود، وبناء المعايير والقيم[5] فإن تدين الإنسان ليكون متوازنا لا بد من شغل هذه الفضاءات البنيوية الثلاثة، إذ أن التمذهب بمذهب يغطي ثلث دائرة التدين عند أي إنسان، وأصل هذا حديث جبريل الذي وضع المعالم الكبرى (الإسلام، والإيمان، والإحسان) «فلزم ضبط النفس بأصل يرجع إليه فقها، وأصولا، وتصوفا»[6] وهذا ما يفسر التزام أغلبية علماء المغرب الكبير العقيدةَ الأشعريةَ، والمذهبَ المالكي، والتصوفَ السني معا؛ لأن ثلاثتها مجتمعة تحقق توازنا في الفكر، واعتدالا في السلوك.

وغير بعيد كان المنهج واضحا لدى علمائنا -وكتب التراجم شهدت بذلك شهادة متواترة-ولكن لم يعد يومنا كماضيه، فقد زاحمت المجتمع الليبي مذاهب وأفكار دون تدرج أو تطور، بل مداهَمة إثر تغيرات عابرة لحدود الوطن، وتجاوزا للمجتمع المحلي وثقافته، الذي أصبح يحس بالغربة وسط هذا الفضاء، منتظرا فقهاءه ومثقفيه لإرجاع النصاب إلى محله، الذي هم أنفسهم لم يعوا بعد فلسفة ارتباط المكونات الثلاثة ببعضها، بل يتخيرون منها ما يوافق التوجه، أو يخدم الغرض الخاص.

وفي وجهة نظري أن هذه المكونات الثلاثة مرتبطة في عِقد واحد، فالهوية الثقافية الموروثة أكبر من أن يقام عليها دليل مسطور أو منظور، فكتب التراجم وتاريخ الثقافة في ليبيا تجيب كل سائل،[7] كما تشهد بذلك كتب المناهج في المعاهد والزوايا والكليات، كلها تؤصل لها مجتمعة متكاملة، كما أن زوايا العلم كانت مؤسسة على ذلك، سواء على مستوى طلبة العلم، أو على مستوى عوام الناس.

ويمكن أن نؤكد ذلك منهجيا ووظيفيا، من جهة المنهج أن هذه المكونات الثلاثة اعتمدت في إنتاج معرفتها على منهج المزاوجة بين النص والعقل، دون أن يطغى أحدهما على الآخر، مع البدء دائما بالنص، إذ هو منطلق الهوية الدينية، ومن أكبر مشاهد التكامل تجليا هو أصول الفقه، فطريقة المالكية هي طريقة المتكلمين، وقلما يخلو كتاب أصولي لا يبحث قضايا أصول الفقه بعيدا عن الأشاعرة، حتى إن بعض القضايا ذات العلاقة بين الأصلين وجدوا لها تحريجا لئلا يقع التعارض، فلو كان الأمران منفصلين لم يحتاجوا إلى مثل هذه المناقشة، وقد عبر عن ذلك علاء الدين

(5)الدين والمجتمع أية علاقة؟ عبد الجليل اميم، (ص: 32) مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المغرب.

(6) قواعد التصوف، الشيخ أحمد زروق: (37)

(7) ومن أهم كتب التراجم التي اعتنت بفقهاء ليبيا هو الجواهر الإكليلية وهو متداول بين المتخصصين قلما يذكر فقيها لم يكن يجمع بين هذه الثلاث،

السمرقندي: «اعلم أن علم أصول الفقه والأحكام فرع لعلم أصول الكلام، والفرع ما تفرع من أصله، وما لم يتفرع منه فليس من نسله، فكان من الضرورة أن يقع التصنيف في هذا الباب على اعتقاد مصنف الكتاب ... والاعتماد على تصانيفهم[المخالفين] إما أن يفضي إلى الخطأ في الأصل، وإما إلى الغلط في الفرع، والتجافي عن الأمرين واجب في العقل والشرع».[8]ورحم الله الشيخ زروقا حيث قال: « تحقيق الأصل لازم لكل من لزمه فرعه إن كان لا ينفك عنه، فلا بد من تحقيق أصول الدين وإجرائه على قواعدها عند الأئمة»[9]

أما من جهة الوظيفة، فإن هذه المرتكزات مجتمعة تحقق التوازن في المجتمع، وتعزز التعايش، فهي تملأ الفراغ الروحي للمواطن سواء في علاقته بربه، أو بنفسه، أو بأخيه الإنسان، وكفى دليلا على هذا التوازن أننا لم نقف على حالة واحدة تمثلت فيها هذه المرتكزات الثلاثة شاركت في تطرف أو غلو أو إرهاب، كما أنها في أصولها تدعو إلى التمسك بالكليات لا الجزئيات، ففي الجانب العقدي رغم تبني الأشاعرة مذهب التأويل إلا أن التفويض عندهم مقبول، والميزان هو تنزيه البارئ عز وجل.

وفي الجانب التشريعي فالمالكية يؤمنون بالتعدد المذهبي، بل أقروه أصلا من أصولهم وهو مراعاة الخلاف.

وفي الجانب السلوكي نجد أن مذهب الصوفية مبني على الإحسان إلى الخلق مطلقا، وشعارهم الطريق للصادق لا للسابق، يقول الشيخ زروق رحمه الله: مبنى الطريق على ترجيح الظن الحسن عند موجبه [10]

لكن الملاحظ اليوم أن هذ التنسيق في هذه المناهج الثلاث قد أصيبت بزعزعة، فنحن نعيش اليوم فوضى الخطاب الديني، تأثرا بمشاريع إقليمية ذات أبعاد قومية بواجهات دينية، جعلت الناس تتخبط في فهم دينها وتطبيقه، الأمر الي يمس حالة التعايش بينهم، وهذا ما أدى إلى غياب التفاعل في المؤسسات الدينية، -بصفتها مؤسسات تنشئة اجتماعية تحافظ على القيم، وترسي حالة التعايش-لتخوض حربا أيديولوجية بعيدا عن احتياجات المجتمع.

رابعا: تطور الخطاب الديني في ليبيا:

لم تكن الركائز وليدة الدولة الليبية الحديثة، بل كانت قبل ذلك بكثير، ومن أهم

(8) ميزان الأصول في نتائج العقول: (1-2)
(9) قواعد التصوف، الشيخ أحمد زروق: (44)
(10) المصدر نفسه (148)

ما يسجل أن هذا النمط من التدين تعايش مع الأنماط الأخرى، رغم الصراعات السياسية التي شهدتها المنطقة، حيث كانت الدولة العبيدية، والدولة الرستمية، والدولة العثمانية، وجميعها لم يكن المذهب المالكي مذهبها الرسمي، لكن الملاحظ أن الناس التزموا المذهب المالكي مع العقيدة الأشعرية والتصوف السني، فقد « قاوم علماء ليبيا الحكم العبيدي، ووقفوا صامدين ضد مذهبه، ناشرين لمذهب اقتنعوا به،... وضحوا في سبيل ذلك بكل ما يملكون ، ... فعلى الرغم من هيمنة العبيديين وأتباعهم من الناحية السياسية ، ومابذلوه من جهد في تغيير مذهب أهل البلد العقدي والفقهي ، فإن صمود ابن المنمر، وأحمد بن نصر الذاودي، وأمثالهما ضد هذه المحاولات ، وتضامن معظم فئات الناس معه جعلهم يفشلون فشال ذريعا ، وحافظ المجتمع على عقيدته ومذهبه».[11]

وهذا ما كان أيضا إبان الدولة العثمانية حيث كان المذهب الأساس للدولة هو المذهب الحنفي، وقد حاولوا أن يجعلوه المذهب الرسمي والشعبي للبلاد، لكن الناس رفضوا ذلك وتشتبثوا بالمذهب المالكي، وقد تجلى ذلك في طلب عموم الناس القضاء بالمذهب المالكي عند الخصومة.[12]

كانت معالم الهوية الدينية الوطنية في ليبيا واضحة إلى حد كبير زمن المملكة الليبية، حيث اندمجت في هوية مغاربية مشتركة، وعلى ضوئها بنيت المؤسسات الدينية، حيث أنشئت الجامعة الإسلامية، فقامت بالإشراف على المعاهد الدينية في البلاد، وتنظيم الزوايا، وقد شهدت بذلك المعالم والأعلام، وفي هذه المرحلة كان الخطاب الديني في ليبيا منسجما مع المجتمع المحلي، حيث كان الفقهاء من الفاعلين المجتمعيين الذين يراعون حال الناس وأحوالهم، وكان أهل الخطاب الديني في ليبيا ملتزمين بالركائز الثلاث للخطاب الديني، اعتقادا، وفقها، وسلوكا، إفتاء، وقضاء، وتدريسا.

وفي النظام السابق كانت المرحلة السياسية صعبة، منعت من التطور والتجدد على مستوى كل الصعد، لا سيما على الصعيد الديني، فقد أفلح رأس النظام في تجميد العقل الفكري ووضعه في دائرة الفوضى، فكتبُ التراث كتبٌ صفراء ممنوعة، والتدين رجعية وزندقة، والحركية غلو وتطرف على إطلاقه، فلم يسمح إلا بما يخدم النظام واستمراره، ولذلك رفعت شعارات دينية كـ» القرآن الكريم شريعة المجتمع» وغيرها.

(11) دور ليبيا في نشر المذهب المالكي حتى القرن الخامس الهجري. ، حمزة أبوفارس، (ضمن الأعمال الكاملة لمؤتمر الإمام مالك 1435هـ / 2013 م) 2/ 1085.

(12) اطلعت على وثيقة تفيد أن المتخاصمين طلبا من القاضي الحنفي الفصل بينهما وفق المذهب المالكي، خلافا للمذهب الرسمي.

وفي هذه المرحلة شهد تغيرات دولية، في سنة 1979 نجحت الثورة الإيرانية، وتأثر التوجه الإسلامي في العالم كله بها، وأعطته مجالا للنشاط والانفتاح على بعضه، فكانت المظاهرات والمؤتمرات والتنظيمات، بشكل علني في الدول التي تسمح بذلك، أما في ليبيا ومثيلاتها فكان النشاط السري هو البراح الذي يتحرك فيه النشطاء من أبناء الحركة الإسلامية.[13]

وهذا النشاط أضفى بظلاله على الحركة الثقافية الدينية في ليبيا من جانبين:

- انضمام كثير من المثقفين للحركات الإسلامية.
- نقل الحوار الثقافي إلى داخل الوطن.

وهنا بدأ العقل الديني في ليبيا ليس واحدا، وتنوع نمط التفكير، و يرجع ذلك إلى تصارع الأجيال، فكان العقل عقلين: عقل الشيوخ، وعقل الشباب.[14]

مثل الطرف الأول العلماء، حيث إن المشايخ القدامى كانوا يهتمون بالفقه المجتمعي المحلي، ملتزمين في القدر الأكبر بكتب التراث، يحاولون الحفاظ عليها وتوريثها للنشء، ولذا كان أغلب مجال اهتمامهم هو توعية عوام الناس في دروس المسجد، أو تعليم الناشئة في المدارس الدينية، أو المدارس العامة، وكانت اجتهاداتهم في غالبها لحل إشكالات الناس الحياتية.

أما الشباب فقد تأثروا جدا بما يحدث في العالم الإسلامي، فكان اهتمامهم بقضايا الأمة، حيث تأثروا بأفكار الحركات الإسلامية العابرة لحدود الوطن، وليس غريبا أن تكون هذه الفترة هي مرحلة نشوء الحركات الإسلامية، أو إعادة إحياء ما خفي منها.[15]

أما اليوم فلم يتبلور النظام السياسي بعد، وأضحى الوطن متنازعا عليه من قبل المشاريع القومية الإقليمية بتنوع خلفياتها الدينية المختلفة، فليس غريبا أن يكون الخطاب الديني فوضويا.

(13) الحركات الإسلامية الحديثة في ليبيا، محمود الناكوع: 46.، وهذه الحركات التي نشطت في هذه الفترة لم تكن ذاتية التحرك، بل هي نتيجة ما عرف بالحرب الباردة والتحالفات الدولية، ويمكن التدليل بتصريح محمد بن سلمان ولي العهد السعودي الذي قال: « أن انتشار الفكر الوهابي في بلاده يعود إلى فترة الحرب الباردة عندما طلبت دول حليفة من السعودية استخدام أموالها لمنع تقدم الاتحاد السوفييتي في دول العالم الإسلامي» ينظر: https://tinyurl.com/5n8cs3wu

(14) معيار التفرقة بين الطيفين هو مدى الاهتمام بقضايا الأمة خارج حدود الوطن، وليس العمر، وإن كان الغالب أن الطيف الأول يمثله كبار السن، والثاني يمثله صغار السن.

(15)المناظرة الفقهية « السياق والبنية» عبدالله حديد (ورقة علمية مقدمة لمؤتمر المدرسة المالكية في الغرب الإسلامي، جامعة المرقب 2019) ص:4.

والمأمول أن تكون فلسفة الفتوى في ليبيا الحديثة مستمدة من تاريخ الوطن، وملائمة لموقعه الجغرافي الحاضن لكل حضارات العالم، مرتكزة على المذهب المالكي، بروح أصوله ومقاصده، لا بالجمود على فروعه المحفوظة، وذلك يجعله منهجا فكريا يسمح بالتجدد والمواكبة، إذ إن وظيفة الفقه تنظيم حياة المواطن المسلم ومجتمعه وفق قيم الإسلام؛ ليكون أهلا لحمل رسالته وعمران الوطن؛ ولذلك يجب أن يكون الفقه متجددا في جانبه المتغير، ومواكبا للواقع، وهذا يقتضي أن يكون الفقيه مواطنا إبان إصدار فتواه، إذ الفتوى نتاجٌ للتفاعلات المجتمعية وتأطيرٌ لها، فلا يتصور إصدارها بعيدا عن مجتمع الفتوى المكوَّن من المخالف والمؤالف، إذ ليس من مقاصد رب العالمين في خلقه جعلُهم على نمط واحد، فثمة مواطنون لهم خلفيتهم الدينية والفكرية الخاصة بهم، التي تمثل هويتهم ويجدون أنفسهم فيها، دون الخروج عن كليات الشريعة ومقاصدها العامة، ودون المساس بالهوية الوطنية الجامعة للمجتمع. وإذا تخلّف هذا النظر سنجد الفقهاء أنفسُهم حراسا للتراث التاريخي، متعصبين له دون وجه تعقل، بل إنهم سيكونون محرجين أمام الناشئة التي أضحت حياتهم إلكترونية، يسيطر عليها نظام العولمة، وهذا ما يحتم إدراكَ ضرورةِ أن يكون النظر في القضايا الدينية -بمختلف أبعادها-محدَّداً بالهوية الوطنية الجامعة؛ تحقيقا للرسالة التي خلق البشر من أجلها وهي عمارة الكون، منهاجهم فيها: من القرآن إلى العمران.

لما كان الدين بمرتكزاته وركائزه المعرفية وحدة واحدة، كانت له وظيفة حاجية وهي التوازن الوجداني للمجتمع، وتقويم سلوكهم، وملء وجدانهم نحو خالقهم، ولما تحول الدين إلى أديان في المجتمع الواحد؛ أدى إلى التنوع والتعدد بل ربما التضاد، وهذا بدوره أدى إلى الصراع باسم هذه الأيدولوجيات.

كان الناس متدينون متشبعون بقيمهم التي أخذوها من الدين عبر فقاء مدنهم وحواضرهم الذين مثلوا وحدة واحدة، ولم يكن هذا النمط التديني يتطور وفق المستجدات الحياتية، الأمر الذي فتح المجال للتيارات الفكرية أن تتغلغل داخل المجتمع، وتسوق فكرتها عبر رموزها لتمارس دور الزعامة على أفراده، فنحن اليوم في ليبيا أمام توجهات دينية غرضها الزعامة، بعيدا عن وظيفة الدين الأساسية التي هي حفظ توازن المجتمع وتحقيق السلم المجتمعي فيه، وضبط العلاقات.

خامسا: تنوع الخطاب وتنافس المؤسسات

التنوع:

تنوع الخطاب الديني في ليبيا بتنوع مؤسساته، ووسائله، فمنه الخطاب الرسمي، ومنه

غير الرسمي، وبالإجمال فإن الخطاب الديني في ليبيا يتنوع إلى:

1. خطاب دار الإفتاء: وهي تمارس الفتوى على ثلاث مستويات: سماحة المفتي، ومكتب البحوث، ومكاتب الإفتاء.
2. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: وهي وزارة أو هيئة سياسية تنفيذية، الأصل أنها تتولى الإشراف على المساجد والزوايا والأوقاف، لكنها تواجه عدة تحديات، لعل أدناها كونها غنيمة تقتسمها التيارات السياسية والأيدولوجيات المختلفة.
3. خطاب الأحزاب السياسية ذوات المرجعية الدينية: وهو خطاب مرتبط ارتباطا وثيقا بالمصالح الخاصة للأحزاب، وهي لم تفلح في أن تقدم خطابا متوازنا، كما أنها تعاني من انشقاقات على مستوى قياداتها كلما عصفت أزمة بالبلاد؛ نظرا لانعدام الرؤية الوطنية.[16]
4. الحركات الدينية: وخطابها إقصائي غالبا، إذ أنها تشهد تنافرا وصراعا حادا فيما بينها، تنتعش كل واحدة منها على اتهام الأخريات.

كما أن الخطاب الصادر من هذه المؤسسات يتنوع من حيث الوسيلة إلى: مكتوب، ومسموع، ومرئي، ومن حيث النوعية إلى: فتاوى، وبيانات.

ورغم هذا الوضع غير المنتظم عموما – وكون الحقل الديني لم يكن له الأسس التي تخوله للقيام بدوره-وجد الفقهاء والعلماء أنفسهم أمام مسؤولية تاريخية، دينيا ووطنيا، توجب عليهم العمل والتفاعل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هم يميلون للاستقلالية، -وربما -لم تكن لهم الرغبة في الاندماج مع بقية الفاعلين سياسيا، سواء ممن مرجعيتهم إسلامية أو مدنية، فمارسوا نشاطهم السياسي من منبر الفقه والفتوى، وغاب عنهم «أن الأمور التي لم تضبط في بداياتها قد تجرُّ إلى أمور يصعب تداركها، وخاصة ما يتعلَّق منها بالقتال».[17]

---

(16) أرى والله أعلم ان الأحزاب في ليبيا كلها لها خطاب ديني، ولو لم تعلن أن مرجعيتها دينية، وذلك ملاحظ من السلوك والخطابات، فكلها تحاول مخاطبة عواطف الناس فيما يتعلق بالدين، ثم إن التيارات الفكرية التي تحارب الدين غير منتشرة في ليبيا لتكون ضرورة وجود الأحزاب ذات المرجعية الدينية، ومن هذا المنطلق لم يكن غريبا أن يقوم رئيس تحالف القوى الوطنية (المنعوت بأنه حزب علماني) قام بعقد أحد لقاءاته في المسجد، وأن الناطق باسمه في المؤتمر الوطني يحفظ القرآن الكريم، وأنه حرص على حقيبة وزارة الأوقاف في حكومة السيد علي زيدان (2013 - 2014) وهو ما أثار حفيظة التيارات الدينة وبعض الفاعلين الدينيين، فالمسألة مسألة نفوذ وسلطة.

(17) هذا مقتبس من مقال لشيخنا قيس آل مبارك ذيل به ذكر قصة المجاهد الفقيه الأمير عبد القادر الجزائري، حيث ذكر أنه حين كان يجاهد الفرنسيين حين دخلوا الجزائر، واجه كثيراً من المستجدات التي من أشهرها كيفية التعامل مع أفرادٍ أو قبائل أغرتهم فرنسا بالمال ليكونوا عونا لها، فكان من ورعه أنه لم يتعجَّل قتلهم. https://www.al-madina.com/article/217221

التنافس:

ويمكن أن نلمح هذا التنافس في مؤسستي: دار الإفتاء، ووزارة الأوقاف، وذلك وفق التالي:

أولا: على مستوى مؤسسة الفتوى:

في ليبيا مؤسستان تمارسان الفتوى، إحداهما: دار الإفتاء الليبية، والأخرى: اللجنة لعليا للإفتاء، ومقرها مدينة البيضاء، نشأت المؤسسة الأولى في 2011 بقرار من المجلس الوطني الانتقالي، وتتبع مباشرة له، أو لمن يحل محله، فلها استقلالية مطلقة، وهي في هيكليتها على ثلاث طبقات: المفتي، مجلس البحوث، مكاتب الفروع بالمدن الليبية. والمتتبع لدار الإفتاء يجد أن خطابها ليس واحدا على مستوى هذه الطبقات الثلاث، بل إنه تختلف مشارب كل طبقة ومواردها. وتوجهاتها.[18]

وقد نصت الدار في قانون تأسيسها على أن المذهب المفتى به هو المذهب السائد في البلد، وبحسبهم فإن عدم التنصيص على المذهب المالكي هو مراعاة للإباضية، حيث جاء على لسان المفتي « اختارت اللجنة التي صاغت القانون التعبير بالمذهب السائد بدل المذهب المالكي، مراعاة للإخوة الإباضية، فإنهم سيرجعون في الفتوى إلى مذهبهم»[19]

وقد أثر الصراع الدائر في ليبيا على الخطاب العام للدار، لا سيما على المستويين الأعليين (المفتي، ومجلس البحوث) وقد أفردت تتبعا لهذا لتأثر في بحث مستقل، ومن أهم معالم هذا التأثير:

- التأثر بالانقسام السياسي، حيث إن الممارسة السياسية عززت تقسيم المجتمع الليبي إلى ثوار، ومؤيدين ومعارضين، ثم إلى فجر وكرامة، وأخير بين الوفاق والمؤقتة، وقد تأثر خطاب الدار بهذه التقسيمات أشد التأثر.
- التحالف المصلحي.
- الخلط في النظر في القضايا القطعية والظنية

ومما يلاحظ على خطاب دار الإفتاء أنه كان صارما فيما يتعلق ببعض المناسبات الدينية، كالاحتفال بالمولد النبوي الشريف، أو الاحتفال بيوم عاشوراء، وغيرها من المناسبات الدينية التي ألفها المجتمع استنادا على موروث فقهي يحتمل الخلاف. .

أما في اللجنة العليا للإفتاء فإنها لم تخف توجهها القائم على الفهم السلفي (الوهابي)

(18) في حديث خاص مع أحد كبار المسؤولين ذكر لي هذه الطبقات، وأن أغلب من في الدار هم من السلفية، كان اللقاء في أوائل 2015،

(19)بيان بشأن قانون دار الإفتاء، لسماحة المفتي، نشر في 24/10/2012 http://ifta.ly/site/?p=2379

فهي تتخذ شعار الكتاب والسنة في إفتائها، وتعاملاتها، كما أنها ولدت تبعا للانقسام السياسي الذي كان في 2014، حيث أنشئت بقرار من مجلس النواب 45/ 2015 في أبريل 2015.

وتمارس هذه الهيئة عملها انطلاقا من مذهبها الوهابي دون تردد، كما أنها لا تعترف بالمذهب السائد للبلد في أغلبية سكانه وهو المذهب المالكي، بل إنها ترى أن الإباضية هم فرقة من الخوارج فـ«الإباضية فرقة منحرفة ضالة، وهم من الباطنية الخوارج، وعندهم عقائد كفرية، كعقيدتهم بأن القرآن مخلوق وعقيدتهم في إنكار الرؤية، فلا يُصلّى خلفهم ولا كرامة[20].وهذا الرأي أثار حفيظة المواطنيين الأمازيغ، ولا شك أن هذا الخطاب خطاب إقصائي في أعلى درجات الإقصاء.

كما أنها مارست نفس الخطاب الإقصائي تجاه «الأشاعرة» فقد جاء في نص فتوى منشورة على موقع اللجنة: « عقيدة ضالة منحرفة ألا وهي عقيدة "الأشاعرة" الذين: ينكرون صفات الله عز وجل ولايثبتون إلا سبعة منها، وإثباتهم لها ليس كإثبات السلف لها، ويقدّمون العقل على النقل، أي على النصوص الشرعية، ولايقولون إن القرآن كلام الله، بل يقولون: إنه كلام نفسي، وعندهم فهم سقيم يخالف ماعليه السلف في مسألة الحكم بغير ماأنزل الله، وضلالات كثيرة يطول الكلام عنها».[21]

بل كان لها موقف ضد مؤتمر الشيشان الذي شاركت فيه المؤسسات الدينية العالمية كالأزهر الشريف، وجامعة القرويين، ووصفتهم بـ(فرق الضلال) ونشرت بيانا تحاول أن تتهم كل من شارك فيه بإقرار المنكر والبدعة، جاء في بيانهم : « إنّ أهمّ ما اتفقت عليه هذه الفرق الضالة في مؤتمر الضلال ... قرروا العقيدة الأشعرية الماتُريديّة، واتفقوا على إقرارها ونشرها بين المسلمين، وهي عقيدة ضالة منحرفة»[22]

أما الفتاوى غير الرسمية والتى تكون من المفتين في البلاد خارج مؤسسات الدولة الرسمية، فإنها غير خاضعة للتقييم ولا التأطير في هذا الوقت، فكل مفتي له كامل الحرية في الإفتاء حسب منهجيته أو أصوله، وهم في الغالب إما فقهاء المذهب المالكي، أو فقهاء المذهب الإباضي، أو فقهاء الفتاوى المستوردة من خارج البلاد، ولا تختلف سمات هذا الخطاب عن الخطاب الرسمي، وإن كان الغالب فيه أنه وفق الهوية الوطنية للبلاد الليبية.

(20) https://www.aifta.net/archives/421
(21) https://www.aifta.net/archives/870
(22) https://www.aifta.net/archives/873

ثانيا: أما على مستوى وزارة الأوقاف:

نظرا لغياب المشروع الوطني عند أصحاب القرار والمتنفذين في البلاد كان الحقل الديني فوضويا بامتياز، لا سيما وزارة الأوقاف، فقد تعاقب عليها وزراء من توجهات مختلفة، فعمل كل وزير بما يراه مناسبا، واجتهد حسب رأيه.

وقد كان الخطاب قبل 2014 منسجما مع دار الإفتاء، وكان هناك تنسيق بينهما أحيانا، وبعد فجر ليبيا أصبحت الحركية هي المحرك لوزارة الأوقاف، حيث إن قيادات الوزارة كانوا فاعلين ضمن حركات أيدولوجية، هي أقرب ما تكون للسلفية الحركية، وبمجرد وصولها أبانت عن خصامها للسلفيات الأخرى لا سيما المداخلة الذين ستؤول الوزارة إليهم لاحقا، وقد كان الخطاب العام للوزارة خطاب الثورة، وهو خطاب أحادي، تم إبعاد الصوفية، والأشاعرة من بوصلة اهتمامهم، وفتح المجال أمام المذهب المالكي بفهم خاص وليس على إطلاقه، وارتبطت هذه الوزارة بحكومة الإنقاذ التي انتهت تدريجيا بعد الاتفاق السياسي في الصخيرات.

بعد دخول حكومة الوفاق واستلامها إدارة البلاد استبدلت رئيس الهيئة، وبدأ عمل الوزارة مستقلا نوعا ما عن دار الإفتاء، حيث إن رئيسها لم يكن صاحب أيدولوجيا، بل كان متدينا تدينا مجتمعيا.

وفي إطار المحاصصة السياسية تولي السيد «محمد العباني» الوزارة ليبدأ التصارع بين الوزارة ودار الإفتاء، حيث إن الرئيس الجديد متبع للمنهج السلفي (الوهابي) ومن ذلك الوقت أصبح خطابها خطابا إقصائيا صرفا، ووجدها فرصة لنقض كل القرارات التي اتخذتها الوزارات السابقة، ومعاملة السلفية الحركية بمثل ما عاملتهم به، ومن أبرز الأمثلة على ذلك أن الوزارة أوقفت رموز «المداخلة» عن الخطابة في 2015، فكان قرار السيد «العباني» بمجرد وصوله أن كتب خطابا أعادهم للخطابة في كل المساجد دون استثناء.

أما بالنسبة للمنطقة الشرقية فإنه بعد 2014 تم تعيين وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية من التيار السلفي (الوهابي) وهو متجانس مع اللجنة العليا للإفتاء، حيث مشربهما واحد، وخطابهما واحد.

ويمكن تلخيص حال المؤسسات الرسمية وخطابها الديني في:

	مراحل الوزارة	العلاقة مع دار الإفتاء		نوع الخطاب	
-1	2012	متجانسة		عادي يغلب عليه الطابع الأكاديمي	
-2	2013 - 7/ 2014	مطابقة (التنسيق أكبر بينهما)		حركي / سياسي	
	الانقسام السياسي	الغرب	الشرق	الغرب	الشرق
-3	7/ 2014 – 2017	مطابقة في الغرب	مضادة في الشرق	حركي	إقصائي (وهابي)
-4	2017 – 2018	عادية	مضادة في الشرق	خطاب مجتمعي	إقصائي (وهابي)

سادسا: الخطاب الديني بين الإصلاح والتوظيف:

الأصل أن الخطاب الديني في أي مجتمع ينحو منحى الإصلاح، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو الدولة، فلا يأمر صاحب الخطاب بما فيه حرج، قال تعالى: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} [الحج: 78] ولا يجاري أهواء الناس ابتغاء مرضاتهم، قال تعالى: {وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ} [المؤمنون: 71] وذلك مرهون إلى مدى ضبط أسس الخطاب ومعايير تداوله وضبط مصطلحاته، وعند غياب ذلك سنكون أمام توظيف للدين في غير سياقه الإصلاحي.[23]

ولضبط المسألة كونها توظيفا أو لا، ينظر في منهجية المخاطِب وقضية الخطاب، حيث إن التوظيف يكون إما:

- **كون الجهة التي استغلت القضية لا تتبناها حقيقة، إنما تبنتها لمصلحة خاصة**
- **كون القضية أخرجت من سياقها الحقيقي، وأدخلت في سياق آخر لا علاقة له بها**[24]

وفي الحالة الليبية فإن الخطاب الديني للمؤسسات الرسمية هو خطاب توظيفي بشكل كبير، فبناء على ما تم تقريره سابقا، فإن مسيري المؤسسات منخرطون في تيارات وحركات وتوجهات، ومقتضى ذلك أن يعمل جميعهم لخدمة المصالح الفئوية، وهذا

(23) https://tinyurl.com/3745ydrs

(24) موسوعة العلوم العربية https://tinyurl.com/mrxfyfuu

يمكن ملاحظته في العلاقات الناشئة بين هذه المؤسسات والخطاب الموجه فيما بينهما.

فمثلا دار الإفتاء لم تكن معنية ما قبل 2014 بالهوية الدينية أو الحفاظ على الموروث الديني المتمثل في : الزوايا، أو ما يمثله العلماء الذين لم ينخرطوا في الحركات الإسلامية، أو التيارات الحركية بشكل عام، إلا أنها بدأت اهتمامها بشكل واضح أثناء الحرب على العاصمة، حيث بدأت بفكرة تأسيس جمعية علماء ليبيا في شهر مايو 2019، وهي تقوم على رأب الصدع ونبذ الخلاف، وتوحيد الصف ضد الوهابية المدخلية، والتي تمثلها «هيئة الأوقاف» [25] وصادف أن كان هناك الملتقى الأول لتجمع علماء ومشايخ ليبيا فاندمج الفريقان في فريق واحد، بناء على توجيهات سماحة المفتي، والجدير بالملاحظة أن التجمع به مشايخ من أهل التصوف، والإباضية ممن لهم خيارات فكرية لا تتماشى مع دار الإفتاء، لا سيما في الجانب العقدي، ومع ذلك دعمت الدار هذا التجمع، ونسقت ليعقد ملتقاه الثاني في فندق باب البحر بطرابلس، والذي نص صراحة في فقرته الثانية: «يطالب تجمع علماء ومشايخ ليبيا حكومة الوفاق الوطني بإعفاء رئيس الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية، لما للهيئة وخطابها الديني من تأثير سلبي على سير المعارك، وتخليهم عن الدعم المعنوي والتعبوي للمقاتلين عبر المؤسسة الدينية الرسمية ... كما يطالب التجمع الحكومة بإلغاء إجراءات وزير التعليم القاضية بإلغاء التعليم الديني» [26]

ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك في الحالة الليبية هو رفع شعار المذهب المالكي، فجميع التيارات الدينية في ليبيا ترفع هذا الشعار، بل وتدعي أحيانا أنها الأحق به من غيرها، وحين تحقيق النظر نجد أن المسألة لا تعدو كونها توظيفا.

وحينما نراجع الخطاب الديني نجد الكثير مما ينطبق عليه هذا المصطلح، وأبرز ذلك ما تفعله الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية، [27] فهي لطالما اهتمت بالمذهب المالكي وروجت لذلك عبر عقد المؤتمرات العلمية التي تحمل شعارات بالخصوص، لكن عند التدقيق نجد أنها لا تهتم به حقيقة، ويؤكد ذلك ما يلي:

- نشر فتاوى تخالف مذهب الإمام مالك.
- عدم الاعتراف بعلماء المذهب ممن يخالفون منهجهم.
- اجتزاء النصوص من سياقاتها، أو ترويج لقول في المذهب على أنه هو المذهب، ومن ذلك نقلهم عن كتاب المدخل لابن الحاج في تعليقه على

(25) كنت حاضرا هذا اللقاء والذي كان بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة مصراتة

(26) https://tinyurl.com/yu865u9s

(27) الصفحة الرسمية للهيئة العامة لأوقاف والشؤون الإسلامية https://tinyurl.com/ydmm8tmx

بعض المناسبات.

- تغييب أصول المذهب وقواعده وفلسفة إنتاج المعرفة الفقهية.

ومن أمثلة ذلك نقلوا[28] قول الإمام مالك في السواك (مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ لَا يَكْرَهُونَ السِّوَاكَ لِلصَّائِمِ فِي رَمَضَانَ فِي سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ النَّهَارِ لَا فِي أَوَّلِهِ وَلَا فِي آخِرِهِ وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُ ذَلِكَ وَلَا يَنْهَى عَنْهُ)

واكتفوا بهذا النقل، موهمين الناس أن هذا هو الرأي في المذهب، لكن في المذهب تفاصيل أخرى، فهذا القول جاء في سياق عدم تخصيص وقت له، إذ أن بعض المذاهب يرون الكراهية في آخر الوقت، فكان تقرير القول عند الإمام مالك بعدم وجاهة تخصيص وقت دون آخر، فأَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرِهِ سَوَاءٌ، لكن ذلك مرتبط بحال محدد إذا كان السواك يابسا، لا يخاف الصائم على نفسه منه، أي «يُخَافُ أَنْ يَسْبِقَ شَيْءٌ مِنْ طَعْمِهِ إلَى حَلْقِ الصَّائِمِ فَيُفْسِدَ صَوْمَهُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُغَرِّرَ بِالْفَرْضِ لِمَوْضِعِ الْفَضِيلَةِ وَهِيَ السِّوَاكُ ... فَإِنَّ ابْنَ نَافِعٍ رَوَى عَنْ مَالِكٍ فِي الْمَجْمُوعَةِ يُكْرَهُ ذَلِكَ لِلصَّائِمِ قَالَ أَشْهَبُ فِي الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ أَمْرٌ يُمْكِنُ الِامْتِنَاعُ مِنْهُ دُونَ ضَرَرٍ وَلَا عَوْنَ فِيهِ عَلَى الصَّوْمِ بَلْ فِيهِ تَغْرِيرٌ بِالصَّوْمِ» [29]

وفي الطرف الموازي فقد ظهرت مظاهرات تنادي «مالكية مالكية» دون إدراك لمعنى المذهب أو ما يبنى عليه، غاية الأمر أنهم ضد الهيئة العامة للأوقاف، فأصبحت مرتكزات التدين في ليبيا لتصفية الخصومات السياسية والمصلحية بين الجهات المختلفة، وهذا أدى إلى إفساد العمل الإصلاحي المناط بالخطاب الديني.

وهذا التوظيف اتخذ واجهات متعددة، منها التوظيف السياسي، ومنها الاجتماعي، ومنها الاقتصادي، ومنها الثقافي، وربما وظف خارج الوطن أحيانا أخرى، لكن أخطر التوظيفات هو «العنف» حيث إننا رأينا توظيف الدين في تصفية الخصوم، فقد حدث الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، بل وصل إلى الاغتيال، كما حدث مع الشيخ مصطفى المحجوبي (درنة) الدكتور نادر العمراني (طرابلس) والشيخ رجب طلوبة (بنغازي) والشيخ الطاهر العياشي(طرابلس)، حيث تم اغتيال الثلاثة الأول، وسجن الأخير وتهديده، ولم يكن الأمر إلا نتيجة للخطاب الديني الذي كان يتبناه كل واحد منهم.

(28)) الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية-دولة ليبيا | Facebook | Tripoli |

(29)) المنتقى شرح الموطإ 2/ 75

الخاتمة:

أهم الملاحظات التي يسجلها البحث:

- انعدام التنسيق بين مؤسسات الدولة الدينية (الأوقاف / الإفتاء)
- عدم وجود خطاب ديني موجه للمجتمع، فقد كان أغلب ما يحكم الخطاب الديني الصادر من المؤسستين هو رعاية المصالح الخاصة، ليتحول فيما بعد صراعا بين التيارات الدينية.
- عدم رعاية مرتكزات الهوية الدينية الوطنية إلا بقدر مواجهة الخصوم (المذهب المالكي نموذجا) فكلا المؤسستين في الشرق والغرب أهملت الفكر الأشعري والتوجه الصوفي، ويرون أن أصحاب هذه التوجهات ليسو على هدى، وهم بذلك أهملوا دائرة التدين ليصبح التدين أيدولوجيا وشعارات.
- الخطاب الديني الذي كان طيلة هذه الفترة لا يراعي الاختلاف والتنوع في المجتمع، فكانت النتيجة فاعلين دينيين لا يعايشون ولا يتعايشون، بل أدى ذلك إلى تناحر الأيدولوجيا باسم مؤسسات الدولة.
- التغلغل الوهابي في المؤسسة الدينية سواء الأوقاف أو الإفتاء، وهذا جاء نتيجة للتحالفات السياسية.
- تخلي المؤسسات الدينية عن دورها الاجتماعي، وانشغالها بنفسها عن المجتمع، فغابت التنشئة الاجتماعية المبنية على القيم في أهم أمكنتها وهي المساجد.
- توظيف الخطاب الديني في خدمة مصالح التيارات الدينية التي تسيطر على المؤسسات الدينية، وهي غالبا ما تتحرك وفق تلك المصالح بعيد عن المصلحة العامة للمجتمع.
- تتبع كل التيارات الدينية منهجية الأيدولوجيا المنغلقة، والتطور الحذر، بحيث يكون كل طيف منغلقا على نفسه، إلى أن يشعر بالخطر من جهة ما، فيبحث عن عدوها ليتحالف معه إلى حين، وربما انقلب عليه.
- الوضع الحالي فوضوي بامتياز، ولا يمكن أن يكون لبنة لخطاب ديني متزن، بل سيكون لخطاب ديني مصلحي، يفقد الدين أثره الإصلاحي في المجتمع، وهو سيؤدي إلى فقد الثقة تجاهه من المواطنين، ويعزز فرض السياسيين لاستغلال الدين لبقائهم، وحرب خصومهم، ويكون الدين أداة من أدوات السياسة فقط.

التوصيات:

التأكيد على ضرورة التكامل بين مرتكزات الهوية الدينية في ليبيا، لا سيما البعد الصوفي القيمي، وهذا يقتضي – كما يرى الدكتور حسين عكاش –» مراجعة المنظومات التربوية السائدة والمناداة بالرجوع إلى المنظومة التربوية الصوفية لما تتمتع به من قيم المسامحة والمسالمة والمحبة والألفة مع الذات ومع الآخر ومع العصر، ومع المجتمع، وفي ذلك دعوة إلى استعادة التوازن والتكامل بين الظاهر والباطن إلى قلوب الناس وجوارحهم بعد فراق طويل «[30]

تطور الحقل الديني يكون من خلال المجتمع ونخبه، إذ العلاقة بينهما علاقة ضرورية ومؤكدة، بخلاف علاقته بالتيارات السياسة، فإنها غالبا ما توظف الدين والخطاب الديني لمصالحها الخاصة، دون مصالح بقية المجتمع.

المذهب المالكي (بأصوله النقلية والعقلية واجتهادات فقهائه الواقعية، وبُعْده المقاصدي) جزء من الهوية الدينية الوطنية وليس المكون الوحيد، بل لا بد له من تكامل مع منهجين يغطيان البعد الغيبي والسلوكي، وينسجمان مع ديناميكة التحرك عنده، وليس على الساحة في ليبيا إلا: العقيدة الأشعرية والتصوف السني.

ضرورة وجود خطاب ديني رسمي، يجسد الهوية الوطنية، والمكان الجغرافي للوطن، وأن يكون مجسدا للقيم، ممثلا لوحدة الدين لمنع التيارات الدينية الأخرى من السيطرة والهيمنة، واستغلال الدين على نمط شعارات تعلو حينا وتختفي أحيانا وفق المصالح الخاصة.

الموازنة بين الأحكام الشرعية والتفريق بين أن يكون الحكم فتوى، أو قضاء، أو إمامة، ليكون دور الفاعلين الدينيين في الأولى والثانية أصحاب تخصص، وفي الثالثة أصحاب خبرة تقدم لأصحاب القرار.

يوصي الباحث بضرورة أن تتولى الدولة تحديد معالم الخطاب الديني وفق الهوية المجتمعية للوطن، بحيث يكون منسجما مع الثوابت الوطنية: الموقع الجغرافي/ المكونات المجتمعية والروافد الثقافية/ التنمية، بحيث يكون الخطاب الديني الرسمي ملتزما بها وفق ما يقرره القانون.

(30) علاقة التوازن بين الفقه والتصوف (ص: 37)

المراجع:

1. أثر الدين في إصلاح المجتمع، محمد الخضر حسين (ت:1377هـ) موقع الدرر السنية https://tinyurl.com/3745ydrs
2. بيان بشأن قانون دار الإفتاء، لسماحة المفتي، نشر في 2012/10/24 http://ifta.ly/site/?p=2379
3. التدين والصحة النفسية في الجزائر: تبريرا للعلاقة الإيجابية بين الإسلام وعلم النفس، طيبي غماري، مجلة التشريع الإسلامي والخلاقي، 2014.
4. التوجيه الديني في العهد الحسني، أحمد بودهان، مجلة دعوة الحق، العدد 317 شوال 1416/ مارس: 1996. https://tinyurl.com/mru2zdmf
5. الجمود على المنقولات أبداً ضلالٌ في الدين، للدكتور قيس آل مبارك، صحيفة المدينة، تاريخ النشر: 22 مارس 2013. https://www.al-madina.com/article/217221
6. الحركات الإسلامية الحديثة في ليبيا، محمود الناكوع، دار الرواد، ط: 2، 2012، طرابلس، ليبيا.
7. خصائص المذهب المالكي، الدكتور محمد التاويل، موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2012/02/04. https://tinyurl.com/3745ydrs
8. دور ليبيا في نشر المذهب المالكي حتى القرن الخامس الهجري. ، حمزة أبوفارس، (ضمن الأعمال الكاملة لمؤتمر الإمام مالك 1435هـ / 2013 م) 2/ 1085.
9. الدين والمجتمع أية علاقة؟ عبدالجليل اميم، (ص: 32) مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المغرب.
10. الصفحة الرسمية للهيئة العامة لأوقاف والشؤون الإسلامية. https://tinyurl.com/ydmm8tmx
11. علاقة التوازن بين الفقه والتصوف ، الدكتور: حسين علي عكاش، مجلة أصول الدين، الجامعة الأسمرية.
12. قواعد التصوف وشواهد التعرف، للشيخ أحمد زروق، تحقيق: عبدالمجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
13. مجلة القدس العربي، ال27 – مارس – 2018 https://tinyurl.com/5n8cs3wu
14. مفاتيح الغيب، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، المؤلف: لأبي عبد الله الرازي(دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1420 هـ)

15. المناظرة الفقهية « السياق والبنية» عبدالله حديد (ورقة علمية مقدمة لمؤتمر المدرسة المالكية في الغرب الإسلامي، جامعة المرقب 2019)
16. المنتقى شرح الموطإ، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، مطبعة السعادة – بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، 1332 هـ
17. موسوعة العلوم العربية https://tinyurl.com/mrxfyfuu
18. ميزان الأصول في نتائج العقول، علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي، تحقيق: الدكتور محمد زكي عبد البر، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة: الأولى، 1404 هـ – 1984 م

موقع ليبيا ضمن التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية

المعتصم الورفلي

باحث في العلاقات الدولية

ملخص:

لقد أجبر المشهد السياسي والأمني المتغير باستمرار تركيا على إعادة تقييم وتكييف نهج سياستها الخارجية. فقد مرت البلاد تحت قيادة حزب العدالة والتنمية بتغييرات هيكلية كبيرة؛ هدفها تحقيق التوازن في العلاقات مع الدول الغربية وجيرانها في الشرق الأوسط وأفريقيا.

تركيز تركيا على تحسين علاقاتها مع الغرب، في البداية، اعتبر إهمالًا مكلفًا لجيرانها، ومع ذلك، فإن التقييم الدقيق يكشف أن البلاد كانت تتمتع بعلاقات أقوى مع الغرب، فعندما تولى حزب العدالة والتنمية الحكم اتبعت حكومته مسار الإدارات السابقة. ولكن خلال العقد الثاني، اتخذت السياسة الخارجية التركية مسارا مختلفا، حيث تحولت نحو تعزيز العلاقة مع الدول المجاورة.

لقد شهدت السياسة الخارجية التركية تحولاً كبيراً في العقد الثاني من عمر حكومة حزب العدالة والتنمية، وهو ما يدل عليه اعتماد سياسة "العمق الاستراتيجي"، وكان هذا التحول ضرورياً بسبب سعي البلاد إلى اتباع سياسة خارجية مستقلة بعد سنوات من التركيز العميق على الشركاء الغربيين. مع التنبيه إلى أن التحديات الإقليمية الديناميكية والتهديدات؛ دفعت تركيا إلى التدخل بأوجه عدة منها استخدام قوة السلاح.

من منظور الخارجية التركية، كان التدخل في ليبيا مهمًا للقارة الأفريقية والاتحاد الأوروبي، وبالتركيز على الأزمة الليبية في الفترة، ما بين 2014–2023، وتبعياتها، بالإضافة إلى تأمين المصالح التركية في البحر الأبيض المتوسط، حيث منع التدخل في ليبيا المزيد من تصعيد الصراع؛ وأدى إلى استقرار الحكومة في طرابلس؛ وساهم بشكل كبير في دخول المجمع الصناعي الدفاعي التركي إلى القارة الأفريقية. ولفهم الأحداث بشكل متناسق، لابد من الرجوع إلى الموقف التركي من الثورة الليبية 2011–2014، وعلاقاتها بالنظام الجماهيري، والغرض من ذلك ليس عرض تاريخ العلاقات،

وإنما لسرد نقاط تاريخية مهمة؛ شكلت العلاقات بين ليبيا وتركيا، وبالتركيز على نقاط التحول الرئيسة بين البلدين، خصوصا فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة؛ كالتدخل التركي في ليبيا، وتوقيع الاتفاقيات الأمنية والبحرية، ومدي أهمية قضية شرق المتوسط، وآثارها على الدولة الليبية.

قبل الشروع في تفسير أبعاد العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين ليبيا وتركيا، يستلزم فهم التطورات السياسية الداخلية للدول في ليبيا وتركيا على حد سواء، فاندلاع الثورة في ليبيا، والتغيرات الإقليمية التي تبعت الربيع العربي؛ أعادت تشكيل السياسة الخارجية التركية بشكل أو بآخر وتحولاتها، خصوصا فيما يتعلق بالتحول الفعلي للخارجية التركية من كونها قوة ناعمة في المنطقة، الي قوة صلبة تمارس الواقعية الدافعية والبرغماتية العسكرية.

فرضية البحث:

يرى الكثير من الباحثين أن التدخل التركي في ليبيا عام 2019 يعود إلى مسألة ثروات شرق المتوسط، والمصالح التركية العليا وأمنها "الطاقوي"، الذي يعد من أهم القضايا التي تشغل الخارجية التركية. بالتالي فان ما دفع الخارجية التركية لهذا التحولات الملحوظة، هو مسالة أمن الطاقة بالنسبة لتركيا، وليست علاقات استراتيجية متجذرة بين البلدين. بمعنى آخر يمكن القول إنه لا توجد استراتيجية حقيقيه للخارجية التركية في التعامل مع الأزمة في ليبيا.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على طبيعة الدور التركي في ليبيا، خاصه في ظل ما تشهده الأزمة الليبية من تطورات وتغيرات سياسية، قد تؤثر بشكل أو بآخر على المصالح الحيوية لتركيا في المنطقة، وهو ما يستدعي الحضور التركي المكثف لحماية تلك المصالح. كما يهدف البحث أيضا إلى إبراز الموقف التركي من الثورة الليبية، والدوافع الحقيقية من وراء الدعم التركي لحكومة الوفاق الوطني وللسلطة الانتقالية الجديدة.

تم الاستعانة في هذا البحث بمنهجين للبحث، منهج دراسة الحالة كطريقة يستعان بها في التركيز على دراسة معينة، حيث تم التركيز على الحالة الليبية باعتبارها تحتل مكانة مهمة ضمن السياسة الخارجية التركية. بالإضافة الى المنهج التاريخي، عبر تتبع مسار الدور التركي في ليبيا، منذ بداية الثورة في 2011، وخلال المرحلة الانتقالية.

تنقسم الورقة الى أربعة أقسام في إطار زمني محدد، هي الفترة بين 2011-2023، كما يلي:

المحور الأول: يسلط الضوء على العلاقات الليبية التركية في الفترة الأخيرة من حقبة القذافي، وموقف الخارجية التركية من الثورة الليبية.

المحور الثاني: يناقش المشهد السياسي الليبي بعد الثورة، ودراسة الحالة الليبية في ظل العلاقات بين البلدين، والأسباب التي أدت الي الانقسام السياسي في ليبيا عام 2014، وموقف تركيا من الأزمة بعد اتفاق السياسي الليبي وحكومة الوفاق الوطني.

المحور الثالث: يتطرق إلى نقطة التحول المحورية في العلاقات، ويناقش حرب طرابلس والتدخل التركي العسكري على خط الأزمة الليبية نوفمبر 2019، وأسباب توقيع الاتفاقيات البحرية والأمنية وتداعياتها.

المحور الرابع: يسلط الضوء على وقف إطلاق النار وانتهاء حرب طرابلس، وأهمية العودة إلى الحوار السياسي-مؤتمر جنيف والحكومة المنبثقة عنه-والموقف التركي من التطورات الجديدة، بالإضافة الي الأزمة الليبية بعد تفجر النزاع بين الفرقاء الليبيين، وسحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية، والتطورات الأخيرة.

كلمات مفتاحية:

نهج الخارجية التركية وتحولاتها السياسية-الواقعية الدفاعية -التعاون الأمني والعسكري-أمن الطاقة واتفاقية ترسيم الحدود.

خلفية تاريخية:

حظيت العلاقات الليبية التركية بنصيب كبير من اهتمامات الباحثين في العقد الثاني من الألفية الجديدة، وترجع الأسباب لتحولات السياسية الإقليمية والدولية التي تمر بها المنطقة، والتغيرات الجيوسياسية التي كان لها تأثير مباشر على السياسات الخارجية للدول، ناهيك عن تغير النظام السياسي برمته في ليبيا عام 2011.

عمق العلاقات بين البلدين يمتد لأكثر من 500 عام، عندما كانت ليبيا جزءا من السلطنة العثمانية، وبموجب اتفاقية أوشي/ لوزان في 3 أكتوبر 1912. أصبحت ليبيا فعليا مستعمرة إيطالية، إلا أن مشاركة الأتراك العثمانيين في القتال الي جانب الليبيين، ضد الاحتلال الإيطالي لم يتوقف حتى عام 1919، عندها انتهي الدور العثماني في ليبيا، حيث انشغلت تركيا بترتيب أوضاعها الداخلية؛ بسبب ما طرأ عليها من تحولات جذرية في طبيعة نظام الحكم، حيث وتحولت تركيا الي جمهورية عام

1923، ومنذ ذلك التاريخ لم تقم للعلاقات الليبية التركية قائمة، الي نهاية الحرب العالمية الثانية 1939-1945[1].

فبعد الحرب العالمية الثانية بدأت تتشكل ملامح النظام العالمي الممثل في الأمم المتحدة، وحق الدول في تقرير المصير، وظهور ما يعرف بـ decoloniztion أي تفكيك المستعمرات، التي أصبحت مستقلة عن الدولة المستعمرة.

كان إنهاء الاستعمار تدريجيًا وسلميًا بالنسبة لبعض المستعمرات الأوربية، وعنيفا في بعض الدول الأخرى، حيث تم تنشيط التمردات المحلية ذات النزعة القومية. بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الدول الأوروبية تفتقر بشكل عام إلى الثروة والدعم السياسي للدول المستعمرة، وكانت ليبيا إحدى تلك الدول. فبعد انتهاء الاستعمار الإيطالي، بدأ تداول القضية الليبية في أروقة الأمم المتحدة بشأن تقرير مصيرها، حينها كان لتركيا حضور واضح في مناقشات القضية الليبية، فقد شاركت الدبلوماسية التركية بفاعلية لمساعدة ليبيا في نيل استقلالها وتقرير مصيرها.

شهدت العلاقات الليبية التركية إبان الحكم الملكي في ليبيا تقدما ملحوظا، فبعد أن نالت ليبيا استقلالها عام 1951، قدمت تركيا الدعم الاقتصادي والتقني؛ من أجل النهوض بالدولة الليبية الحديثة، وبعد انقلاب سبتمبر عام 1969 وتغير النظام في ليبيا على يد مجموعة من ضباط الجيش، شاب تلك العلاقات شيء من الفتور؛ بسبب الأيديولوجيا القومية التي كان اعتمدها النظام الجديد، وأخّر تخوف تركيا على مصالحها الاعتراف بالنظام الجديد في ليبيا. ورغم أن السياسة التركية كانت حذرة جدا، إلا أن الموقف في نهاية المطاف انتهى إلى تأسيس علاقات دبلوماسية مع النظام الناشئ، لكنها كانت دون مستوي العلاقات التي ربطت تركيا بالعهد الملكي حتى عام 1974[2]

شهد عام 1975 نقطة تحول في العلاقات بين البلدين، وكان محوره القضية القبرصية، وموقف الخارجية الليبية الداعم لتركيا آنذاك، حيث اعتبر الباحثون أن هذا التاريخ هو المدخل الحقيقي لفهم العلاقات الليبية التركية المعاصرة بين البلدين. فقد شهدت العلاقات تطورا اقتصاديا وسياسيا، ذا بعد استراتيجي وتعاون ثنائي، وصل لدرجة التعاون العسكري والأمني والتبادل المعلوماتي.

الجهود الدبلوماسية كانت كفيلة لحلحلة القضايا والمشاكل، ناهيك عن القضايا

(1) نبيل عكيد محمود المظفري: العلاقات الليبية التركية 1969-1989 دراسة سياسة اقتصادية (عمان: دار الغيداء لنشر والتوزيع 2009) ص،47

(2) المظفري: العلاقات الليبية التركية ص،63

الخارجية ذات الطابع المشترك، التي كانت تتطلب التعاون والتواصل الدبلوماسي بين البلدين كالقضية الفلسطينية.

قد ساهم إنتاج النفط بكميات وفيرة في ليبيا، في طرح فرص جديدة للتعاون الثنائي؛ مما دفع العلاقات بين البلدين لدخول في مجالات أخرى، كالتبادل التجاري، والإنشاءات، وقطاع الإسكان، وفتح باب العمالة التركية في ليبيا. وقد شملت أيضا الاستثمارات المختلفة، وإقامة المصارف، والشركات، والتبادل السياحي، إلا أن العلاقة بين البلدين تعثرت خلال تسعينيات القرن العشرين؛ نتيجة جملة من العوامل الداخلية والخارجية.

على المستوى السياسي، شكلت العلاقات العربية التركية، والعلاقات التركية الإسرائيلية، عاملاً مهماً في تراجع العلاقات بين البلدين، فضلاً عن تطور القضية الكردية في تركيا، وتأثيرها المباشر على تلك العلاقات، حيث أن تركيا اتهمت ليبيا بدعم حزب العمال الكردستاني بشكل مباشر. أما من ناحية الاقتصادية، فقد تراجعت العلاقات أيضاً نتيجة تراجع العلاقات السياسية من جهة، وفرض العقوبات الاقتصادية على ليبيا عام 1992 من قبل الأمم المتحدة من جهة أخرى، وذلك برغم بعض المحاولات الجادة لتطبيع العلاقات وتحسينها، من خلال تبادل الزيارات الرسمية على مستوى كبار المسؤولين، فإن البلدين لم يتوقفا عن إعادة العلاقات إلى ما كانت عليه في السنوات السابقة[3].

تطورت العلاقات والتبادل الدبلوماسي بين البلدين من جديد، حتى وصلت الى أعلى مستوياتها نهاية التسعينيات والعقد الأول من الألفية الجديدة، في مجال التجارة، واتفاقيات الأمن الإقليمي، والملاحة في مياه المتوسط. وتطور الحال حتى وصل التبادل التجاري بين تركيا وليبيا عام 2010 الى نحو 9.8 مليار دولار، وأعلنت ليبيا أنها ستمنح الشركات التركية استثمارات بقيمه 100 مليار دولار، حتى عام 2013، وأعلنت عن استثمارات لتركيا في قطاع التشييد والتي بلغت قيمتها 15 مليار دولار، وفي عام 2010 دخلت 16 مشروعا تنمويا تركيا حيز التنفيذ في ليبيا.

قبل اندلاع ثورة فبراير 2011 في ليبيا، كانت تركيا تركز على تعزيز مصالحها الاقتصادية، حيث حصلت على عوائد كبيرة من عقود البناء، فقد ضخ المستثمرون الأتراك مليارات الدولارات في هذا القطاع، كما وقعت شركات الأعمال التركية حوالي 304 عقدا تجاريا في ليبيا.[4]

اتجاهات تركيا الخارجية ومحدداتها 1991-2023

(3) د. جلال عبد الله المعوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1998)

(4) محمود سمير الرنتيسي «السياسة الخارجية التركية اتجاه ليبيا، مجلة رؤية التركية، ع3، المجلد 3 (30 سبتمبر 2014).

إذا ما رجعنا قليلا إلى الوراء لفهم محددات الخارجية التركية، فسنجد أن هناك خطا ناظما واستراتيجيا لسياسة تركيا الخارجية. فمنذ 1991، وتحديدا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانفتاح تركيا على آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا، أصبحت تركيا تبحث عن استراتيجية جديدة، بما يخدم استعاده المركزية والدور والفاعلية وتحقيق الاستقلالية.

اعتنت تركيا بهذا الهدف، وتبلور توجه أن لا تكون رهينة للتحالفات الشرقية والغربية، لكن البيئة الغربية تفرض نفسها. ومع اختلاف تقييم المفكرين والسياسيين لهذه "الاستقلالية"، إلا إن هناك مؤشرات على تبنيها، وأول سياسات وضعها تورجت اوزال 1991- 1993 في تلك الفترة، كانت تأخذ في اعتبارها أهمية الدور التركي المستقل في المنطقة. فعندما سقط الاتحاد السوفيتي كان انتصار أوروبا والغرب حاسما، فاضطرت تركيا للتعامل مع الغرب وأوروبا، وبرزت أمام تركيا خمس دوائر (الغرب-البحر الأسود-آسيا الوسطى والقوقاز -الشرق الأوسط -منطقة البلقان).

بعد وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002 للحكم، وهو الحزب الأكثر نشاطا من الناحية الخارجية، أسس الحزب مفهوما جديدا للسياسة الخارجية واتجاهاتها، وكانت على هذا النحو: -

أولا -أسس "أحمد داوود أوغلو" سياسة متعددة الاتجاهات، وعلاقات جيدة مع الجميع دوليا وإقليميا، فيما كانت تعرف بسياسة "صفر مشاكل"، وظهر فيها أهمية العمق الجغرافي والتاريخي، خصوصا تجاه دول الشرق الأوسط.

ثانيا -رؤية "فتح الله غولن" الذي كان مؤيدا للتوجه الغربي، وضد أي شراكة مع روسيا وإيران، والجدير بالذكر أنه كان أحد المعارضين للانخراط في ثورات الربيع العربي؛ لأنه كان يرى أن من كان وراء تلك الثورات هم جماعات الإخوان المسلمين، وليس من مصلحة تركيا فتح باب التعاون مع تلك الجماعات، لأنها ستضر بالمصالح التركية على المدى البعيد.

فيما كان التوجه الثالث الليبراليين -الذين انضموا الى حزب العدالة والتنمية لأحداث إصلاحات، وتوسع الحريات؛ عبر الدفع باتجاه الاتحاد الاوروبي. فمنذ سنه 2002 الى سنه 2010 سمحت الظروف الدولية باندماج هذه الاتجاهات، ونتج عنها الدبلوماسية الناعمة، والوساطة التركية، والسعي لعضوية الاتحاد الأوروبي، وانخراط تركيا في الشرق الأوسط.

كان الغرب مشجعا لهذه الخطوات، إلا أن الأحداث الإقليمية، والظروف الدولية،

وأبرزها الربيع العربي أحدثت صدعا بين كل تلك التوجهات فيما بعد.[5]

1-الربيع العربي -ليبيا-والموقف التركي 2011-2014

إن المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة وشهدها العالم؛ ساهمت في وضع تركيا أمام خيارات استراتيجية تتأرجح ما بين غياب وعزلة، عن عالم عربي وإسلامي يرتبط بها جغرافياً وتاريخياً، وبين تعنت ورفض أوروبي لا يقبل بها أو بمشاركتها، ولكنه يخشى في نفس الوقت انفلاتها. فما كان من تركيا إلا أن اختارت عمقها الاستراتيجي، مع الإبقاء على حبل الود موصولا مع غربها الأوروبي، وشكّل العقد الأول من الألفية الجديدة أوّل خروج حقيقي للسياسة الخارجية التركية عن الدائرة الغربية (الأطلسية والأوروبية)، خاصّة بعد احتلال العراق، وظهور معضلة أمنية بالنسبة إلى تركيا على حدودها الجنوبية. من هنا بدأت العدسة الجيوستراتيجية التركية تركّز على الدّائرة الشرق أوسطية، كدائرة فاعلة في سياساتها (متعدّدة الأبعاد). واستطاعت تركيا تحقيق قفزات نوعيّة، على مستوى تطوّر العلاقات بينها وبين دول الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصّة فيما يتعلّق بمستوى التّبادل التجاري، والتعاون الاقتصادي مع هذه الدّول، التي وجد فيها الدور التركي ترحيباً وقبولاً شعبياً لاعتبارات ثقافية عديدة.

إن النموذج الذي قدمته تركيا والقائم على دمج الإسلام والديمقراطية، والنمو الاقتصادي كان محفزا على دفع البلدان التي تشهد ثورات إلى التطلع بحثاً عن الإلهام، بشأن كيفية الإصلاح بفعالية. وفي حين أن دمج تركيا للإسلام والديمقراطية والنمو الاقتصادي، شكل مصدر إلهام للبلدان التي شهدت ثورات حول كيفية الإصلاح بفعالية، فإن رد فعل أنقرة على الاضطرابات كان متفاوتا من بلد إلي آخر، فلم تكن تركيا من الداعمين للثورة الليبية في بدايتها، ونظرا أن المصلحة الوطنية هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية لأي دولة، فقد تم إدراج مجموعة من الاعتبارات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، و الأمنية، في قائمة دوافع السياسة التركية تجاه ليبيا، وهو ما دفع تركيا إلى المساهمة في لعب دور ما في خريطة ليبيا؛ بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها في بداية الثورة، فكان الموقف التركي متذبذبا نتيجة لتلك الاعتبارات.

في تحليل «هنري باركي» أستاذ العلاقات الدولية في جامعة « ليهاي» ، والمدير السابق

(5) د. عماد قدورة اتجاهات الخارجية التركية 2015-2020 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات (سينمار عن الخارجية التركية واتجاهاتها)
https://www.youtube.com/watch?v=wiDAlsx0AGM&t=2395s

لبرنامج الشرق الأوسط في مركز «وودرو ويلسون» للباحثين الدوليين، عن كيفية استجابة تركيا للمشهد المتغير في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وما إذا كان يمكن أن تكون بمثابة نموذج يُحتذى به ، يؤكد «باركي» أن هذه لعبة جديدة في المنطقة، وأن تركيا بحاجة إلى إعادة التفكير في سياساتها الخارجية للتكيف مع التغيير، فان انتهاج أنقرة سياسة «صفر مشاكل» كان يعني في الواقع صفر مشاكل مع الأنظمة، وليس مع الدول والسكان. فقد اعتبر الموقف التركي من الثورة الليبية هو الأكثر تحفظاً تجاه التدخل الخارجي في شؤون ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات، وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا وحلف الناتو، وبدت تركيا مع توجه الإغاثة الإنسانية، والابقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط.

فقد أعلن رئيس الوزراء التركي «رجب طيب أردوغان» في 22 مارس 2011 أن تركيا لن توجه أي سلاح ضد الشعب الليبي، ولن تشترك في عميلات القصف الجوي التي يقوم بها الناتو [6]. فكان الموقف التركي متسم بالارتباك والتردد تجاه الرئيس الليبي، بسبب الكم الهائل من المصالح والاستثمارات التركية في ليبيا، فقد ارتبطت تركيا مع القذافي بعلاقات يمكن وصفها بالتاريخية، ومن محطاتها الهامة وقوف العقيد القذافي إلى جانب تركيا أثناء التّدخّل العسكري في قبرص عام 1974، وتعزيز العلاقات الليبية التركية بشكل كبير في عهد حزب العدالة والتنمية، مع دعوة ليبيا لرئيس الوزراء التركي «رجب طيب أردوغان» كضيف مشارك في القمّة العربية في سرت 2010، وقد عمل العقيد القذافي على استثمار رمزية وجود «أردوغان» للدعاية لسياسته ثلاثية الأبعاد (العربي، الأفريقي، الإسلامي).[7]

فكانت تركيا حريصة على تلك المكتسبات السياسية والاقتصادية، ففي الأسابيع الأولى من عمر الثورة الليبية، لم تصدر تركيا أيّ موقف رسمي يحدّد خياراتها تجاه أحد الطرفين، فقد انتهجتْ في تعاطيها مع الأزمة الليبية مبدأ «عدم إنتاج ردّ فعل». ورغم وجود رأي عام من جمهور حزب العدالة والتنمية يساند حراك 17 فبراير، إلاّ أنّ ذلك لم يجعل حكومة حزب العدالة والتنمية تتوافق مع الحملة السّياسية والإعلامية ضدّ نظام القذافي.

انطلاقاً من ذلك، ونتيجة لتعاظم الفاعلية التركية في شمال أفريقيا على حساب الدول التقليدية كفرنسا، فقد فسّرت تركيا السعي لاستصدار تدخّل عسكري

---

(6) تصريح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان 7 نيسان (أبريل) 2011، موقع وزارة الخارجية التركية https://bitly.ws/36JyL

(7) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الموقف التركي من الثورة الليبية، تقدير موقف، مارس 2011 ص2،

للناتو، على أنه فرصة للدول الكبرى، وخاصة فرنسا لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال أفريقيا. بالتالي تم تفسير الموقف التركي من قبل البعض على أنه إيجابي تجاه النظام، ويقف الى جانب العقيد القذافي لمصالح تجارية، أو يتسم بالتردد غير الإيجابي في أحسن الأحوال، فوقعت بين خيارين، إما الوقوف بجانب مطالب الشعب، أو مصالحها الاقتصادية.

لم يشكل الربيع العربي تحديًا للأنظمة الاستبدادية في المنطقة فحسب، بل أيضًا كان يمثل تحديًا لاستراتيجية السياسة الخارجية التركية، وكانت هذه الاستراتيجية مبنية على التعاون مع الأنظمة القائمة بشكل عام، ولم تعط الأولوية لبعد تعزيز الديمقراطية في هذه القضية. ولذلك خلقت الاضطرابات التي شهدها العالم العربي تباينا في المواقف التركية من الثورات العربية، واتجاهها نحو سياسة مركبة، فلكل بلد حالة مستقلة عن الآخر، وليبيا على وجه الخصوص، فوقعت السياسة التركية في معضلة الترجيح بين الأخلاق والمصلحة الذاتية.

1.1 تحول الخارجية التركية من دور الوسيط الي داعم للثورة

بين الضغط الدولي لتنحي القذافي في ليبيا، والمتغيرات على الأرض في الداخل الليبي، حاولت الخارجية التركية لعب دور الوسيط، والذي كان ينبع من محددات سياساتها الخارجية، وبدأت الوساطة التركية بمراعاة مشاركة كافة شرائح الشعب الليبي. وحثت على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، ولكن لم يتم قبولها من قبل الأطراف الليبية، خاصة الثوار الذين رأوا أن دكتاتورية القذافي أصبحت شيئا من الماضي.

أدركت تركيا حينها حقيقة التطورات، فبدأت بسياسة تصعيد الخلاف تدريجيا مع نظام القذافي، وفي مايو 2011، حث رئيس الوزراء التركي في مكالمة هاتفية العقيد «القذافي» على التنحي ومغادرة البلاد، وجاء اعتراف وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" من بنغازي يوم4 / 7/2011 – بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلا قانونيا للشعب الليبي، مؤكدا تمسك أنقرة بخطتها لحل الأزمة في ليبيا، والمتمثلة في الوقف الفوري لإطلاق النار، وتخلي القذافي عن السلطة. بالإضافة الي إعلان «أوغلو» تقديم مساعدات مالية للمجلس بلغت 200 مليون دولار، تضاف إلى 100 مليون دولار أعلنت عنها أنقرة في وقت سابق، بالإضافة إلي أنها قررت تجميد أرصدة العقيد الليبي «معمر القذافي» وعائلته في مصارفها، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة طرابلس[8]

وبعد إعلان وفاة «القذافي» في 20 أكتوبر 2011، و رغم تأخر الموقف التركي

(8)Sam Dagher ,"Turkey Reveals Quiet Rebels payment" , The Wall Street Journal 24 August / 2011

بالاعتراف بالثورة، بسبب مخاوفها الاقتصادية، و حرصها على الشركات العاملة في ليبيا، و المواطنين الأتراك من جهة، و أهمية المحافظة على موقعها المتوازن بين العالم الغربي و الإسلامي من جهة أخرى، فقد استدركت على ذلك ببناء علاقات مع النظام الجديد، المتمثل في المجلس الوطني الانتقالي قبل انتهاء نظام القذافي كليا، وانتقلت الى مرحلة البحث عن حليف ما بعد الثورة؛ لضمان استمرار التعاون الاقتصادي والسياسي. فبعد دخول العاصمة تحت السيطرة الكاملة للمجلس الوطني الانتقالي، أصبحت تركيا أول دولة تعين سفيرا لها في طرابلس في 2 سبتمبر 2011 [9] واستمرت العلاقات تسير بشكل طبيعي مع تشكيل الحكومة الليبية، وتعززت العلاقات الليبية التركية، حيث وقعت ليبيا وتركيا في مارس 2012 مذكرة تفاهم؛ لفتح مجال التعاون الدبلوماسي بين البلدين.

1.2 المشهد الليبي بعد الثورة وتجربة التحول الديمقراطي

بعد عامين من تحرير ليبيا في أكتوبر 2011 ومقتل "معمر القذافي"، بدأت الدولة في إعادة ترسيخ نفسها كديمقراطية ناشئة. وبدأت ليبيا في إعادة بناء المؤسسات السياسية، التي كانت غائبة في ظل حكم القذافي. كان القذافي «المؤسسة» الوحيدة داخل ليبيا. ولم يترك موته وانهيار الدولة سوى القليل من الأطر، لإنشاء مؤسسات سياسية شرعية داخل البلاد.

كان المؤتمر الوطني العام بمثابة أول ظهور للديمقراطية داخل البلاد، عبر انتخابات وطنية حرة تجريها ليبيا منذ ستة عقود. وأشار المراقبون الدوليون إلى أنه على الرغم من أحداث العنف المتفرقة، فقد تم النظر إلى الانتخابات على أنها جرت بنزاهة. وشارك في الاقتراع نحو 374 حزبًا سياسًيا، حصل كل منها على دعم المناطق المحلية. ونتيجة للخلافات والصراعات القبلية والإقليمية، فإن المؤتمر الوطني العام نشأ منقسما، ويفتقر إلى وضع سياسي متماسك للسيطرة على الدولة.

أما على المستوي الاقتصادي استطاعت ليبيا خلال عام 2012، أن تنهض باقتصادها الوطني، بعد أن عادت معدلات إنتاج النفط إلى 90٪ قريبا من مستواه قبل الثورة. ورغم التحديات الكبيرة التي واجهت البلاد في أعقاب الثورة، فقد تعافى النشاط الاقتصادي سريعا مع عودة إنتاج النفط، فاعتبارا من يونيو 2012، ارتفع إنتاج النفط

(9) Dünya Gazetesi" Turkey's ambassador first to be approved by Libya's NTC" , 5 EYLÜl 2011
https://www.dunya.com/gundem/turkey039s-ambassador-first-to-be-approved-by-libya039s-ntc-haberi-153410

ليتجاوز 1.52 مليون برميل يوميا، مقابل 166 ألف برميل يوميا في مرحلة الصراع في 2011[10]

بعد حكومة «الكيب»، اختار المؤتمر «علي زيدان» رئيسًا للوزراء في أكتوبر 2012، في محاولة لفرض مركزية السلطة. وبرغم الاختلاف حول الرؤية السياسة لشكل البلاد ونظامها، فقد استمر الوضع على ما هو عليه. أما فيما يخص العلاقات مع تركيا، فقد تم الإعلان عن منتدى تركيا وتونس وليبيا؛ لدعم العلاقات التجارية، وفي 5 يناير 2012، أعلنت تركيا عزمها زيادة وارداتها النفطية من ليبيا، وإقامة مشاريع كبرى في مجال البناء والطاقة، وأشارت التوقعات إلى المزيد. بعد إعلان الحكومة الليبية عن توفير فرص استثمارية بقيمة 100 مليار دولار لشركات تركية، كما تم الإعلان عن منح للشركات التركية، فقد وصلت الاستثمارات في قطاع البناء إلى 15 مليار دولار، كما بلغ التبادل التجاري بين البلدين في عام 2012 إلى ملياري ومائة وخمسة ملايين دولار أمريكي، وهي أعلى قيمة على الإطلاق في تاريخ العلاقات التجارية بين البلدين. وأكدت الحكومة الليبية أنها ستنظر في مستحقات الشركات التركية قبل الثورة، بناءً على تقارير أعدتها جهات متخصصة، وخلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» في إسطنبول، قال رئيس الوزراء الليبي علي زيدان: ليبيا مهتمة بشراء زوارق حراسة هجومية تركية على الساحل، كما أعلنت القوات المسلحة الليبية أنها بحاجة إلى مروحيات وناقلات جنود، كما زار وفد ليبي شركة الصناعات التركية الفضائية (TAI) في أنقرة، مهتما بطائرة الهليكوبتر الهجومية T129 ، وهي نسخة معدلة من الطائرة أغستاوستلاند AW129 التي كانت تبنيها الشركة لصالح الجيش التركي[11].

أما ما يتعلق بالوضع الأمني فقد كان يشهد نوعا من الانفلات من حين الي آخر، فبعد عامين من الإطاحة بالقذافي عاشت ليبيا أسيرة للمسلحين، الذين تورطوا في ابتزاز الدولة لمصالح ضيقة، كما حاصروا حقول النفط، وأصبحوا يتنازعون على غنائم ما بعد الإطاحة بالقذافي، وعكس اختطاف رئيس الوزراء (علي زيدان) في أكتوبر 2013، ضعف الحكومة الليبية، في السيطرة على المجموعات المسلحة والميليشيات داخل الدولة. وتفاقم الوضع بسبب المزيد من الإجراءات غير القانونية من قبل وزراء الحكومة. علاوة على ذلك، كانت هناك حالات ملحوظة لوزراء استقالوا، ووجهوا

(10) عمرو الأبوز: «ليبيا الأكثر انتعاشا بين اقتصاديات الربيع العربي»، وكالة الاناضول 1 يناير 2013
https://bitly.ws/36Jyx

(11) سمير الرنتيسي «السياسة الخارجية التركية اتجاه ليبيا المرجع السابق.

الاتهامات إلى رئيس الحكومة، كما أدانوا مواقف القوى السياسية، وصاحب ذلك تقارير عن استشراء الفساد في مؤسسات الدولة، وإهدار للمال العام.

بدأت فكرة تدريب وتأهيل الجيش الليبي وقوات الأمن من قبل القوى الغربية؛ لكبح جماح المليشيات العسكرية التي تعمل خارج إطار الدولة من جهة، ومساعدة الدولة الليبية والحكومة في تحقيق الاستقرار تحت مسمي إعادة إعمار ليبيا من جهة أخرى، حيث تولت كل من تركيا وإيطاليا وبريطانيا جهود تدريب نحو 8000 جندي وشرطي، على أساسيات قوات المشاة.[12]

في مارس 2014، أقامت تركيا برنامج تدريب عسكري خاص لآلاف من أفراد القوات المسلحة الليبية، والذي أقيم بموجب اتفاقية مبرمة مع القوات المسلحة التركية. أكد حينها وكيل وزارة الدفاع الليبية للشؤون العسكرية، أن التعاون العسكري بين ليبيا وتركيا سيشهد تطورًا أكبر في العديد من المجالات العسكرية، وعلى رأسها المشتريات العسكرية، واعتبر رئيس الوزراء الليبي أن تركيا هي المكان الأكثر ملاءمة لتدريب قوات الأمن الليبية.[13]

نستطيع القول أن العلاقات التركية الليبية بعيد الثورة، شهدت تعاونا سياسيا واقتصاديا وأمنيا، وقد برز الدور التركي كقوة إقليمية لها حضور في المنطقة بعد النجاح الأولي للثورة الليبية، فالسياسية الخارجية إزاء ليبيا كان محددها الأول و الرئيسي المصالح الاقتصادية، وأن ليبيا ليست كباقي الدول الأخرى التي شهدت ثورات، فتركيا التي كان يربطها علاقات قوية بالنظام اقتصاديا، وكان من مصلحتها أن يستقر الوضع في ليبيا بعد الثورة، إلا إن التحالفات السياسية، و التغيرات التي حدثت على الساحة الليبية؛ دفعت تركيا إلى تغيير سياستها الخارجية، ناهيك عن الانفلات الأمني و التحولات الإقليمية.

كان عام 2014 هو المحطة الأولى للانقسام والصراع والمواجهة في الداخل الليبي؛ مما ترتب عليه إعادة ترتيب التحالفات الدولية والإقليمية للدول مع جهات محلية، فانقسمت القوى السياسية في ليبيا بين معسكرين الليبرالي والاسلامي في المؤتمر الوطني العام، وأصبح لكل منهم حلفاء من الكتائب مسلحة، ودول راعية وداعمة من

(12) وكالة رويترز،5 ديسمبر 2013
https://www.reuters.com/article/oegtp-libya-army-mr6-idARACAE9B408I20131205/
(13) وكالة الأناضول، 25 مارس 2014 https://bitly.ws/36Jys

أجل حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية. فبرغم كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا، إلا أن المؤتمر الوطني لم ينجح في إنشاء هيئة حاكمة قوية، فالمشكلات الأمنية كانت تتفاقم ، وكانت البلد عرضة للضغوط الخارجية.

انطلقت الانتخابات البرلمانية في الـ 25 من يونيو لتشكيل مجلس النواب كان للمقاطعة والعنف وانخفاض عدد المُصوتين أثر كبير على البرلمان الجديد، الذي حل مكان المؤتمر الوطني العام. وبسبب المُقاطعة وانعدام الأمن تم شغل 188 مقعداً فحسب. وفي أعقاب الانتخابات، اجتمع قرابة 158 من أعضاء البرلمان الجديد في طُبرق- في الشرق الليبي- متذرعين بمخاوف أمنية في طرابلس. في المقابل قاطع قرابة 30 عضواً برلمانياً هذه الإجراءات التي اعتبروها مخالفة لاتفاق الصخيرات. وفي الأول من سبتمبر، اختار البرلمان القائم بأعمال رئيس الوزراء؛ «عبد الله الثني» لشغل منصب رئيس وزراء ليبيا.

أحكمت بعض الميلشيات المطالبة بالفيدرالية حصارها على حقول وموانئ تصدير النفط الرئيسية لمدة ثلاثة أعوام، جراء نزاعها مع الحكومة حول رواتبها، كما واصلت الجماعات والأفراد المُسلحون ارتكاب جرائم قتل خارج القانون، أغلبها في بنغازي ودرنة، شرقي البلاد. كما واصلت الجماعات المُسلحة استهداف الأجانب والدبلوماسيين.، كما أعلنت جماعات مُسلحة في شرقي ليبيا؛ تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية المُتطرف (المعروف كذلك باسم داعش)، عن إنشاء إقليم يتمتع بالحكم الذاتي.[14]

بعد ذلك، تصاعد الوضع أمنياً، حيث تم منع طائرة تركية من الهبوط في مطار بنغازي في أبريل 2014، ووفقاً للتطورات، أغلقت تركيا قنصليتها في بنغازي، وحذرت مواطنيها من السفر إلى ليبيا، كما دعت مواطنيها إلى مغادرة ليبيا إذا كانت إقامتهم ليس ضروريا. لكن التهديد الأخطر على المصالح التركية جاء بعد تهديد اللواء «خليفة حفتر» للأتراك والقطريين بدعوتهم لمغادرة شرق ليبيا في 24 يونيو 2014.

أشارت المصادر إلى أن مئات العاملين الأتراك غادروا ليبيا بناء على ذلك، فيما توقف العمل في مطار بنغازي الدولي لأسباب أمنية، كما نقلت تركيا موظفي قنصليتها من بنغازي إلى العاصمة طرابلس. بحسب مصدر في الخارجية الليبية، فإن الموعد

(14) تقرير عالمي لمنظمة مراقبة حقوق الانسان 2014 https://www.hrw.org/ar/world-report/2014/country-chapters/260133

النهائي الذي حدده حفتر الذي اتهمته الحكومة في طرابلس بتنفيذ انقلاب عسكري في مايو 2014، "لا يمثل الموقف الرسمي" "بالنسبة للدولة الليبية"، مؤكدا أن "أمن المواطنين الأجانب مسؤولية الحكومة". ومع تطورات الوضع الأمني قالت الخارجية التركية 24 يوليو 2014: إنها قد تخلي سفارتها في العاصمة الليبية؛ بسبب تدهور الوضع الأمني في عدة مناطق من البلاد، خاصة أن طرابلس وبنغازي شهدتا مواجهات مسلحة، أسفرت عن 15 قتيلا وعشرات الجرحى.[15]

بالتالي مثل عام 2014 نقطة تحول في ليبيا، انعكس على تحديد مواقف الدول الإقليمية لسياستها الخارجية من الخلاف الذي تحول الى صراع؛ انقسمت فيه القوى السياسية الى معسكرين. فالنزاع بين الفرقاء السياسيين كان في البداية مع التيار الفيدرالي والنزعة الجهوية، والثاني بين الليبراليين والاسلاميين بشكل سلطوي في المؤتمر الوطني العام، والذي تطور الى صدام مسلح ومواجهات كبيرة، بعد إطلاق عمليتي الكرامة وفجر ليبيا، ومن هنا كان للنزاع الداخلي صدى خارجيا، وصار لتيارين رئيسيين المتنازعين في الداخل، وهما الاسلاميون والليبراليون مظلة خارجية من محوري النزاع الإقليمي، مع الفارق الكبير في طبيعة التدخل وحجم الدعم[16]

1.3 الاسلاميين والعلاقات الليبية التركية

انطلاق موجه جديدة من المواجهات منتصف 2014؛ أفضت الى حدوث انقسام سياسي حال دون إتمام التسليم والاستلام، بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب المنتخب. وعلى الرغم توقف الاشتباكات بانتصار أحد الطرفين في غرب البلاد، فقد صاحبها صعود "خليفة حفتر" في المنطقة الشرقية، حيث تمكن من حشد دعم قبائل برقة من أجل تحقيق هدفين: الأول: القضاء على التنظيمات الإسلامية المتطرفة وغيرها، التي كانت تسيطر على بنغازي ودرنة، والثاني: إنهاء حالة التهميش الذي يعانيه إقليم برقة-لصالح إقليم طرابلس.[17]

اتضح من رصد التحركات التركية في المنطقة خلال مرحلة ما بعد الثورات، أن هناك تركيزًا من الجانب التركي على دعم حزب العدالة والبناء، وبقية التيارات

(15) وزارة الخارجية التركية، العلاقات السياسية بين تركيا وليبيا https://www.mfa.gov.tr/turkiye-libya-siyasi-iliskileri.ar.mfa

(16) السنوسي بسيكري: أحد عشر عاما على ثورة 17 فبراير الليبية (مركز الجزيرة للدراسات، 2023)، ص127

(17) بلال عبد الله: «الإسلام السياسي في ليبيا من الصعود الي التراجع» مركز الامارات لسياسات، 27 ديسمبر 2021

الإسلامية التي نشطت على الساحة السياسية بعد الثورات العربية، وذلك عبر تشجيعهم على العمل السياسي، وفق منهج يتسم نسبيًا بالبراغماتية، من خلال الاستفادة من الاستشارات واللقاءات السياسية، التي عقدتها تركيا مع الكثير من هذه التيارات. وبطبيعة الحال ليبيا لم تكن في معزل عن هذا التطور، فتركيا أصبحت تبحث عن تحالفات جديدة فعالة في ليبيا، بالإضافة الى أنه كانت لدي بعض النخب قناعات- خصوصا من تيارات الإسلام السياسي- أن القوة الاقتصادية المتنامية لتركيا والتقدم القوي في مجال التحديث، بالإضافة إلى النظام السياسي المنفتح والتعددي نسبياً، يمكن أن يكون نموذجا يحتذي به. فكانت استراتيجية تركيا واضحة في دعم تجربة مشاركة الإسلاميين في العمل السياسي، وذلك من خلال حديث «أردوغان» -أثناء زيارته لمصر وليبيا وتونس- عن العلمانية التركية، وفرص الإسلام السياسي في المشاركة السياسية، عندما أشار إلى أن العلمانية لا تختلف ولا تفرق، ولا تتعارض مع الهوية الإسلامية.

اعتمدت تركيا على تكثيف وتقوية علاقاتها مع تيارات الاسلام السياسي، ليس في ليبيا فحسب وإنما في المنطقة بشكل عام، وفي ليبيا قوت تركيا علاقاتها مع قيادات مسلحة وسياسية؛ للحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية، وأصبحت تركيا لاعبا أساسيا في المشهد الليبي.

فخلاصة القول خلال الأعوام 2011-2014 أدى سقوط القذافي ومقتله، إلى إنهاء الدولة المركزية الليبية فعليًا، وترك فراغًا في السلطة على الرغم انه لم يكن هناك مؤسسات قائمة، وهذا ما عمق الأزمة في سنوات ما بعد الثورة. ومنذ ذلك الحين، ظلت ليبيا دون أي قيادة وطنية فعالة، قادرة على لجم الميليشيات، أو احتواء الخلافات المحلية والقبلية، أو الحماية من التدخل الخارجي. فالانقسام بدا واضحا؛ مما جعل القوى الإقليمية تراهن على أطراف معينة في الداخل؛ لحماية مصالحها القومية المرتبطة بليبيا، خصوصا بعد تراجع الهيمنة الأمريكية في المنطقة، إذ خلق ذلك فراغا سياسيا فزادت فرص القوى الإقليمية للمناورة.

1-الاتفاق السياسي الليبي والطريق نحو إمكانية التوافق 2015-2019

قام المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا آنذاك "برناردينو ليون"، يليه "مارتن كوبلر"، بتحريك سلسلة من المحادثات بين مجلس النواب ،الذي اتخذ من طبرق مقراً له شرق ليبيا، والداعم الرئيسي لحفتر، والمؤتمر الوطني العام في طرابلس. أسفرت المحادثات عن إبرام الاتفاق السياسي الليبي، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني المدعومة

من الأمم المتحدة، في ديسمبر 2015. ومع ذلك، واجهت حكومة الوفاق الوطني عقبات أمام إنشاء حكومة مستقرة وموحدة في ليبيا، قبيل التصويت على الثقة من مجلس النواب.

وقعت الولايات المتحدة على بيان مدعوم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ يؤكد أن حكومة الوفاق الوطني هي "الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا".[18]

رحبت تركيا بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي في 17 ديسمبر 2015، والذي يوفر إطارًا واضحًا للسلام والاستقرار الدائمين في ليبيا. وشارك وزير الخارجية التركي "تشاووش أوغلو"، في حفل التوقيع الذي أقيم في الصخيرات بالمغرب. ودعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني، في جهودها الرامية إلى التنفيذ الفعال للاتفاق السياسي الليبي.[19]

في أوائل عام 2017، بدأت حكومة الوفاق الوطني في تلقي الدعم المالي والعسكري من إيطاليا؛ مقابل الحد من تدفق اللاجئين والمهاجرين إلى صقلية. وفي الوقت نفسه، وبعد إيطاليا، أصبحت تركيا ثاني دولة تعيد فتح سفارتها في طرابلس. وبعد ذلك بوقت قصير، بدأت حكومتا "أردوغان" و"السراج" تبادل الزيارات من قبل مسؤولين رفيعي المستوى، وفي عام 2018 بدأت تركيا بشحن الأسلحة سرًا إلى طرابلس.[20]

وفي مايو 2018، وافقت الأطراف المتنازعة على خطة لإجراء انتخابات. إلا إنها تعطلت بالفشل في الالتزام بالموعد النهائي لوضع الإطار الانتخابي، وفي الوقت نفسه، اشتد القتال من أجل السيطرة على عائدات النفط في البلاد. في يناير 2018، عيّن مجلس النواب محافظه للفرع الشرقي للبنك المركزي؛ مما أدى إلى ترسيخ الانقسام بين فرعي البنك الشرقي والغربي.

لم تتراجع تركيا عن موقفها في القمم للدفع نحو حل سلمي، ذلك أن الأساس والمحدد للسياسة التركية تجاه ليبيا في مرحلة ما بعد نظام القذافي، هو الحيلولة دون أي انقسام محتمل عبر مبادرات سلمية، من شأنها أن تساهم في إنشاء المؤسسات القادرة على توطيد الاستقرار، وإنهاء الصراع. ولكن ما جرى في قمة باليرمو أظهر

---

(18) Muhammad Shoaib: Turkish Intervention in The Libyan Civil War: Aims and Challenges "Journal of Strategic Affairs "P. 37

(19) « Bilateral Relations between Turkey and Libya:" Turkish foreign ministry https://www.mfa.gov.tr/bilateral-relations-between-turkiye-and-libya.en.mfa

(20) Shoaib: Turkish Intervention in "The Libyan Civil War: "P. 37

لتركيا أن نهجها المذكور لن يؤتي أُكله، فبناء على طلب حفتر، الذي قرر التغيب عن الجولة الأولي لقمة باليرمو، انعقدت قمة أمنية بحضور كل من: «السراج» رئيس حكومة الوفاق، والرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، ورئيس الوزراء الإيطالي «كونتي»، ووزير الخارجية الفرنسي «لودريان»، ورئيس الوزراء الروسي «ميدفيديف»، وممثلي الدول الأخرى المجاورة لليبيا.

وكان الأمر اللافت للانتباه في القمة المذكورة هو عدم حضور المنافسين المحليين لحفتر، إضافة إلى استبعاد دول قادرة على لعب دور حساس في حل الأزمة، مثل تركيا وقطر. وقد فتح حفتر بنهجه ذلك الطريق أمام تحويل مؤتمر باليرمو، من مبادرة سلمية تهدف لإنهاء الصراع في ليبيا، إلى منصة يُستعرض فيها صراع القوى الدولية [21]

يمكن القول بأن مؤتمر باليرمو مثّل منعطفا في سياسة تركيا تجاه ليبيا؛ لأن سلوك القوي الدولية الداعمة لحفتر أثناء المؤتمر أظهر بشكل جلي أنها تستهدف تجاوز الأزمة، عبر استخدام القوة لا عبر الطرق السلمية. بعد تلك القمة بأربعة أشهر ،أطلق حفتر عملية عسكرية لدخول العاصمة طرابلس.

2–التحول التركي 2019 تجاه الأزمة في ليبيا

خشيت تركيا أن تخسر ليبيا كما خسرت مصر في ظل حكم الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، حيث إنها تنظر الى معظم دول الخليج العربي التي ساندت مصر ودعمت السيسي، أنها تسعى الى تحجيم دور الإسلام السياسي في ليبيا الذي تدعمه تركيا؛ ولذلك تم تصور الوضع القائم في مطلع عام 2019 ،على أنه تنافس إقليمي بين تركيا وقطر من جهة، ومعظم دول الخليج ومصر من جهة أخرى.

هذا التوجه كان يمكن أن يجرد تركيا من مكانتها ونفوذها، اذ تأكد للمسؤولين الأتراك أن حكومة مجلس النواب في ليبيا باتت تحت تأثير ونفوذ الرئيس المصري، وهذا ما أكدته حرب طرابلس، ومن ثم فإن الخلاف التركي المصري انعكس على النزاع في ليبيا، ورأت أنقرة أن هناك اتجاها لحرمانها من مصالحها وحلفائها في المنطقة، فقد قررت الحكومة الليبية في الشرق طرد الشركات التركية العاملة في ليبيا عام 2015 ، بعد أن اتهمها بأنها تصدر الأسلحة للجماعات الإسلامية التي تسيطر

(21) مركز ستا للأبحاث: سياسة تركيا اتجاه ليبيا بعد الثورة المنعطفات والمخاطر، 2019
https://bitly.ws/36Jy7

على طرابلس، ومساعي عزلها من الجهود الدولية لإدارة النزاع الليبي، وبات واضحا للأتراك أن استمرار الوضع القائم، يولد مشاكل إضافية أكثر مما يحافظ على مصالح بلادهم .

بطبيعة الحال إن أي سياسة خارجية هي انعكاس للسياسات الداخلية للدول، فتركيا دولة تتأثر بأي أحداث تحصل في المنطقة بحكم طبيعتها الجغرافية، ناهيك العامل الاقتصادي، وكان الانقلاب الفاشل الذي وقع في تركيا العام 2016م نقطة التحول الرئيسية؛ قادت إلى تغييرات جذرية في السياسة الداخلية، مما أثر على السياسة الخارجية، إذ توطدت العلاقة بين الجيش في تركيا والقوه السياسية، فأصبح الجيش داعما للاقتصاد، وداعما للسياسات الخارجية؛ لتحقيق الأهداف التي يطمح إليها الحزب الحاكم، من الاستقلالية في اتخاذ القرار في المنطقة، والتخلص من التحالفات الغربية، ونظام الهيمنة، بالتالي فان عام 2019 كان بمثابة نقطه تحول جذرية للسياسة الخارجية، عندما قررت الدخول بثقلها في ليبيا؛ لتحقيق التوازن في المنطقة.

لقد مثّلت حرب طرابلس تغييرا جوهريا في السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا، بل واتجاه المنطقة برمتها، فالتغير في نهج الخارجية التركية لم يحدث نتيجة لحدث لحظي، وإنما نتيجة تراكم المشاكل المحيطة بتركيا؛ جعل منها تذهب نحو تغيير أدواتها السياسية، و الانتقال من سياسة القوة الناعمة الي قوة أكثر صلابة، والخروج من عزلتها لتحقيق مصالحها القومية، وكانت ليبيا ركيزة محورية في التوجه الجديد لتركيا، فعندما أصبحت المصالح التركية في ليبيا مهددة، اتجهت إلى الانخراط العلني المباشر لمساعدة حكومة الوفاق، من منطلق أن أي تقدم يحرزه حفتر سيكون على حساب نفوذها في ليبيا، وبالتالي سيضعف موقفها للمساومة في القضايا الإقليمية. وكان للأسلحة التي أرسلتها تركيا، من مدرعات وطائرات مسيرة لدعم حكومة الوفاق؛ أثرها في ترجيح كفة الأخيرة في المواجهات مع حفتر.

يرى «محمد تشيليك»، وهو مدير تحرير صحيفة ديلي صباح، أن «المصالح الجيوسياسية تلعب دورًا في صنع سياسة أنقرة تجاه ليبيا. إن مصالح أنقرة الجيواستراتيجية على المدى الطويل، هي في الأساس ذات طبيعة اقتصادية؛ ولذلك حاولت تركيا استعادة علاقتها الاقتصادية مع ليبيا، من خلال دعم الاستقرار وإقامة حكومة مركزية. بالإضافة إلى ذلك، حاولت أنقرة منع الإمارات ومصر وفرنسا من السيطرة على ليبيا، الأمر الذي قد يضر بمصالح تركيا، ليس فقط في ليبيا نفسها، بل وفي المنطقة وشرق المتوسط».

2.1 المنطلق الاستراتيجي والمصالح الأمنية

حرّك دعم أنقرة لحكومة الوفاق الوطني عدة دوافع، منها سعي أنقرة إلى توسيع عمقها الاستراتيجي في شمال إفريقيا وجنوبها؛ بناءً على رؤيتها لليبيا باعتبارها بوابة متقدمة، أيضا اتجاه تركيا إلى مواجهة الحلف الذي ضم إسرائيل، واليونان، وقبرص، حول غاز ونفط شرق المتوسط، من خلال توقيعها على اتفاق النفوذ الاقتصادي البحري، وترسم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق؛ لتأمين مكانها في «اللعبة الكبرى» للاقتصاد الجغرافي لشرق البحر الأبيض المتوسط، بين مصر وإسرائيل واليونان، والتي تتمحور حول التنقيب عن الغاز، وترسيم الحدود البحرية. وكان أحد العناصر المهمة وراء هذا المحرك تحديدًا، هو استبعاد تركيا من مختلف شراكات الطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتشمل هذه المشروعات مشروع East Med (إسرائيل وقبرص واليونان) لتركيب خط أنابيب غاز فوق قاع البحر عبر جزيرة كريت، وليس عبر الأراضي التركية، وتنظيم التعاون من خلال منتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط (EMGF).

التدخل باختصار، بالنسبة لأنقرة، يتمثل في أن ليبيا نقطة مهمة للإسقاط الأمامي للنفوذ التركي – في شمال أفريقيا – بالإضافة إلى عرقلة مشروع القوى المناوئة لها في البحر الأبيض المتوسط؛ لإعادة تأكيد مصالحها ومطالباتها الإقليمية.

تم عرض هذا التوجه خلال جلسة برلمانية ناقشت مشروع قانون الانتشار في ليبيا في يناير 2020، عندما قال نائب رئيس حزب الحركة الوطنية، «إركان أكشاي»، إن: «شرق البحر الأبيض المتوسط هو إحدى المناطق الجيوسياسية المهمة». وفسحت التطورات الإقليمية المجال لتركيا لتصبح قوة في هذا المجال... وبهذا القانون، فإننا ندافع عن وطننا في البحر الأبيض المتوسط، ونؤمن مصالحنا، ونساهم في استقرار البلد الشقيق ليبيا والسلام الإقليمي».

2.2 المكاسب السياسية التي حققتها انقرة في ليبيا وتغيير المعادلة الليبية

تعاظم فاعلية السياسة الخارجية التركية في شمال أفريقيا، لاسيما بعد قرار الناتو بالتدخل العسكري في ليبيا الحفاظ على المصالح الجيوستراتيجيه التركية في تلك الدائرة، بعد أن لاقت المساعي التركية للانضمام الى الاتحاد الأوروبي المعارضة الشديدة من قبل فرنسا على وجه الخصوص، وخروج السياسة الخارجية التركية عن الدائرة الغربية، وهذا كان واضحا في تصريحات وزير الخارجية التركي «أحمد داوود أوغلو» في إشارة منه الى تعاظم المصالح الاستراتيجية، والدور التركي في شمال أفريقيا.

مسانده القوة التي برزت إثر المتغيرات السياسية الدراماتيكية، التي شاهدتها المنطقة العربية في عدد من بلدانهم في المواجهة مع الدول المدافعة عن الوضع الراهن، تعتبر تركيا ليبيا هي أحد آخر المعاقل بعد فشل تلك القوة من مصر وسوريا واليمن، فضلا عن ما تشهده السودان من عدم استقرار

كما أن الدعم التركي يضيف لتركيا شريكا في منطقة شرق المتوسط، بدلا من مواجهتها ككتلة تجمع مصر وإسرائيل وقبرص واليونان بشكل منفرد ، حيث ستعمل هذه الدول على عزل واستبعاد تركيا، في ظل التنافس على موارد الطاقة الهائلة المكتشفة شرقي المتوسط، والتي تقدر بحوالي 3,5 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، و 1,7 مليار برميل من النفط الخام، والتي تنظر إليها تركيا على أنها مصدر قوه لتمارس قدرا أعلى من الاستقلال في سياستها الخارجية، فضلا عن وجود علاقات قوية مع ليبيا تعزز مكانتها في ظل التنافس التاريخي، والنزاع على السيادة على بعض جزر البحر المتوسط مع اليونان، وحتى في أي مباحثات أخرى بشأن ليبيا مع الاتحاد الأوروبي، نظرا للاهتمام الأوروبي الكبير بشأن مستقبل ليبيا.

كان احتياج حكومة الوفاق للدعم العسكري آنذاك، في ظل وجود عدة داعمين للجنرال «خليفة حفتر» لاسيما الإمارات ومصر وفرنسا، والتي تتعارض مصالحها مع تركيا؛ يقدم فرصه لتركيا لعقد صفقات السلاح والمعدات العسكرية، وهو القطاع الذي تسعى تركيا لتطويره في السنوات الأخيرة، من المدرعات والطائرات المسيرة وأنظمه الصواريخ، وكل ما كانت تحتاجه حكومة الوفاق من أسلحة.

3 وقف إطلاق النار وحوار جنيف 2020-2023

وقّع طرفا النزاع الليبي بمقر الأمم المتحدة في جنيف الاتفاق الدائم لوقف إطلاق النار، والذي تم التوصل إليه في سياق مفاوضات اللجنة العسكرية المشتركة «5+5" ،تحديدا عام 2022 أطلقت الامم المتحدة حوارا جديدا في ليبيا، تحت مسمى «ملتقى الحوار الليبي لأنهاء الازمه السياسية في ليبيا»، واتفق المشاركون على تشكيل حكومة وحده وطنيه برئاسة «عبد الحميد دبيبة»، وفي أول رد فعل دولي قالت الخارجية التركية: أنها ترحب باختيار حكومة ليبية موقتة، عبر محادثات ترعاها الأمم المتحدة، وأنها ستواصل تقديم الدعم لحين إجراء انتخابات، وقالت الوزارة أيضا في بيان: أن اختيار الحكومة المؤقتة فرصة كبيره لإرساء الوحدة السياسية، وحماية سيادة ليبيا واستقلالها ووحدة أراضيها، وأعربت عن أملها في تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، كما اعتبرت ما قام به الليبيون في الملتقى، هو خطوة ديمقراطية

وفرصة مهمة لحماية سيادة ليبيا، وكان الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» أول رئيس دولة يُجري اتصالا هاتفيا، مع الرئيس المجلس الرئاسي «محمد المنفي» ورئيس الوزراء «عبد الحميد دبيبه» لتهنئتهم، وهو ما عكس حجم الارتياح التركي للسلطة الجديدة، على اعتبار أنها ضمنت عدم معارضة الشخصيات التي وصلت الى السلطة للتدخل التركي، وبالتالي فان النفوذ العسكري والمصالح الاقتصادية التركية لم تتأثر، ولم تواجه أي تحديات سلبية خلال تلك الفترة .

وفي أول مقابلة له بعد وصوله لرئاسة الوزراء، عبر رئيس الوزراء عبد الحميد دبيبه أن تركيا حليفة وصديقة وشقيقة، وعندها من الإمكانيات الكثيرة لمساعدة الليبيين في الوصول إلى أهدافهم الحقيقية، وتركيا تعتبر من الشركاء الحقيقيين لنا." وعن تقييمه للعلاقات التجارية بين ليبيا وتركيا، على اعتبار أنه كان رجل أعمال في السابق، قال دبيبه: «تركيا فرضت وضعها ووجودها في العالم وليس في ليبيا فقط، وهي الدولة الوحيدة التي استطاع الليبيون الذهاب إليها بحرية خلال فترة الحرب، وأكد أن الاتفاقية البحرية مع تركيا أكسبتنا أراضٍ ومساحات لم نكن حصلنا عليها وأيدناها، فهي تساعد ليبيا واستثماراتها [22]

3.1 التقارب التركي مع القوى الإقليمية والشرق الليبي

هناك عدة عوامل تشكل معضلة تركيا بشأن سياستها في ليبيا. أولاً: يعد تغيير الأولويات في السياسة الخارجية التركية على نطاق أوسع محركًا مهمًا لقرارات السياسة في ليبيا. بدأت الحكومة التركية في إصلاح العلاقات "بعد تحقيق التوازن الذي وصلت اليه في ليبيا «مع الإمارات العربية المتحدة، التي كانت منافسًا رئيسيًا لتركيا في تصعيد الحرب بالوكالة باستخدام الطائرات بدون طيار، خلال الحرب الأهلية الليبية. كما قامت أنقرة بفتح أبواب دبلوماسية في المملكة العربية السعودية ومصر، وهما القوتان الإقليميتان المتحدتان في مواجهة سياسة تركيا الطموحة في القرن الأفريقي وليبيا. والمصافحة التي جاءت الأولي من نوعها بين الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان « ونظيره المصري «عبد الفتاح السيسي» تعد علامة واضحة على رغبة أنقرة في اتباع مسار دبلوماسي لحل الأزمة الليبية.

ثانيا: شكل التحول في الديناميكيات بين النخبة السياسية الليبية خطراً على حسابات تركيا الاستراتيجية. وقد ضعفت علاقات أنقرة القوية مع «فتحي باشاغا»، رئيس الوزراء الليبي المنافس الذي عينه مجلس النواب، خصوصا بعد لجوء «باشاغا» إلى

(22) إبراهيم الخازن: وكالة الأناضول 2021 https://bitly.ws/36R3A

مصر وفرنسا للحصول على الدعم. وهي حقيقة جعلت تركيا غير متأكدة من مكان التحوط في رهاناتها، ويعد دور «فتحي باشاغا»، الذي كان وزيرا للداخلية في حكومة الوفاق الوطني السابقة، التي تتخذ من طرابلس مقرا لها قبل أن يغير موقفه للانضمام إلى الحكومة المنافسة، التي تتخذ من طبرق مقرا لها في شرق ليبيا، مثالا مثيرا للاهتمام. وكان «باشاغا»، الذي كان متحدثاً باسم المجلس العسكري في مصراتة معروفاً بعلاقاته القوية بحزب العدالة والبناء وتركيا. وباعتباره وزيراً للداخلية في حكومة الوفاق الوطني، اعتبره البعض آنذاك أكثر نفوذاً من رئيس الوزراء «فايز السراج». وبدعم من تركيا لعب «باشاغا» أيضًا دورًا رئيسيًا في الدفاع عن طرابلس ضد الجيش الوطني الليبي بقيادة الجنرال «خليفة حفتر»، ووعد بكبح جماح الميليشيات المسلحة التي كانت تسيطر على طرابلس. لكنه بعد ذلك أبرم صفقة مفاجئة مع الجنرال «حفتر» و«عقيلة صالح» من مجلس النواب، وفي فبراير 2022، اختاره مجلس النواب لتشكيل حكومة مؤقتة ، على أساس أن فترة ولاية حكومة «دبيبة» التي تتخذ من طرابلس مقراً لها قد انتهت في 24 ديسمبر 2021، على مستوى البلاد. وكان من المفترض أن تجرى الانتخابات، ولكن لم يتم ذلك قط، بموجب خطة السلام التي وضعتها الأمم المتحدة. إن مسيرة «باشاغا» المهنية الطويلة والملتوية على جانبي الانقسام الحالي في ليبيا، تجسد التحديات التي تواجهها تركيا في تحديد أفضل السبل لإدارة السياسة الخارجية.

في أغسطس 2022، التقى «أردوغان» بعقيلة صالح، مما كان يشير إلى جدية تركيا في التوصل إلى اتفاق مع حكومة طبرق. وأعلن المسؤولون الأتراك أن أنقرة لن تميز بين المناطق الليبية لأن ليبيا "كل لا يتجزأ" . وبعد وقت قصير من زيارة «صالح» إلى تركيا، أرادت حكومة طبرق -التي اكتسبت المزيد من الجرأة- توجيه ضربة قاضية لطرابلس، من خلال هجوم عسكري سريع. إلا أن حكومة «دبيبة» والقوات المتحالفة معها نجحت في صد الهجمات، وبالتالي، أثارت إخفاقات «باشاغا» السياسية والعسكرية شكوكاً جدية حول أهليته للقيادة، وأثارت انتقادات حادة في مجلس النواب؛ مما سمح للدبيبة بالخروج منتصرا. ومع ذلك، غير قادر على السيطرة الكاملة على غرب ليبيا.

ومع محادثات « تركيا» مع الحكومتين الليبيتين، فإنها واجهت معضلة. ويعتبر دعم أنقرة لحكومة طرابلس مهما كورقة مساومة؛ للحصول على امتيازات اقتصادية في شرق ليبيا. لكن حكومة «الدبيبة» في طرابلس ليست في وضع يسمح لها بتوحيد البلاد. ليس نجاح «الدبيبة»، بل نجاح «باشاغا» هو الذي كان مرغوبًا فيه أكثر بالنسبة لأنقرة؛ لأن مثل هذا النجاح كان من شأنه أن ينتج ليبيا موحدة، تتمتع بعلاقات عملية مع تركيا. ولن تنجح مثل هذه الاستراتيجية إلا إذا تمكنت حكومة «باشاغا» من

تحقيق الوحدة، دون إثارة حلقة جديدة من التصعيد العنيف، ومع ذلك، فإن الدعم الاستراتيجي التركي لطرابلس يقوض محاولة شرق ليبيا للتوحيد باستخدام الحلول الدبلوماسية. بمعنى آخر، قد تتعارض بعض تصرفات تركيا مع بعضها البعض، مما يعيق أهدافها في ليبيا[23]

3.2 الوضع الراهن في ليبيا وموقف تركيا منه

تجلس تركيا حاليًا على الحياد فيما يتعلق بخريطة الطريق لقراراتها المستقبلية في ليبيا، وتتلخص معضلتها في المقام الأول في إيجاد الهيئة السياسية الشرعية المناسبة في ليبيا، والتي يمكنها تقديم حلول ذات معنى. ولهذا السبب سيتم خدمة المصلحة التركية على أفضل وجه، من خلال دعم الانتخابات الليبية الحرة والنزيهة، على الرغم من صعوبة تحقيق هذا الهدف، لا شيء سوى الانتخابات يمكن أن يوفر الشرعية، ويبني الجسور بين الفصائل المتنافسة؛ ولذلك، فإن جهود تركيا لتشجيع الانتخابات الليبية ستحظى بدعم طرابلس، وبدون انتخابات حرة ونزيهة، فإن مجلس النواب في شرق ليبيا يتزلج أيضًا على الجليد الرقيق، وبدون الاستفادة من الشرعية العامة من خلال انتخابات حرة ونزيهة. من المرجّح أن تظل النخبة السياسية الليبية منقسمة وضعيفة. وعلى الرغم من أن أنقرة قد تجد الانقسامات الليبية مفيدة؛ للحصول على المزيد من التنازلات في مفاوضاتها مع القاهرة ،ومع الحكومات الليبية المتنافسة، فإن استغلال تلك الانقسامات سيضر بقضية الوحدة الليبية، التي تظل المفتاح لتأمين المصالح الجيوسياسية والاقتصادية التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط، أما من الناحية العسكرية فإن تركيا تعتبر تواجدها في ليبيا تحكمه اتفاقيه رسمية، وفق القانون الدولي مع حكومة الوفاق الوطني آنذاك، وأنها تعمل على المساعدة في بناء الجيش الوطني الليبي، بغض النظر عن النظام الذي تفرزه المباحثات و الاختلافات السياسية في الداخل الليبي، وفي هذا السياق انتقد الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» تصريح الرئيس الفرنسي «ماكرون» المطالبة بسحب القوات التركية في ليبيا، معتبرا أن تواجد القوات التركية في ليبيا جاء لتلبيه طلب الحكومة المعترف بها دوليا، واتفاقية التعاون الأمني والعسكري بين الطرفين.

(23) MUSTAFA GURBUZ: “Turkey Faces a Dilemma in its Foreign Policy Toward Libya”, Arab Center Washington DC 24.Jan.2023
https://bitly.ws/36WE9

الخاتمة :

لقد عبرت تركيا في سياستها اتجاه ليبيا منذ اندلاع الثورة في فبراير 2011 عن سياسة واقعيه برغماتية، حيث جعلت المصالح التركية مرتكزا لهذه السياسة، وجاءت التحولات فيها اتساقا مع هذه المصالح، ففي بداية الأمر كانت قد احتفظت بعلاقتها مع «القذافي» ،رغم تناقض موقفها و سياساتها إزاء ثورتي تونس ومصر ثم ما لبثت أن تحولت عن دعمها للقذافي، وانخرطت بقوة في الجهود الدولية للإطاحة بحكمه، وفي ظل الانفتاحات الداخلية في ليبيا ساندت ودعمت تركيا حكومة المؤتمر الوطني العام، ووقفت ضد حكومة مجلس النواب، وهذا الموقف كان تعبيرا منها عن التنافس الإقليمي مع مصر و دول الخليج العربي، باستثناء قطر، ثم ما لبثت أن غيرت مسار سياستها، وتخلت عن دعم ومساندة المؤتمر الوطني العام ، الى دعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة «السراج»، الأمر الذي فسره الكثيرون على أنه دعم للإسلام السياسي وامتداداته، ولكن يمكن القول أن تركيا مستعده للتعامل مع أي حكومة تضمن لها الحفاظ على مصالحها، وتضمن لها موطئ قدم في ليبيا، وهذا الأمر نابع من مكانه ليبيا الجيوسياسية، والاستراتيجية، والتاريخية المهمة لدى تركيا، التي تستحق تلك التحولات في سياستها حتى لو كانت متناقضة.

وأخيرا يمكن القول: إذا ما نجحت تركيا في سياستها تجاه ليبيا، وزيادة نفوذها المستقبلي، فإن هذا النجاح يبقى نسبيا لوجود عدة عوائق تواجه سياستها في ليبيا تتمثل في:

- ضعف بنية الدولة الليبية؛ بسبب تآكل المؤسسات الوطنية فيها على مدى عقود.
- الانقسامات السياسية والقبلية والتنافس على الشرعية من قبل الأطراف الليبية والتي أعقبت الثورة ولا تزال تتعمق وتتسع.
- التوتر في علاقة تركيا مع اتجاهات سياسية وعسكريه نافذه في ليبيا؛ بسبب دعمها لجهات دون أخرى
- وجود تهديدات أمنية وإرهابية في ليبيا، تعيق عمل الشركات والاستثمارات التركية.
- التنافس الدولي والإقليمي للحصول على الامتيازات، المتمثلة في مصادر الطاقة، من النفط والغاز الطبيعي، إلى جانب دعم طرف على حساب طرف آخر لإنعاش أسواق السلاح بكافة المستويات.

المراجع:

1- نبيل عكيد، محمود المظفري: العلاقات الليبية التركية 1969-1989 دراسة سياسة اقتصادية (عمان: دار الغيداء لنشر والتوزيع 2009) ص،47

2- جلال عبد الله المعوض: صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1998)

3- مركز ستا للأبحاث: سياسة تركيا اتجاه ليبيا بعد الثورة المنعطفات والمخاطر، 2019 https://bitly.ws/36Jy7.

4- سمير الرنتيسي «السياسة الخارجية التركية اتجاه ليبيا، مجلة رؤية، المجلد 3، العدد 3 (30 سبتمبر 2014).

5- عماد قدورة اتجاهات الخارجية التركية 2015-2020 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات (سينمار عن الخارجية التركية واتجاهاتها) https://www.youtube.com/watch?v=wiDAlsx0AGM&t=2395s

6- تصريح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان 7 (أبريل) 2011، موقع وزارة الخارجية التركية. https://bitly.ws/36JyL

7- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الموقف التركي من الثورة الليبية، تقدير موقف، مارس 2011 ص2.

8- Sam Dagher , "Turkey Reveals Quiet Rebels payment" , The Wall Street Journal 24 August / 2011

9- Dünya Gazetesi" Turkey's ambassador first to be approved by Libya's NTC" , 5 EYLÜl 2011 https://www.dunya.com/gundem/turkey039s-ambassador-first-to-be-approved-by-libya039s-ntc-haberi-153410

10- عمرو الأبوز: «ليبيا الأكثر انتعاشا بين اقتصاديات الربيع العربي»، وكالة الاناضول 1 يناير 2013

https://bitly.ws/36Jyx

11- وكالة رويترز،5 ديسمبر 2013https://www.reuters.com/article/oegtp-/libya-army-mr6-idARACAE9B408I20131205

12- وكالة الأناضول، 25 مارس 2014 https://bitly.ws/36Jys.

13- تقرير عالمي لمنظمة مراقبة حقوق الانسان
https://www.hrw.org/ar/world-report/2014/country-chapters/260133 2014

14- وزارة الخارجية التركية، العلاقات السياسية بين تركيا وليبيا
https://www.mfa.gov.tr/turkiye-libya-siyasi-iliskileri.ar.mfa

15- السنوسي بسيكري: أحد عشر عاما على ثورة 17 فبراير الليبية (مركز الجزيرة للدراسات، 2023)، ص127.

16- بلال عبد الله: «الإسلام السياسي في ليبيا من الصعود الي التراجع» مركز الامارات لسياسات، 27 ديسمبر 2021.

17- Muhammad Shoaib: Turkish Intervention in The Libyan Civil War: Aims and Challenges" Journal of Strategic Affairs" P. 37

18- Bilateral Relations between Turkey and Libya:" Turkish foreign ministry »
https://www.mfa.gov.tr/bilateral-relations-between-turkiye-and-libya.en.mfa

19- Shoaib: Turkish Intervention in "The Libyan Civil War: "P. 37

20- إبراهيم الخازن: وكالة الأناضول 2021 https://bitly.ws/36R3A

21- MUSTAFA GURBUZ: "Turkey Faces a Dilemma in its Foreign Policy Toward Libya", Arab Center Washington DC 24.Jan.2023
https://bitly.ws/36WE9

التحديات والصعوبات التي تواجه مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في ليبيا

أستاذ مساعد. علي ابراهيم اعليوة، قسم علوم الأرض، كلية العلوم، جامعة الزيتونة.

أستاذ مشارك. محمد هاشم الخفيفي، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة بنغازي.

مساعد محاضر. أميرة محمد بن سعيد، قسم العلاج الطبيعي، كلية التقنية الطبية، جامعة طرابلس.

الخلاصة:

لقد أصبح دور التعليم العالي في إعداد الطلاب من حيث المناهج والتدريب للدفع بهم لسوق العمل، مصدر قلق متزايد لصناع السياسات وأصحاب العمل وكذلك مؤسسات التعليم العالي، ويعد الوصول إلى وظائف بعد التخرج أمراً بالغ الأهمية لهذه الفئة من المجتمع، لاسيما الطلاب ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، وعليه فإن مواءمة التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، ومتطلبات التنمية البشرية والاقتصادية في ليبيا، بات أمراً غير مفهوم ، حيث أن جميع جهود مواءمة سوق العمل، تتطرق إلى هدف واحد على الأقل من هدفين مرتبطين مع بعضهما بإحكام، الهدف الأول: يتمثل في الوظيفة الشاغرة، وهي التي تركز على ضمان وجود عدد كافٍ من الخريجين لشغل المناصب المفتوحة في سوق العمل، أما الهدف الثاني: هو مواءمة المهارات والكفاءات والمؤهلات المتوفرة بمؤسسات التعليم العالي، مع نظيرتها المطلوبة من قبل أصحاب العمل. وأدى عدم وجود إطار مشترك بين المؤسسات المعنية في الدولة، إلى خلق عقبات أمام الوصول إلى كل هذه المتطلبات. عليه، استند هذا البحث إلى مراجعة مجالات متعددة من الأدبيات العلمية؛ لتسليط الضوء على مدى الجهود المبذولة والصعوبات التي تواجه مواءمة التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا، وبالتالي الإسهام في صنع إطار مشترك ما بين صناع السياسات ومؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، بالإضافة إلى الخريجين في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، التعليم العالي، التحديات والصعوبات.

المقدمة:

يعد التعليم والتوظيف من أهم العوامل الرئيسة في حياة الإنسان حيث يعرف التعليم على أنه عملية اكتساب المعرفة والمهارات والقيم والمعتقدات والعادات، في حين يشير التوظيف إلى حالة الحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، وبالتالي يلعب التعليم والتوظيف دوراً حاسماً في تشكيل مستقبل الشخص ورفاهيته، وأنهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، إذ غالباً ما يؤدي التعليم الجيد إلى فرص عمل أفضل، والعكس بالعكس، وبالتالي ينتجان اقتصادا ومجتمعا سليمين [6]. أضف إلى ذلك أن الاضطراب في سوق العمل؛ يؤدي إلى انخفاض الطلب وزيادة العرض في الأيدي العاملة؛ مما قد يتسبب في خسارة نقدية تؤدي إلى البطالة، وبالعكس تماماً في حالة زيادة الطلب وانخفاض العرض في العمالة؛ يؤدي إلى رفع سعر العمالة، ولهذا لا توجد علاقة متناسبة تمامًا بين الحالتين [13].

يمتلك سوق العمل خصوصية بأنه ليس سوقاً قياسياً، أي أنه من الصعب التعبير عددياً وكمياً عن جودة الموظفين، من حيث المؤهلات العلمية والصفات والقدرات والمهارات الشخصية، ومن ضمن خصائصه أنه سوق ديناميكي، أي أن الباحثين عن عمل ينتقلون من التوظيف إلى البطالة والعكس، وأحياناً بديناميكيات كبيرة، إن مثل هذه الاضطرابات يمكن أن تؤدي إلى تغيير في منهج التوظيف، كل هذه التغييرات في سوق العمل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهيكل التعليم والتأهيل للباحثين عن عمل [2]. إن الأهمية الاقتصادية الناجمة عن توفر الأيدي العاملة، والخسائر الجسيمة الناجمة عن البطالة، تعد مهمة جداً لأي اقتصاد وطني؛ نظراً لأن فترات البطالة هي الفترات التي يكون فيها الناتج المحلي الإجمالي أقل من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل. ويعد هذا نتيجة للاستغلال غير الكامل لعوامل الإنتاج، وبالتالي فقدان جزء من الناتج المحلي الإجمالي، وجزء من الثروة الوطنية، وانخفاض الدخل الفردي، وزيادة الفقر وتوقف التنمية [4].

إن العديد من الافتراضات التي طرحها صنّاع السياسات والاقتصاديون حول العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، تثبت أنها تنطوي تحت إشكاليات متعددة، وأنه سيكون هناك طلب متزايد باستمرار على القوى العاملة ذات المهارات العالية، والتي يمكن الحصول عليها من خلال التعليم العالي، و لهذا تتطلب العلاقة بين التعليم والاقتصاد

مهارات عالية، وستكون متاحة لجميع أولئك الذين لديهم الإمكانية للحصول على تعليم جيد، وهذا ما يتوقف عليه تحسين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، جنباً إلى جنب [5]. وعلى الرغم من أن السياسات تختلف من بلد إلى آخر؛ عليه فقد حان الوقت للشروع في دراسة مقارنة العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا؛ لمعرفة نوع وأسباب المشاكل التي تواجه هذه العلاقة، وسبل حلها بإجراء التحليلات على المستوى الوطني، وفقاً لهيكل التعليم العالي وأنظمة سوق العمل بليبيا.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل التالي:

س: هل من الممكن استحداث نوع من أنواع الملائمة بين مخرجات الجامعات والمعاهد التقنية العليا في سوق العمل الليبي؟

أهداف الدراسة:

أ. تحديد حجم كل من مخرجات الجامعات والمعاهد العليا، وحجم التوظيف في سوق العمل الليبي.

ب. استحداث أماكن للتوظيف في سوق العمل الليبي؛ لسد الفجوة ما بين أعداد الخريجين ومتطلبات السوق.

ج. معرفة نوعية الخريجين الذين يحتاجهم سوق العمل الليبي حسب التخصص.

د. توجيه الجامعات والمعاهد العليا إلى نوعية التخصصات التي يتطلبها سوق العمل.

فرضيات الدراسة:

أ. هناك عدم تساوي في توزيع الخريجين على قطاعات الدولة؛ مما انعكس على تضخم بعض القطاعات بالدولة.

ب. أدت زيادة أعداد الخريجين بدون توظيف إلى ما يعرف بالبطالة.

ج. أدى عدم التنسيق بين القطاعات في استيعاب الخريجين إلى البطالة المقنعة، وهي التوظيف بدون إنتاج.

أهمية الدراسة:

تحاول دول العالم جاهدة إلى استحداث نوع من التوازن بين مخرجات الجامعات في سوق العمل، وذلك لعدم التنسيق بين الجامعات والمعاهد العليا؛ مما خلق مشكلة تعاني منها كل دول العالم غالباً، وهي انتشار البطالة، بالإضافة إلى أن النجاح الاقتصادي في أي بلد هو نتيجة للخريجين، الذين يكتسبون المهارات والقدرات التي تمكنهم من زيادة الإنتاج في ظل العولمة الحديثة، والتي تحتاج إلى تلك المهارات والقدرات التي يغلب عليها الطابع التكنولوجي، وبذلك يجب على الجامعات والمعاهد العليا مراعاة مستوياتها، التي يتأهل بها الطلاب من جهة ومعرفة التخصصات التي تنتفع بها الدولة؛ لأن كلاهما مكمل للآخر ومسؤول عن دوران العجلة الاقتصادية بأي بلد.

الدراسات السابقة:

إن الخدمات المهنية والإرشاد، والمهارات والكفاءات، وتصميم المناهج الدراسية كانت ترتبط بشكل إيجابي بنتائج قابلية التوظيف، و سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وهذا ما أظهرته نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين العوامل المختلفة، والتوظيف لدى عينة تتكون من 220 خريجا من جامعة الجوف في المملكة السعودية، في حين تبين أن الشراكات الصناعية والتعلم مع العمل ليس لها علاقة كبيرة بنتائج قابلية التوظيف [1] ، أضف إلى ذلك النتائج التي تم الحصول عليها من خلال دمج استبياني ICP و PLUS ،اللذان استخدما في تقييم العلاقة بين عدم التطابق في المستوى التعليمي ومخاطر البطالة في إيطاليا، حيث أشارت إلى أن الأنماط التي تصورها نظرية الحراك الوظيفي، يبدو أنها تنطبق على العمال ذوي التعليم العالي والشباب الحاصلين على تعليم جامعي فقط، وخاصة الذكور، بينما العمال الشباب الحاصلون على التعليم الثانوي والخريجات معرضون لخطر البطالة [3].

إن مرحلة التحول الديمغرافي التي تشهدها ليبيا حالياً، والتي تُعتبر فرصة لتعزيز التنمية، وتحسين معدلات الإنتاج الاقتصادي، وزيادة القوى العاملة، حيث أظهرت النتائج أن ارتفاع العمر المتوسط للقوى العاملة، وزيادة مشاركة الإناث أسهم إيجابياً في زيادة النشاط الاقتصادي في ليبيا [7]. وعلى العكس من ذلك، حيث أثبت عدم وجود مواءمة ما بين مخرجات التعليم بجامعة مصراتة في تخصص الجغرافيا، وسوق العمل الذي ظهر واضحاً في نقص عدد معلمي مادة الجغرافيا في التعليم العام ببلدية مصراتة

في ليبيا. ويعود هذا النقص إلى عدة أسباب، مثل: الانقطاع عن العمل، والانتقال بين مختلف القطاعات التعليمية، وتوزيع غير متكافئ للمعلمين بين مؤسسات التعليم الأساسي، بالإضافة إلى ضعف التخطيط في هذا المجال، هذا النقص يؤثر سلباً على جودة تعليم الجغرافيا كتخصص، ويحتاج إلى تدخلات فعالة لتحسين الوضع [9].

إن مستوى جودة الخريجين، والأبحاث، والمشاريع العلمية، والندوات الموجهة للمجتمع المحلي، ورضا المستفيدين منها، وفقاً لآراء عمداء ورؤساء كليات جامعة الزيتونة كان متوسطاً. وإن توافق مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل كان متوسطاً أيضاً. وعليه، معرفة احتياجات مؤسسات المجتمع من حيث جودة الخريجين تضمن لهم فرص عمل بعد التخرج، وهذا الأمر يتطلب تشكيل لجان متخصصة لمتابعة الخريجين في المؤسسات التي يعملون فيها؛ لتحديد نقاط الضعف في مهاراتهم والعمل على تحسينها [12]. وعليه، فإن أهمية التعاون بين الجامعات المحلية في ليبيا والإقليمية والعالمية؛ يعزز من خبرات وأساليب التوفيق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم العالي، من خلال الارتباط الوثيق بالاتحادات والروابط والمنظمات الإقليمية والدولية [10]. أضف الى ذلك، تحتاج ليبيا إلى وجود سياسات فعالة وواضحة، تعمل على تحقيق التنمية والتطور المطلوبين حيث إن التنسيق في السياسات التعليمية في ليبيا، تعاني ضعفاً وهشاشة في تلبية احتياجات سوق العمل، مع احتياجات المجتمع وتوفير الكفاءات المطلوبة [8].

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على اختيار المنهج التاريخي في دراسة الظاهرات، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الظاهرات والوصول إلى نتائج تخدم البحث، وقد تم توزيع استبانة لجمع بعض المعلومات عن الشباب الذين تقع أعمارهم ما بين (15 – 34) سنة من كلا الجنسين، والذي يعرف بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة، وقد تم مراعاة في ذلك المرجعيات الإقليمية كما يلي:

إطار العينة:

عند إجراء البحوث الميدانية بأسلوب العينة فإن هذا يتطلب منهجاً محدداً لتحديد مجتمع العينة، وهو مجموع الشباب الليبيين من الجنسين، الذين تقع أعمارهم ما بين (15 – 34) سنة، و العينة المختارة هي العدد المستهدف في المسح.

مجتمع العينة:

وهو كل شباب ليبيا بمختلف مناطقها، وقد تم اعتماد تقديرات السكان الرسمية الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد لسنة 2020 ، والتي مثل فيها الشباب الليبي ما نسبته (38 ٪) من جملة السكان الليبي، وقد تم استهداف عينه حددت ب 2000 استبانة، تم توزيعها على المنطقة الشرقية والغربية والجنوبية والوسطى، إلا أنه عند عملية جمع الاستبيان انخفض الجمع إلى (1943) استبيان، وكان توزيعه بطريقة إلكترونية عبر منصات التواصل الاجتماعي.

ويلاحظ من الجدول (1) أن الاستبيان تم توزيعه على المناطق الأربعة، بحيث يتماشى مع عدد السكان لتكون المنطقة الغربية هي الأعلى بعدد(882) استبيان وأقلها بالمنطقة الجنوبية بعدد (202) استبيان وذلك بعد عملية التجميع.

حجم العينة		
المنطقة	عدد العينة	٪
المنطقة الغربية	882	45.3
المنطقة الشرقية	494	25.5
المنطقة الوسطى	365	18.8
المنطقة الجنوبية	202	10.4
المجموع	1943	100

جدول (1) يوضح تقسيم الاستبانة على الاقاليم الاربعة في ليبيا حسب حجم العينة

ويتبين من خلال الجدول (2) والشكل (1) والشكل (2) أن عدد الذكور الذين قاموا بتعبئة الاستبانة قد بلغ (1181) شاب، بينما بلغ عدد الإناث (762) شابة، وإن أكثر الفئات العمرية لمن قاموا بتعبئة الاستبيان هم الشباب بالفئة (25 – 29 سنة)، إذ بلغ عددهم (582) شاباً وشابة، وأن أغلبهم حسب الحالة الاجتماعية كانوا من العزاب بعدد (1203) شاب وشابة، أما من حيث مستواهم الدراسي، فإن أغلبهم كانوا من حملة الشهادة الجامعية، إذ بلغ عددهم (922) شابا، ثم الشهادة الثانوية بعدد (630) شابا.

جدول (2) يوضح الحالة الاجتماعية لأفراد العينة حسب المناطق

المنطقة		عدد العينات	٪
المنطقة	الغربية	882	45.3
	الشرقية	494	25.5
	الوسطى	365	18.8
	الجنوبية	202	10.4
النوع	ذكور	1181	60.8
	إناث	762	39.2
الفئات العمرية	19–15	322	16.6
	24–20	507	26
	29–25	582	30
	34–30	532	27.4
الحالة الاجتماعية	أعزب	1203	61.9
	متزوج	652	33.6
	مطلق	88	4.5
المستوى الدراسي	ابتدائي	22	1.1
	إعدادي	144	7.4
	ثانوي	630	32.4
	جامعي	922	47.5
	فوق الجامعي	225	11.6
المجموع		1943	100

المصدر: من أعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الاستبانة.

شكل (1) يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة حسب المناطق في ليبيا

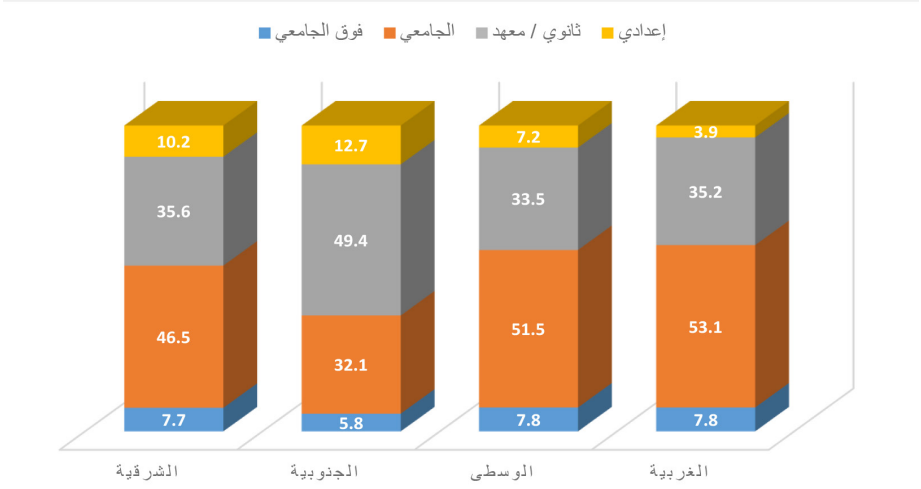

شكل (2) يوضح توزيع الفئات العمرية حسب المستوى التعليمي لأفراد العينة

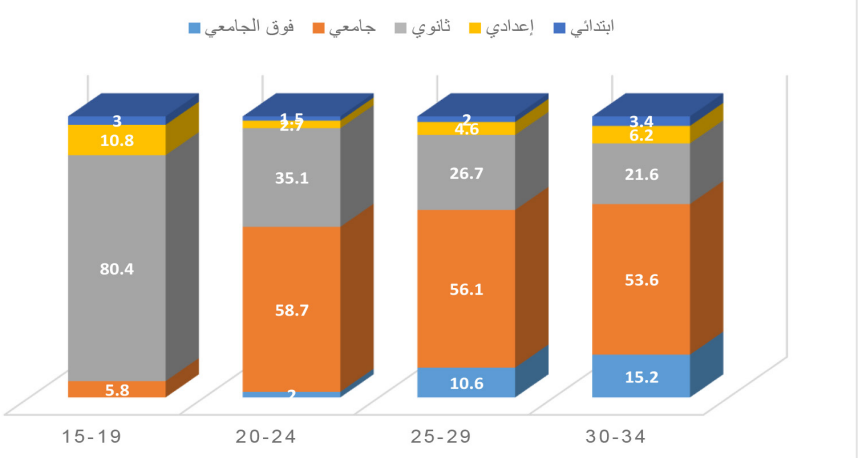

يلاحظ من الجدول (3) أن جملة العاملين قد بلغت (1956577) عاملا، وقد بلغ عدد الذكور منهم (1208020) عاملا بنسبة (61,7٪) من جملة العاملين، بينما بلغ عدد الإناث (748557) عاملة بنسبة (38,3٪) من جملة العاملين، وقد ضمت الفئة العمرية (45 – 54 سنة) أكبر عدد، إذ بلغ (374479) عاملا، بينما ضمت الفئة العمرية (44 – 45) أكبر عدد للإناث، إذ بلغ (290535) عاملة، أما الباحثين عن عمل (البطالة) فقد بلغ عددهم (354265) باحثاً عن عمل، وقد شكل الذكور منهم ما نسبته (52,3٪) بينما بلغ عدد الإناث (106064) باحثة وبنسبة (47,7٪) من جملة الباحثين عن عمل، وبالتالي

كانت نسبة البطالة (15.3٪) على مستوى ليبيا، وهو معدل مرتفع مقارنةً بغيره من التعدادات السابقة، كما هو موضح بالشكل(3)، وذلك يرجع إلى وجود عدة عقبات أمام حل هذه المشكلة، وأبرزها عدم تركيز التعليم العالي علي تخصصات بعينها، وعدم التوسع في سوق العمل الليبي بشقيه العام والخاص.

جدول (2) معدلات البطالة حسب فئات السن والجنس لسنة 2022م.

فئات السن	العاملين اقتصادياً (عرض العمل)			الباحثون عن عمل (البطالة)			معدلات البطالة		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
15–24	67195	13344	80539	15617	8594	24211	18.9	39.2	23.1
25–34	248481	113635	362116	98447	72784	171231	28.4	39.0	32.1
35–44	274481	290535	565016	33633	53762	87395	10.9	15.6	13.4
45–54	374479	251659	626138	26086	27168	53254	6.5	9.7	7.8
55–64	213202	76455	289657	9797	6454	16251	4.4	7.8	5.3
65+	30182	2929	33111	1621	302	1923	5.1	9.3	5.5
المجموع	1208020	748557	1956577	185201	169064	354265	13.3	18.4	15.3

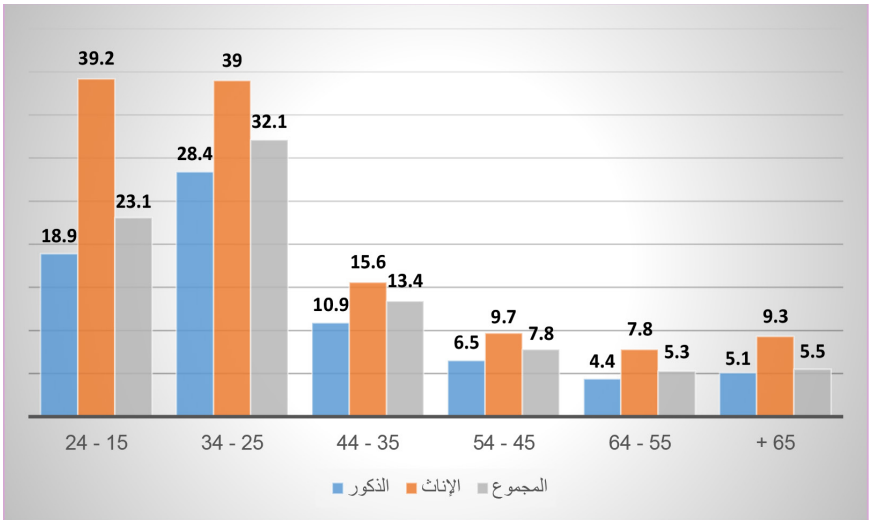

شكل (3) معدلات البطالة حسب الفئات العمرية والجنس لسنة 2022م.

يلاحظ من خلال الجدول(4) أن أغلب العاملين هم من حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، إذ بلغ عددهم (620404) عامل بنسبة (32,2٪) من جملة العاملين، ثم يأتي حملة الشهادة الجامعية بنسبة (27,6٪) من جملة العاملين، ونفس الحالة تنطبق على الباحثين عن عمل، حيث أن أغلبهم من حملة الشهادة الثانوية، ثم يليه حملة الشهادة الجامعية الذين بلغت نسبتهم(28,5 – 24,6)٪ على التوالي، في حين شكل من يقرأون ويكتبون أعلى معدل للبطالة، إذ بلغ (33,1٪) ويأتي من هم أميون في الترتيب الثاني بنسبة(25,7٪)، أما أقل معدل للبطالة فكان من نصيب خريجي المدارس القرآنية، إذ بلغ معدل بطالتهم (10,4٪) كما هو موضح في الشكل (4)، وذلك نظراً لانتشار المساجد، وثقافة المجتمع في توجيه أبنائهم لحفظ القرآن الكريم.

الحالة التعليمية	المشتغلين	الباحثون عن عمل	معدل البطالة ٪
أُمِّي	24281	8405	25.7
أعداد مدرسي أو مدرسة قرآنية	3604	417	10.4
يقرأ ويكتب	23269	11489	33.1
ابتدائية	108633	31618	22.5
إعدادية أو ما يعادلها	300293	63401	17.4
الثانوية وما يعادلها	620404	100616	14.0
فوق الثانوي وما دون الجامعة	296077	47738	13.9
جامعي	532469	86871	14.0
دبلوم دراسات عليا	18340	2328	11.3
ماجستير	20016	1066	5.1
دكتوراه	9553	316	3.2
	1956939	354265	15.3

جدول (4) يبين أعداد المشتغلين والباحثين عن عمل، ومعدلات البطالة حسب الحالة التعليمية لسنة 2022م.

شكل (4) يبين أعداد المشتغلين والباحثين عن عمل، ومعدلات البطالة حسب الحالة التعليمية لسنة 2022م.

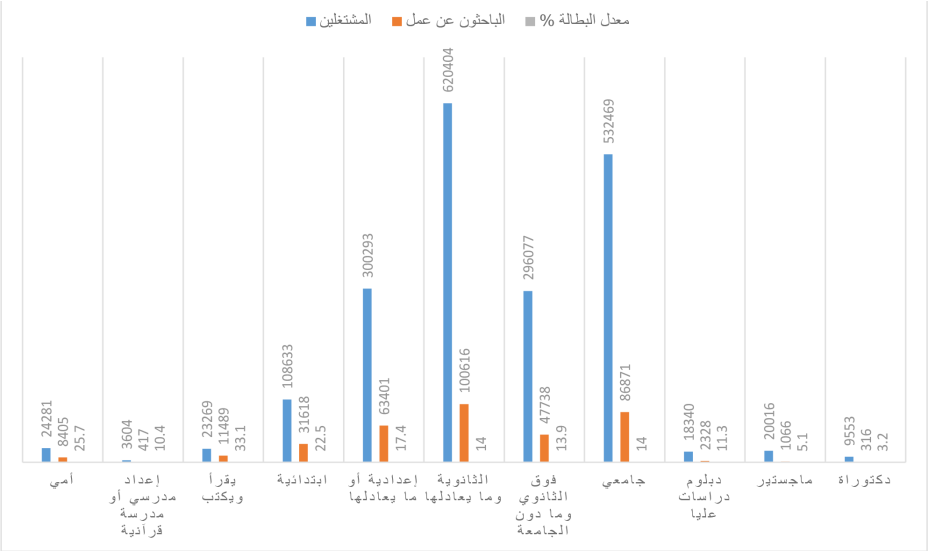

الشباب وسوق العمل:

تُعرّف البطالة بأنها: توفر أيدي عاملة في سوق العمل، ولا تتوفر فرص عمل؛ مما يؤدي إلى بقاء مجموعة من الأفراد الذين يكوِّنون قوة العمل في المجتمع خارج نطاق هذه القوة 11، ومن خلال العينة التي تم توزيعها على كافة التراب الليبي، اتضح أن هناك فرقا بين البطالة الفعلية (الشباب في عمر 15–34 سنة، الذين لديهم رغبة في العمل وليس لديهم عمل) والبطالة الكلية (الأفراد الذين لا يعملون، وليس لديهم عمل سواء كانوا في مقاعد الدراسة أم خارجها، في عمر 15–34 سنة) كما هو موضح بالجدول (5).

الجدول (5) يوضح البطالة الفعلية والبطالة الكلية حسب المنطقة

البطالة الكلية	البطالة الفعلية	المنطقة
28.5	10.1	الشرقية
46.2	19.8	الوسطى
48.3	28.7	الجنوبية
35.4	12.1	الغربية

40.6	17.6	المجموع

حيث لوحظ في الجدول (5) أن البطالة الكلية قد سجلت أعلى معدلاتها بالمنطقة الجنوبية، إذ بلغت (48.3٪)، أما أقل معدل فقد سجلته المنطقة الشرقية إذ بلغ (28.5٪). بينما بلغ المعدل العام لها (40.6 ٪). أما البطالة الفعلية فقد سجلت المنطقة الجنوبية النسبة الأكبر إذ بلغت (28.7٪)، بينما سجلت المنطقة الشرقية (10.1٪) وبمعدل عام بلغ (17.6٪)، كما شكل الشباب العاملون أعلى مستوى في المنطقة الشرقية، إذ بلغت نسبتهم (52.3٪)، بينما سجلت المنطقة الجنوبية أقل معدل إذ بلغ (31.5٪) من جملة العينة. أما فئة الذين لا يدرسون ولا يعملون، فقد سجلت المنطقة الغربية أعلى نسبة لهم، إذ بلغت (20.3٪) بينما سجلت المنطقة الوسطى أقل نسبة لهم إذ بلغت (5.6٪) من جملة العينة، أما فئة أعمل وأدرس، فقد شكلت المنطقة الجنوبية أعلى نسبة لهم إذ بلغت (28.2٪)، أما أقل نسبة فكانت لصالح المنطقة الغربية إذ بلغت (9.9٪)، أما فئة الدارسين فقط فقد سجلت المنطقة الوسطى أعلى نسبة لهم إذ بلغت (36.2٪) بينما سجلت المنطقة الشرقية أقل نسبة إذ بلغت (22.2٪)، كما هو موضح بالشكل التالي (5).

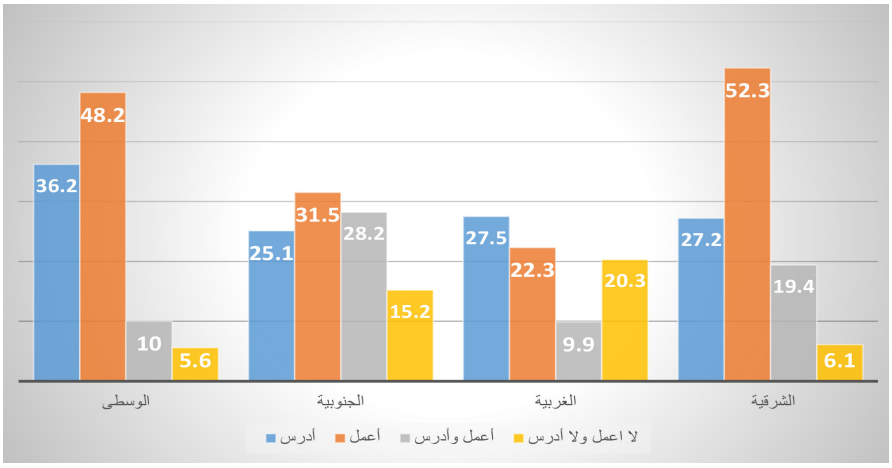

شكل (5) يوضح معدلات الشباب الدارسين والعاملين حسب المناطق.

1-الشباب الذين يدرسون ويعملون حسب النوع:

من خلال الشكل (6) يتضح أن هناك تفاوتا كبيرا بين الذكور والإناث بخصوص العمل والدراسة، إذ سجل الذكور أعلى معدل لهم في فئة الدارسين، حيث بلغ (36.7٪)، بينما سجل من هم بفئة لا أدرس ولا أعمل أقل نسبة، إذ بلغت (7.5٪) من جملة

العينة، أما العاملين منهم فقد سجلوا نسبة بلغت (34.8٪)، أما الإناث فقد سجلت الفئة الخاصة بالعاملات أعلى نسبة، إذ بلغت (50.1٪) أي نصف حجم العينة، أما فئة لا أدرس ولا أعمل فقد سجلت أقل نسبة، إذ بلغت (7.5٪)، في حين سجلت فئة أعمل وأدرس ما نسبته (17.6٪).

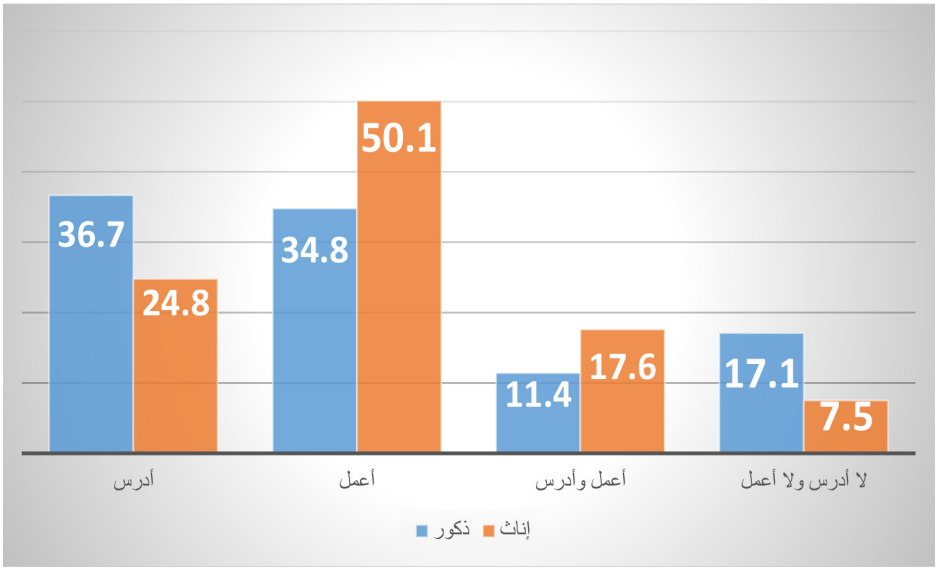

شكل (6) يوضح الشباب الدارسين والعاملين حسب النوع

2-الشباب الذين يدرسون ويعملون حسب الفئات العمرية:

يلاحظ من خلال الشكل (7) أن الشباب في الفئة العمرية (15–19 سنة)، سجل الشباب الدارسين فيها ما يقرب من ثلاثة أرباع النسبة، إذ بلغت (75.1٪)، بينما سجل من لا يعمل ولا يدرس منهم ما نسبته (6.8٪)، أما من يعمل ولا يدرس فقد بلغت نسبتهم (10.9٪)، وفي الفئة العمرية (20–24 سنة) فقد انخفضت نسبة ما يدرسون إلى (39.3٪) وزادت نسبة من هم يدرسون ويعملون حيث بلغت (27.2٪). بينما زادت نسبة من هم يعملون ولا يدرسون لتسجل (22.7٪)، أما من هم لا يدرسون ولا يعملون فقد زادت لتسجل (10.8٪)، بعد إن كانت (6.8٪) في الفئة (15–19 سنة)، وفي الفئة العمرية (25–29 سنة)، فقد انخفضت نسبة من يدرسون لتسجل (6.8٪)، وترتفع في المقابل من هم يعملون ويدرسون لتسجل (65.5٪)، وانخفضت نسبة من هم يعملون ولا يدرسون لتسجل (16.2٪)، بعد أن كانت (22.7٪) في الفئة العمرية (20–24 سنة) ، أما في الفئة العمرية (30 – 34 سنة) فقد انخفضت نسبة من هم يدرسون لتسجل (5.6٪)؛ وذلك لأن

اغلبهم قد تخرجوا من الجامعات والمعاهد العليا، وتحصلوا على عمل في الغالب، وزادت نسبة من هم يعملون ويدرسون لتسجل (73.8٪)، وربما يرجع هذا الارتفاع في النسبة إلى انتشار الجامعات والكليات والمعاهد العليا في كل المدن الرئيسية في ليبيا. أما فئة من يعملون ولا يدرسون فقد انخفضت نسبتهم إلى (9.8٪)، بعد أن كانت (16.2٪) في الفئة العمرية (25 –29 سنة).

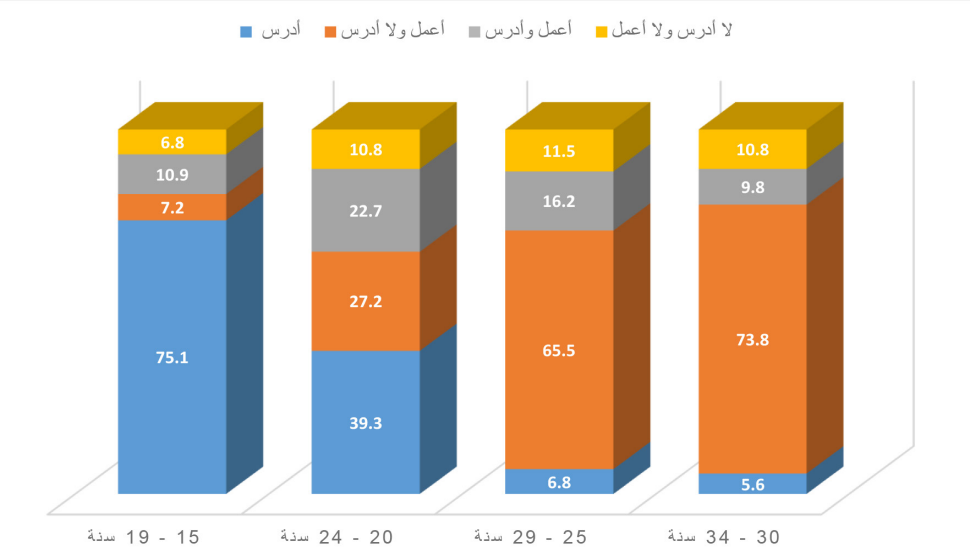

شكل (7) يوضح الشباب الذين يدرسون ويعملون حسب الفئات العمرية.

3-مدى ثقة الشباب في توفير الحكومة لفرص عمل لهم:

يُلاحظ من خلال الشكل (8) أن أعلى نسبة للشباب الذين يثقون في توفير الحكومة فرص عمل لهم في المنطقة الوسطى، حيث بلغت (33٪)، بينما سجلت المنطقة الجنوبية أقل نسبة، وبلغت (18٪) من شباب المنطقة الجنوبية، في حين سجل شباب المنطقة الغربية والشرقية (31٪ – 28٪) على التوالي، ويعود انخفاض نسبة عدم الثقة في المنطقة الجنوبية، إلى عدم اهتمام الدولة بتنمية المنطقة الجنوبية لسنوات طويلة، فهي تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية من البنية التحتية وغيرها، ومن المعروف

أن عم

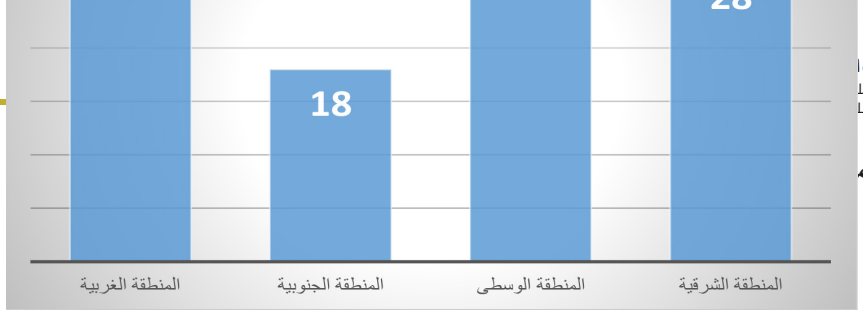

شكل (8) يُوضح مدى ثقة الشباب في توفير فرص عمل لهم حسب المناطق.

4-ما هي المهن التي يرغب الشباب الذكور في ممارستها مستقبلاً؟

يُلاحظ من خلال الشكل (9) أن أغلب الشباب الذكور يُفضلون تأسيس مشروع خاص بعيداً عن القطاع الحكومي براتبه الهزيل، إذ بلغت نسبتهم (81٪)، بينما سجل أقل قطاع و المتمثل في الجهات الأمنية بنسبة (25٪) من جُملة الشباب الذكور. أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فتتباين نسبة رغبة الشباب فيها، حيث سجل قطاع النفط (58٪)، أما من يرغبون العمل في القطاع العام فقد بلغت نسبتهم (72٪)، وهذه النسبة تُعد مرتفعة. وذلك لأن ثقافة الشعب الليبي يغلب عليها الانخراط في العمل الحكومي بعد التخرج، وهذا ما رفع من نسبتهم عند سؤالهم عن أفضل المهن التي يرغبون في مزاولتها عند التخرج.

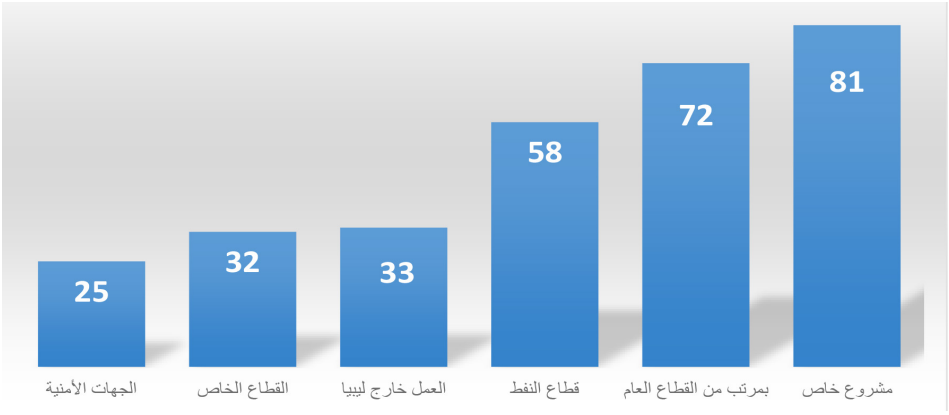

شكل (9) يُوضح أنواع المهن التي يرغب الشباب الذكور في مزاولتها.

5-المهن اللائي يرغبن الشابات في مزاولتها مستقبلاً:

يُلاحظ من خلال الشكل (10) أن أغلب الإناث الباحثات عن العمل مستقبلاً، يرغبن في العمل بالقطاع الحكومي (العام). إذ بلغت نسبتهن (75٪)، أما أقل الجهات المرغوبة للعمل فهي الجهات الأمنية، وذلك لأن طبيعة المجتمع الليبي يستهجن عمل المرأة في الجهات الأمنية والضبطية، يليه قطاع النفط، إذ بلغت نسبتهن (34٪)، ويعود ارتفاع نسبة الإناث اللاتي يرغبن بالعمل في القطاع الحكومي، إلى أن ساعات الدوام

به تتماشى مع طبيعة المرأة عندما تكون متزوجة، ويرجع ذلك لقدرتها في التوفيق بين العمل ومتطلبات المنزل. أما في المرتبة الثانية تأتي نسبة من يرغبن بإقامة مشروع خاص بعد العمل الحكومي، حيث بلغت نسبتهن (61٪)، وهو مؤشر يدل على استقلالية المرأة في العمل.

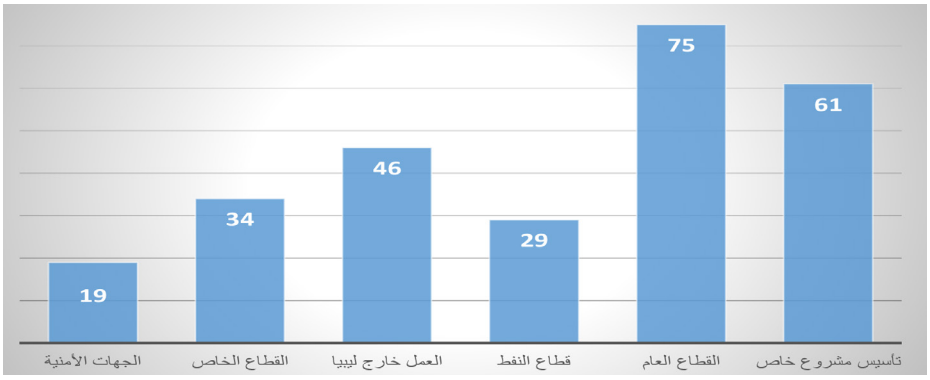

شكل (10) يوضح مدى رغبة الشابات في نوعية المهم التي يرغبن في مزاولتها.

6-طبيعة المهارات المطلوبة للحصول على عمل:

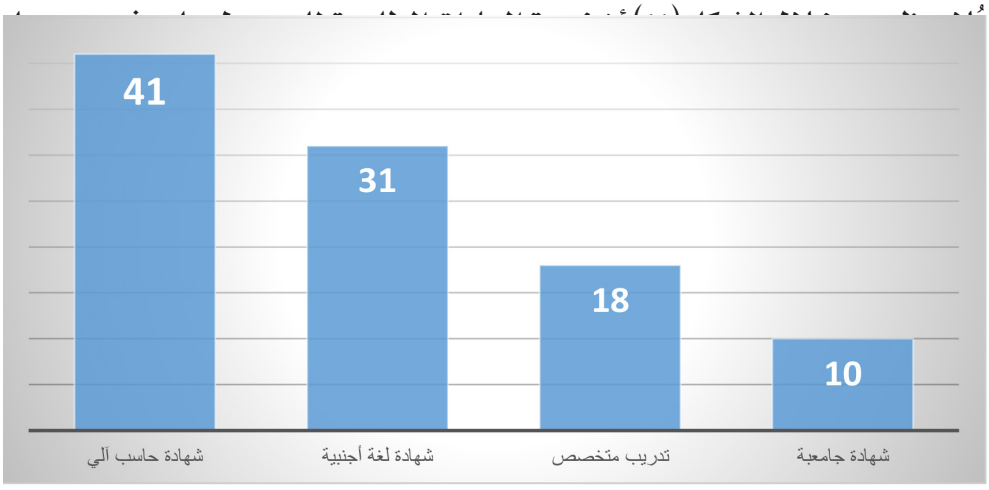

شكل (11) يوضح طبيعة المهارات المطلوبة للحصول على عمل.

الهرم السكاني الليبي من 1990 – 2030

يمثل الهرم السكاني العمود الفقري لأي كتلة سكانية، حيث ينقسم إلى ذكور وإناث من حيث النوع، وكذلك إلى فئات عمرية، وعادةً ما تكون خماسية كالفئة (0 – 4)،

ويمثل الشباب الفئة المنتجة في المجتمع أي جزء منها، حيث يمثل من هم في الفئات (0 – 4) سنة، لغاية الفئة (10 – 14) سنة بفئة صغار السن، ومن هم في عمر (15– 19) سنة، لغاية (60 – 64) بفئة متوسطة السن، أما من عمر (65) سنة، فأكثر فهم فئة تُعرف بفئة كبار السن، أما فئة متوسطي السن فتقع ما بين(15 و64)سنة، وبالتحديد في الفئات (15– 34) سنة، أي يمثلون أربع فئات عمرية، من أصل عشرة فئات تُمثل من هم في سوق العمل. وبالنظر إلى الهرم السكاني عام 1990 نجد أن نسبة الشباب قد بلغت (16.7٪) للإناث، بينما بلغت نسبة الذكور (18.7٪). وقد شكلوا ما نسبته (35.4 ٪) من جملة سكان ليبيا، وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات المواليد في فئة صغار السن، كما هو موضح بالشكل (12)، مما قلص من نسبة الشباب. أما في سنة 2010 فقد كانت أعلى نسبة، إذ بلغت نسبة الذكور (20.4)، بينما بلغت نسبة الإناث (19.5)، وهذا ما جعل فئة الشباب تُمثل أعلى نسبة، إذ بلغت (39.9) من جُملة سكان ليبيا؛ ويرجع هذا الارتفاع إلى انخفاض معدلات المواليد عام 2010. إذ من المعروف أنه كلما زادت فئة صغار السن، تقلصت نسبة متوسطي السن والعكس.

أما في عام 2020 فقد انخفضت نسبة الشباب، إذ بلغت للذكور (16.6٪) بينما سجلت الإناث (16.2٪)، وبلغت نسبتهم من جملة السكان (32.8 ٪) ويرجع هذا الانخفاض إلى أنه عام 2010 كانت معدلات المواليد منخفضة، وهذا الانخفاض انعكس على انكماش فئة صغار السن، وبعد مرور عشرة سنوات أي ما بين 2010 – 2020، فإن من كانوا من ضمن فئة صغار السن قد انتقلوا إلى فئة متوسطي السن، ولكن بأعداد أقل، وهذا ما جعل أعدادهم تقل وبالتالي تقل نسبتهم، أما عن الإسقاط السكاني لعام 2030، فإن فئة الشباب تسير نحو الانخفاض قليلاً باعتبار أن معدلات المواليد عام 2020 كانت منخفضة عما كانت عليه عام 2010، وبالتالي عند استخدام الإسقاط السكاني فإن نسبة الشباب تنقص قليلاً، باعتبار أن معدلات المواليد قبل عشرة سنوات كانت قليلة، ويتضح ذلك من انبعاج الفئات العمرية العليا في فئة متوسطي السن؛ مما يسهم في الضغط على سوق العمل، باعتبار أن العمل سنة من سنن الحياة، ويحاول كل إنسان أن يبحث له عن عمل مضمون، يستطيع من خلاله توفير حياة كريمة.

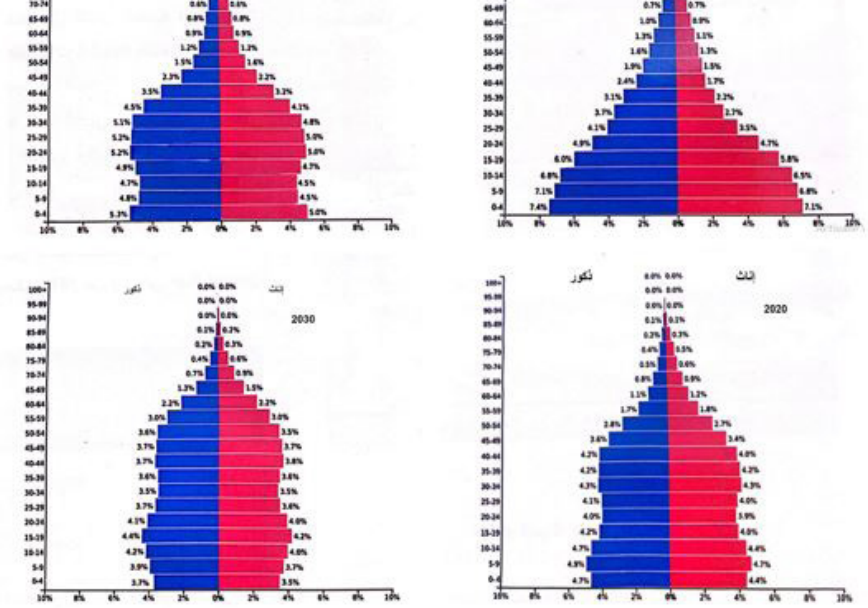

شكل (12) يوضح الهرم السكاني الليبي لكلاً من السنوات 1990–2010 – 2020 –2030

كما يلاحظ من خلال الجدول (6) أن أعداد الباحثين عن العمل من الخريجين قد بلغ (88753) خريجا وباحثا عن العمل، وقد بلغ عدد الذكور منهم (34084) بنسبة (38.4٪) من جملة الباحثين عن عمل، بينما بلغ عدد الإناث (54669) باحثة وبنسبة (61.6٪) من جملة الخريجين الباحثين عن عمل. أما من حيث التخصص فقد سجل تخصص تكنولوجيا الاتصالات أعلى عدد إذ بلغ (15956) باحث، وهو عدد قريب من خريجي العلوم الإنسانية (15471)، بينما بلغ خريجو الزراعة (952) باحث، وبنسبة (1.07٪) من جملة الخريجين الباحثين عن عمل. أما من حيث النوع فقد سجلن الإناث (54669) باحثة، وكان أكبر عدد في تخصص العلوم الإنسانية، إذ بلغ عددهن (12797) باحثة، بينما أقل عدد كان تخصص الزراعة وبنسبة (0.6٪) من جملة الإناث، أما الذكور فقد سجل أكبر عدد من الباحثين عن العمل بتخصص الهندسة، وبلغ (15842) باحث، بنسبة (46.48٪) من جملة الذكور، بينما سجل تخصص التربية أقل عدد من الباحثين عن العمل، حيث بلغ (109) باحث، وبنسبة (0.32٪) من جملة الذكور الباحثين عن عمل، أما من حيث تقسيمهم إلى علوم إنسانية وعلوم تطبيقية، فقد بلغ الخريجين من العلوم الإنسانية (34421)، بينما بلغ عدد أصحاب العلوم التطبيقية (54332) باحث عن العمل، أما من حيث الذكور فقد بلغ عددهم (10285) من خريجي العلوم الإنسانية، وبنسبته (29.9٪) من جملة خريجي وخريجات العلوم الإنسانية، بينما بلغ عدد الإناث (24136)، وبنسبة (70.1٪) من جملة خريجي وخريجات العلوم الإنسانية، وفي المقابل شكل الذكور من العلوم التطبيقية (23799) باحث، وبنسبة (43.8٪) بينما شلكن الإناث (30533) باحثة وبنسبة (56.2٪) من جملة خريجي وخريجات العلوم التطبيقية. ويلاحظ أن الخريجين من الأقسام التطبيقية أكثر

عدداً من العلوم الإنسانية كما جاء في الشكل (13) وهذا مؤشر على عدم وجود اهتمام بهذه التخصصات المهمة والعلمية، مما يسهم على المدى البعيد في تخلي الطلبة الجدد في الانخراط في هذه التخصصات؛ لعدم وجود فرص عمل في السوق الليبي، وبالتالي ترتفع معها ما يعرف بالبطالة.

جدول (6) يوضح أعداد الخريجين والباحثين عن عمل حسب النوع والتخصص لسنة 2020

التخصص / النوع	التربية	علوم إنسانية	إعلام	اقتصاد وقانون	علوم طبيعية	تكنولوجيا الاتصالات	الهندسة	الزراعة	الطب	المجموع
ذكور	109	2674	2945	4557	2296	3454	15842	620	1587	34084
إناث	1628	12797	4863	4848	7773	12502	3857	332	6069	54669
الجملة	1737	15471	7808	9405	10069	15956	19699	952	7656	88753

المصدر: مركز المعلومات والتوثيق بوزارة العمل والتأهيل[15]

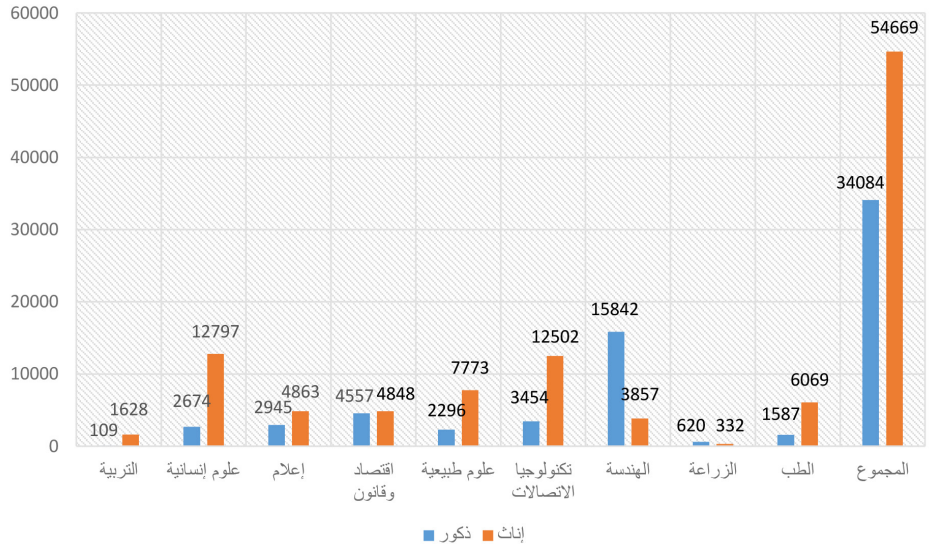

شكل (13) يوضح أعداد الخريجين والباحثين عن عمل حسب النوع والتخصص لسنة

كما لوحظ من خلال الجدول (7) أن الباحثين عن عمل على حسب مستوياتهم الدراسية وهي (دراسات عليا، جامعي، دبلوم متوسط، ثانوي، بدون مؤهل) قد بلغ (128679) باحث وباحثة، وكان عدد الذكور (56030) باحث، بينما بلغ عدد الإناث (72649) باحثة، ويشكلن ما نسبته (56.5٪) من جملة الباحثات عن عمل، أما الذكور فقد بلغت نسبهم (43.5٪) من جملة الباحثين عن عمل، وهذا مؤشر على أن التوظيف أو الدخول في سوق العمل كان من نصيب الذكور أكثر منه لدى الإناث. أما من حيث النوع والمستوى التعليمي، فقد اتضح أن الباحثين عن عمل من الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا، هم الأكثر من بين الباحثين عن العمل، إذا بلغ عددهم (50643) باحث عن العمل، وبنسبة (39.3٪) من جملة المستويات الدراسية، أما أقل الباحثين فهم حملة شهادات الدراسات العليا، إذ بلغ عددهم (230) باحث عن عمل وبنسبة (0.1٪) من جملة المستويات الدراسية. أما حملة الشهادات الثانوية فقد بلغ عددهم (38805) باحث، وبنسبة (30.1٪) من جملة الباحثين عن عمل، ومن حيث النوع فقد بلغ عدد الذكور الباحثين عن عمل (56030) باحث، وسجل حاملي الشهادات الثانوية فما دونها من الذكور (20002) باحث عن العمل، وبنسبة (35.6٪) من جملة الذكور الباحثين، أما أقلهم عدداً فهم حملة شهادات الدراسات العليا، إذ سجلوا (167) باحث وبنسبة (0.2٪) من جملة الذكور الباحثين عن عمل، وقد جاء خريجي الجامعات في الترتيب الثاني بعد حملة الشهادة الثانوية، بعدد (17020) باحث، وبنسبة (30.3٪) من جملة الذكور الباحثين عن عمل، أما الإناث فقد بلغ عددهن (72649) باحثة عن العمل، وقد جاءت حاملات الشهادات الثانوية بعدد (33623) باحثة، وبنسبة (46.2٪) من جملة الإناث الباحثات عن عمل، أما أقلهن عدداً فهمن حملة مؤهلات الدراسات العليا بعدد (63) وبنسبة (0.08٪) من جملة الإناث الباحثات عن عمل، كما هو موضح بالشكل (14). وفي الختام فإن أعداد الخريجين المتزايد تضع الحمل على عاتق الحكومة في توظيف هؤلاء الخريجين بسوق العمل، سواء في شقيه العام أو الخاص، وهو يمثل إحدى التحديات في سد الفجوة ما بين التعليم العالي وسوق العمل.

جدول (7) يوضح الباحثين عن العمل المستوى الدراسي والنوع لسنة 2022

المستوى الدراسي / النوع	دراسات عليا	جامعي	دبلوم متوسط	ثانوي فما دون	بدون مؤهل	المجموع
ذكور	167	17020	14323	20002	4518	56030

إناث	63	33623	14322	18803	5838	72649
الجملة	230	50643	28645	38805	10356	128679

المصدر: مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال[14]

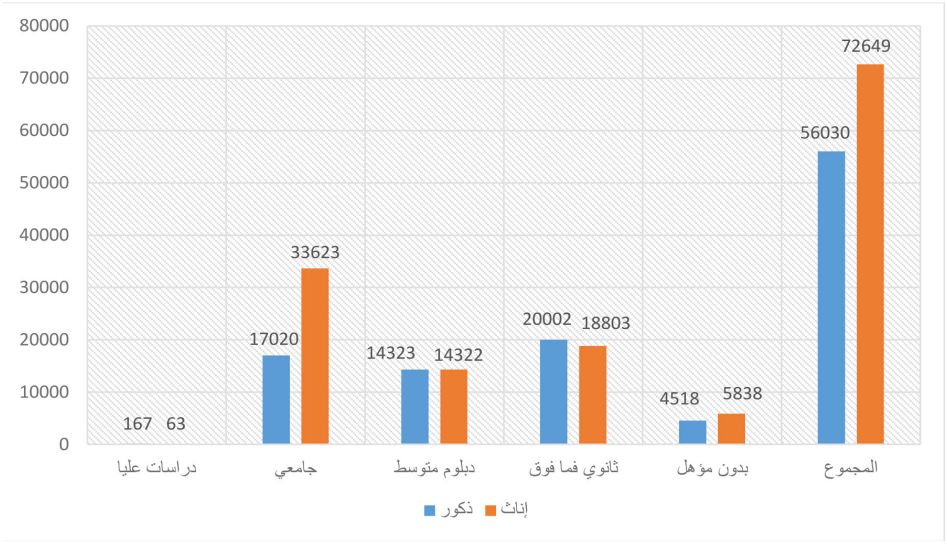

شكل (14) يوضح الباحثين عن العمل المستوى الدراسي والنوع لسنة 2022

الضغط على سوق العمل

هناك مقياس مستخرج من التركيب العمري للسكان، وهو الضغط على سوق العمل، وهو النسبة المئوية لفئة السكان العمرية (15 – 24 سنة) إلى سكان الفئة العمرية (15 – 64 سنة)، وتتيح معدلات الضغط على سوق العمل، تبين أن هناك ارتفاعا واضحا في الضغوط الواقعة على سوق العمل، إذ بلغ عام 1954 إلى (30.5٪)، وسجلت عام 2006 (33.4٪)، بينما زاد الضغط على السوق عام 2012 ليصل إلى (33.9٪) ❖ من جُملة النشيطين اقتصادياً، وباعتبار أن الضغط على سوق العمل هو مؤشر رقمي، فإن هذا يدل على أن الضغط مستمر على سوق العمل الليبي، وهذا يرفع من نسبة البطالة من جهة، ويعطي مؤشرا على عدم وجود آلية واضحه، تحاول إيجاد موائمة بين سوق العمل والخريجين من الجامعات والمعاهد العليا، من جهة أخرى، وبالتالي يلجأ أغلب الشباب إلى اللجوء للعمل الخاص، والذي يتماشى مع عادات وتقاليد البلد، لأن هناك ثقافة لدى الشباب الساعين للعمل، تتمثل في أنه لا يرضى أن يعمل بعمل خاص أين كان نوعه، بل هناك شريحة منهم ترفض بعض أنواع الوظائف الخاصة، والسبب هو قناعته بأنه خريج جامعة، ويرى أن مكانته العلمية أو مستواه لا يليق بهذا العمل؛

مما يجعل أرباب هذه الأعمال يستعينون بعمالة أجنبية بدلاً عنهم، بالإضافة إلى أن سوق العمل الليبي يحتاج إلى إعادة هيكلة، بحيث يتوزع كل الباحثين عن عمل من الشباب كلاً حسب تخصصه، وأن لا يوجه أغلب الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا إلى قطاع التعليم المتوسط فقط، بحيث أصبح هذا القطاع مثقلا بأعداد لا حصر لها من المعلمين، ويوزع أعدادا قليلة منهم على بقية القطاعات الأخرى؛ لذا وجب على الحكومة تشجيع القطاع الخاص والتوسع فيه، بالإضافة إلى توجيه التخصصات في الجامعات والمعاهد العليا لخدمة السوق، أو ما يتماشى مع السوق وتقريب الهوة بينهما، بحيث تخدم الجامعات احتياجات سوق العمل.

النتائج:

1. اتضح من الدراسة أن المنطقة الجنوبية قد سجلت بطالة كلية بلغت (48.3٪) ، بينما سجلت المنطقة الشرقية أقل معدل، إذ بلغت (28.5٪)، وقد شكل الشباب العاملين أعلى نسبة، إذ بلغت (52.3٪) بالمنطقة الشرقية، أما أقل نسبة فكانت بالمنطقة الجنوبية.

2. تبين من دراسة العينة أن هناك تفاوت كبير بين الذكور والإناث بخصوص العمل والدراسة، إذ سجل الذكور أعلى نسبة للدارسين إذا بلغت (36.7٪)، في حين سجلت نفس الفئة للإناث (24.8٪).

3. أما فيما يتعلق بالشباب الدارسين والعاملين حسب الفئات العمرية، فقد اتضح أن الفئة العمرية (15 – 19سنة) قد سجل الشباب الدارسين ما يقرب من ثلاثة أرباع العينة، بينما ارتفعت نسبة من هم عاملين ودارسين معاً في الفئة العمرية (30 – 34 سنة)، ما نسبته (73.8٪).

4. أما بخصوص ثقة الشباب في توفير الحكومة لفرص العمل، فقد اتضح أن المنطقة الوسطى سجلت أعلى نسبة، إذ بلغت (33٪)، بينما سكان الجنوب من الشباب تقل ثقتهم لتصل إلى (18 ٪) فقط.

5. وفيما يتعلق بالمهن التي يرغب الشباب في مزاولتها، فإن إنشاء مشروع خاص هو الأعلى نسبة إذ بلغت (81٪)، بينما العمل في الجهات الأمنية هي الأقل نسبة، إذ بلغت (25٪) فقط. أما الإناث فيفضلن العمل بالقطاع العام كأعلى نسبة، إذ بلغت (75٪) أما الجهات الأمنية فهي الأقل.

6. وبخصوص طبيعة المهارات المطلوبة للحصول على عمل، فقد اتضح أن حملة شهادة الحاسب الآلي هم الأعلى والأقرب للوظيفة، أما حملة الشهادات الجامعية

الأخرى فهي الأقل، وهذا مؤشر على عدم وجود مواءمة بين مخرجات الجامعات بكافة تخصصاتها، ومتطلبات سوق العمل.

7. تبين من دراسة الضغط على سوق العمل أن نسبة الضغط في تزايد مستمر، إذ سجل عام 2006 (33.4٪) لتصل إلى (33.9٪) عام 2012، وهذا يرفع من نسبة البطالة، وما يترتب عليها من مشاكل.

8. تبين أن هناك عدم موائمة حقيقية بين التخصصات في الجامعات والمعاهد العليا، وبين طبيعة الوظائف في سوق العمل، وهذا يرفع من نسبة البطالة.

التوصيات:

لتطوير مخرجات التعليم العالي، يمكن اتباع بعض التوصيات الهامة:

1. إعادة النظر في التخصصات العلمية في الجامعات والمعاهد العليا، بحيث تتماشى مع احتياجات سوق العمل الليبي. وتطوير المناهج والمحتوى الدراسي، على أن تكون المناهج محدّثة ومتوافقة مع احتياجات سوق العمل والتطورات التكنولوجية. ينبغي التشجع على التفكير النقدي والمهارات العملية.

2. التركيز على التخصصات العلمية لمواكبة التوجهات العالمية، كالتخصصات النادرة، والاستثمار في تطوير المعلمين والأساتذة، وتحسين مهاراتهم؛ ليكونوا على دراية بأحدث الأساليب التعليمية والتكنولوجيا التعليمية.

3. تحسين بيئة التعلم والمرافق الجامعية، عن طريق توفير بيئة تعليمية تشجع على الإبداع والابتكار، وتوفير مرافق حديثة ومناسبة لاحتياجات الطلاب والباحثين.

4. توسيع قاعدة سوق العمل بقطاعيه العام والخاص، بحيث يستوعب أكبر عدد من الخريجين.

5. تشجيع الشباب على المهن الفنية والتقنية والتوسع فيها.

6. استحداث آليات جديدة لتمويل التعليم العالي، وتعزيز شراكات اقتصادية بين الجامعات والشركات والمؤسسات؛ لتحديد المهارات المطلوبة، وتقديم فرص التدريب والتوجيه المهني.

7. تشجيع الشباب في الانخراط في المشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص.

8. تعزيز الخبرات وأساليب التوفيق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم العالي، بالتعاون بين الجامعات الليبية والإقليمية والعالمية .

9. وضع سياسات تعليمية فعالة وواضحة؛ تعمل على تحقيق التنمية والتطوير المطلوبين.

10. زيادة مستوى جودة الخريجين والأبحاث والمشاريع العلمية، من خلال عقد الندوات وورش العمل الموجهة للمجتمع المحلي. ودعم البحث العلمي والابتكار في الجامعات؛ لتطوير المعرفة وتحقيق التقدم في مجالات مختلفة.

11. المشاركة في المؤتمرات وورش العمل العالمية والمتخصصة في مجال التعليم العالي، ومد جسور التعاون، ومواكبة ما يجري من تطوير وتحسين مخرجات التعليم العالي.

المراجع:

1- Adel Saber Alanazi, and Houcine Benlaria, 'Bridging Higher Education Outcomes and Labour Market Needs: A Study of Jouf University Graduates in the Context of Vision 2030', Social Sciences, 12 (2023), 360.

2. Edgar K Browning, and Mark A Zupan, Microeconomics: Theory and Applications (John Wiley & Sons, 2020).

3- Piero Esposito, and Sergio Scicchitano, 'Educational Mismatch and Labour Market Transitions in Italy: Is There an Unemployment Trap?', Structural Change and Economic Dynamics, 61 (2022), 138–55.

4-Vera Karadjova, and Lidija Simoncheska, 'Dealing with Inflation and Unemployment as the Most Significant Macroeconomic Problems–a Precognition for Integration (Aspects of the Macedonian Economy).(2005) ,'

5- Hugh Lauder, and Ken Mayhew, 'Higher Education and the Labour Market: An Introduction', (Taylor & Francis, 2020), pp. 1–9.

6- Aleksandar Trajkov, Sasho Kurunovski, Vera Karadjova, and Snezana Dicevska, 'Education and Labor Market Mismatch', in International Scientific Conference on Economy, Management and Information Technologies (2023), pp. 105–16.

7-ابريطالله, and سليمان ابوشناف, ‹التحول الديموغرافي للسكان ونمو القوى العاملة في ليبيا›, (2022).

8-أبورقيبة, عمر ارحومة, أبورزيزة, فتحي بلعيد, ديهوم, and علي محمد, ‹تقييم السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا ومدى إيفائها بمتطلبات سوق العمل الليبي في المدة من 2011 إلى 2020›, (2022).

9-الأسطى, محمد المهدي, غليليب, خالد حسين, رحيم, and فرج محمد, ‹خريجو الجغرافيا بجامعة مصراتة ومدى احتياج سوق العمل بقطاع التعليم العام بالبلدية خلال المدة من 2015–2020 (دراسة جغرافية)›, (2022).

10–البرهمي, and انتصار جبريل, ‹مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل في ليبيا›, (2022).

11-منصور محمد الكيخيا, 'جغرافية السكان', بنغازي، منشورات جامعة قاريونس (2003), 220.

12–المهباط, and نجاة محمد, ‹مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات سوق العمل: دراسة حالة جامعة الزيتونة›, (2022).

13–حدو ، محمد, 'أثر سياسات سوق العمل النشطة على التشغيل في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية 2018-2000', (2020).

14–مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال, 'مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي', إصدار خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي (2022).

15–مركز المعلومات والتوثيق بوزارة العمل والتأهيل, ' أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة ', (2020).

دعم المحروقات في ليبيا بين هدر الموارد وبدائل الاصلاح

قسم الاقتصاد والطاقة

ملخص:

تقوم الحكومات بدعم الطاقة والمحروقات على نطاق واسع في البلدان النامية كأداة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات، وتزويد المنتجين المحليين بميزة التكلفة المنخفضة، وإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة والمهمشة، وتمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي نصف مدفوعات دعم الطاقة العالمي. يشجع الدعم على زيادة استهلاك الطاقة؛ ما يؤثر سلبا على استدامة الطاقة ومصادرها، من ناحية أخرى أجبرت الزيادات الأخيرة في أسعار النفط، والأوضاع العالمية المتغيرة وغير المستقرة، الاقتصادات النامية على اللجوء إلى برامج صارمة لإلغاء الدعم؛ للحد من فواتير الطاقة المستوردة الضخمة، وآثارها السلبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومن هذا المنطلق بدأ النقاش حول دعم الوقود وإنتاج الكهرباء، بعد قمة مجموعة العشرين في بيتسبرغ عام 2009 ،وفي ليبيا أعاد إعلان حكومة الوحدة الوطنية بداية هذا العام عن إلغاء سياسة الدعم عن المحروقات الموضوع إلى واجهة المشهد السياسي من جديد، في هذه الورقة نساهم في الجدل الدائر حول إصلاح الدعم، ونستعرض في سياق هذا النقاش تجارب دولية سابقة، تخلص هذه الورقة إلى أن اتخاذ خطوة إصلاح الدعم ليست بالخطوة السهلة، وأن عملية الإصلاح محفوفة بالمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، وأن الوضع السياسي الراهن، والوضع الحالي للمؤسسات التنفيذية والتشريعية والسيادية غير مهيأ على الإطلاق لهذه العملية المهمة والخطيرة، ولكن في نفس الوقت استمرار الاستنزاف والهدر غير المحدود للموارد هو أيضا غير مقبول، وأن الإصلاح السياسي الشامل هو مقدمة ضرورية لعملية الإصلاح.

مقدمة:

تمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي نصف مدفوعات دعم الطاقة العالمي، حيث بلغ إجمالي دعم الطاقة أكثر من 8.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، وهي أعلى نسبة على الإطلاق في أي منطقة[1]. وفقًا لتقرير للطاقة العالمية لعام 2021 الصادرة عن شركة بريتيش بتروليوم (BP)، تمتلك المنطقة أكثر من نصف النفط الخام في العالم، وأكثر من ثلث احتياطيات الغاز الطبيعي، وفيها

CLEMENTS, B., COADY, D., FABRIZIO, S., GUPTA, S., & SHANG, B. (2014). Energy subsidies: How (1) large are they and how can they be reformed? Economics of Energy & Environmental Policy, 3(1), 1–18. http://www.jstor.org/stable/26189261

أدنى الأسعار المحلية للطاقة الأولية والكهرباء، فجالون الوقود في ليبيا يكلف حاليًا 0,12 دولارًا فقط، مقارنة بـ 4,46 دولارًا في الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وتقوم الحكومات بدعم الطاقة والمحروقات على نطاق واسع في البلدان النامية كأداة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات، وتزويد المنتجين المحليين بميزة التكلفة المنخفضة، وإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة والمهمشة، فانخفاض سعر الطاقة المباعة إلى مستوى أقل من سعر السوق كنتيجة لبرامج دعم الطاقة؛ يؤدي لانخفاض تكاليف الإنتاج، وفي نهاية المطاف إلى تكاليف المعيشة بصفة عامة، حيث يعود دعم الطاقة بالنفع على الأسر من خلال انخفاض أسعار الطاقة المستخدمة في الطهي، والتدفئة، والإضاءة، والنقل الشخصي، وانخفاض أسعار السلع والخدمات الأخرى التي تستخدم الطاقة كمدخل لإنتاجها، و في نفس الوقت هذا يشجع أيضًا على زيادة استهلاك الطاقة؛ ما يؤثر سلبا على استدامة الطاقة ومصادرها[3]، ومن هذا المنطلق بدأ النقاش حول دعم الوقود، وإنتاج الكهرباء بعد قمة مجموعة العشرين في بيتسبرغ عام 2009، ومن حينها أصبح تخفيض وإصلاح دعم الوقود غير الفعال اقتصاديًا – حسب وجهة نظرهم- والضارة بالبيئة، قضية رئيسية على الأجندة السياسية للعديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم[4]،ومن ناحية أخرى أجبرت الزيادات الأخيرة في أسعار النفط، والأوضاع العالمية المتغيرة وغير المستقرة، الاقتصادات النامية اللجوء إلى برامج صارمة لإلغاء الدعم؛ للحد من فواتير الطاقة المستوردة الضخمة، وآثارها السلبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي،[5] وتعرف وكالة الطاقة الدولية (IEA) دعم الطاقة بأنه «أي إجراء حكومي يتعلق في المقام الأول بقطاع الطاقة؛ ويؤدي إلى خفض تكلفة إنتاج الطاقة، أو خفض السعر الذي يدفعه مستهلكو الطاقة»[6] بينما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدعم بأنه: إجراء «يوفر فائدة أو تفضيل لإنتاج أو استهلاك الوقود الأحفوري»[7].

ظهرت دراسات عديدة تناولت مشاكل سياسات الدعم وأهمية إصلاحه، كما ناقشت دراسات أخرى آثار رفع وإلغاء الدعم السلبية الاقتصادية والاجتماعية، مثل: ارتفاع تكاليف الإنتاج، التضخم وتأثيره على محدودي الدخل. تشير كثير من الدراسات أن تكاليف الدعم تزاحم الإنفاق العام على التنمية، حيث تنفق بعض البلدان على دعم الطاقة أكثر مما تنفقه على الصحة العامة والتعليم، فإن تكلفة فاتورة الدعم الضخمة تقلل من الهامش المالي المتاح لأولويات الإنفاق العام، بما في ذلك التعليم والصحة والاستثمار في البنية التحتية، ومن الممكن أن تساعد إعادة تخصيص بعض الموارد التي

(7) OECD (2015), Update on recent Progress in Reform of Inefficient Fossil Fuel Subsidies that Encourage Wasteful Consumption, https://www.oecd.org/fossilfuels/publicationsandfurtherreading / updateprogressreformfossilfuelsubsidiesg20.

حررها إصلاح الدعم، إلى إنفاق عام أكثر إنتاجية في تعزيز النمو على المدى البعيد، كما أن الإعانات تقلل من القدرة التنافسية للقطاع الخاص على المدى الطويل، ورغم أن إصلاح الدعم على المدى القصير سيؤدي إلى رفع أسعار الطاقة، وزيادة تكاليف الإنتاج، فإنه على المدى الطويل ستتم إعادة تخصيص الموارد للأنشطة الأقل كثافة في استخدام الطاقة ورأس المال، مما يساعد على تحفيز نمو فرص العمل[8]، كما يتسبب الدعم في الإفراط في استهلاك المنتجات البترولية والفحم والغاز الطبيعي، ويقلل من حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة ، فبحسب تقارير لصندوق النقد الدولي فإن دعم الوقود يؤدي إلى استهلاك غير فعال ومشوه للطاقة، سواء من قبل الجمهور أو من قبل الشركات والمستثمرين، وبحسب التقرير فإن هذا الاستهلاك المفرط يجعل ليبيا أكبر الملوثين لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، على أساس نصيب الفرد في المنطقة[9]، وهذا المنطق صحيح، خصوصا وأن الدعم لا يخضع لآليات تضع سقفا أعلى أو أدنى للاستهلاك، كما لا توجد أي مقاييس لتحديد الجهات أو الأفراد المستفيدة من الدعم، بل إن الباب يبدو كأنه مفتوح على مصراعيه، الأمر الذي يؤدي لاستهلاك غير محسوب من قبل الأفراد، كما يؤدي لترجيح المستثمرين للمشاريع القائمة على استهلاك أكبر للطاقة وأقل للعمالة؛ ما يؤدي إلى توفير فرص عمل أقل[10] ، وبالتالي مساهمة أقل في خلق قطاع خاص قوي يساهم في حلحلة مشكلة البطالة، والتي بلغت في ليبيا حسب البنك الدولي حوالي 18.5٪ سنة 2023،[11] كذلك تشير الدراسات إلى أن إعانات دعم الطاقة غير عادلة إلى حد كبير في الاقتصادات النامية والناشئة؛ لأنها تفيد في الغالب الفئات ذات الدخل المرتفع، ففي المتوسط تحصل أغنى 20 في المائة من الأسر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، على ستة أضعاف إجمالي دعم المنتجات البترولية مقارنة بأفقر 20 في المائة من الأسر[12]، ويزداد الأمر سوءا كنتيجة مباشرة لعدم وجود آلية تضمن عدالة توزيع هذا الدعم على أفراد المجتمع، فإن فئات ذوي الدخل المحدود هم أقل المستفيدين، و تستفيد فئة الدخل المرتفع و المتوسط وشركات الأعمال بشكل أكبر على أساس نصيب الفرد، حيث يميل ذوي الدخل المرتفع إلى امتلاك سيارتين أو أكثر، بينما تمتلك الفئات ذات الدخل المنخفض سيارة واحدة، أو لا تمتلك سيارة على الإطلاق، فبحسب دراسة لصندوق النقد الدولي تضمنت 13 دولة تنتهج سياسة الدعم، أظهرت أن حوالي 80٪ من الجازولين و 70٪ من الديزل

(8) CLEMENTS, B, Energy subsidies: How large are they,

(9) International Monetary Fund, IMF Country Report No. 13/151, May 2013, Prepared By Joshua Charap, LIBYA SELECTED ISSUES Approved By Middle East and Central Asia Department

(10) المصدر السابق.

(11) https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.FE.ZS?locations=LY&most_recent_year_desc.

(12) CLEMENTS, B, Energy subsidies: How large are they.

تستفيد منها الأسر ذات الدخل المرتفع، التي تشكل ٪40 فقط من السكان[13]، في المقابل أشارت دراسة لقياس آثار إصلاح الدعم على رفاهية المجتمع في الكويت، إلى أنه من شأن زيادة طفيفة في أسعار الكهرباء، أن تقلل الاستهلاك السنوي بمقدار 4741 مليون كيلووات ساعة، والدعم السنوي بمقدار 734 مليون دولار أمريكي، وبلغت خسارة رفاهية المستهلك المباشرة حوالي 145 مليون دولار أمريكي، بينما قدرت الدراسة مكاسب الرفاهية من حيث الفوائد المالية والبيئية للمجتمع، بما يتراوح يتراوح بين 658 مليون دولار أمريكي، إلى 889 مليون دولار أمريكي، وتشير الدراسة إلى أنه إذا تم دمج إصلاحات أسعار الكهرباء، مع خطة خصم لتعويض خسارة الرفاهية التي تواجهها الأسر، فإن ذلك يمكن أن يعوض أي مقاومة سياسية للإصلاح[14].

من ناحية أخرى يجادل البعض إن الآثار غير المباشرة لرفع الدعم أكبر من الآثار المباشرة، حيث إن زيادة أسعار الكهرباء بسبب إلغاء الدعم يمكن أن تحفز زيادة أسعار السلع، وقد يؤدي هذا التضخم الناتج عن زيادة التكلفة إلى تقليل رفاهية الأسرة في المستقبل البعيد، ففي دراسة استعرضت تأثير إصلاحات دعم الوقود على رفاهية الأسر في عشرين اقتصادًا ناميًا، للفترة 2005-2009، ووجدت أن هناك عبء كبيرًا لإصلاح الدعم على هذه الأسر، فالتقديرات تشير إلى أن انخفاض الدعم بمقدار 0,25 دولار، قد يؤدي إلى انخفاض دخل الأسرة لجميع فئات الدخل بنسبة 5 %، معظم هذا التأثير غير مباشر في شكل ارتفاع أسعار السلع الأخرى.[15] كما يظهر ذلك في التجربة الإيرانية التي سنتطرق إليها لاحقا.

جدل سياسة الدعم وإصلاحه في ليبيا:

وفي ليبيا أعاد إعلان حكومة الوحدة الوطنية بداية هذا العام عن إلغاء سياسة الدعم عن المحروقات - والتي بدأت منذ سنة1971 [16] - الموضوع إلى واجهة المشهد السياسي من جديد، ولا شك أن الطريقة التي أعلن بها اتخاذ القرار، ثم التصريح بأن إقراره

(13) International Monetary Fund, IMF Country Report No. 13/151

(14) BuShehri, M. A. M., & Wohlgenant, M. K. (2012). Measuring the welfare effects of reducing a subsidy on a commodity using micro-models: An application to Kuwait's residential demand for electricity. Energy Economics, 34(2), 419-425. https://doi.org/10.1016/j.eneco.2011.08.001

(15) Arze del Granado, F. J., Coady, D., & Gillingham, R. (2012). The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries. World Development, 40(11), 2234-2248. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2012.05.005

(16) Abdelkrim Araar, Nada Choueiri, Paolo Verme, The Quest for Subsidy Reforms in Libya, Policy Research Working Paper 7225, World Bank Group, Poverty Global Practice Group March 2015. http://econ.worldbank.org.

مشروط بقبول الناس، مع تأكيد لجنة دراسة رفع الدعم عن المحروقات أن قرار رفع الدعم عن المحروقات لم يتخذ، وأنه مازال تحت دراسة وصفها بالجدية، هذا التراجع فسره مراقبون أنه جاء نتيجة ضغوط الاحتجاجات الشعبية، وأنه يعبر عن ارتباك ليس فقط في خطة الحكومة، بل وفي السياسات الاقتصادية للدولة بشكل عام، كما إنه يؤشّر بوضوح لفشل، بل ولغياب تام لأي خطة إعلامية لتوعية وتهيئة الجمهور لهذه المسألة الحيوية، تشير الأرقام أن باب دعم المحروقات الذي لم يعد يُضمّن في بيان الإيراد والإنفاق العام – حيث تقوم المؤسسة الوطنية للنفط بخصم قيمتها مباشرة من مبيعات النفط منذ نوفمبر عام 2021 – قد كلف الخزانة العامة حسب تقديرات ديوان المحاسبة للعام 2022 حوالي 83 مليار دينار؛ ما يعني وجود ما يعادل ٪67 من مجمل الإنفاق العام غير مفصح عنه. إن فاتورة الدعم في ارتفاع مستمر منذ فترة طويلة من الزمن، حيث ارتفع من حوالي 234 مليون دينار في عام 1995 إلى 404 مليون دينار في عام 2000[17]، كما يقدر إنفاق ليبيا على دعم الوقود بين عامي 2002 و2012 بأكثر من 50 مليار دولار، حيث ارتفعت تكلفة الدعم من متوسط ٪2 على الناتج المحلي الإجمالي الوطني إلى حوالي ٪13 في العامين الماضيين – وهو حد أعلى المستويات في العالم[18]، وكما نلاحظ من الشكل رقم(1) الذي أُعد استنادا إلى نشرة مصرف ليبيا المركزي للربع الرابع لسنة 2020[19]، أن الإنفاق على دعم المحروقات والكهرباء في النصف الأخير من العقد الماضي كلف حوالي 31.2 مليار دينار ليبي، منها أكثر من 7 مليار في عام 2015، بينما استقرت في حدود 5 مليار في باقي السنوات، وإذا ما قارنّا هذه الأرقام بقيمة 404 مليون دينار في عام 2000 التي سبق ذكرها، فإننا نلاحظ بوضوح تضاعف فاتورة الدعم بأكثر من عشر مرات، في خلال أقل من عقد ونصف، ما يعني استنزاف متواصل لموارد البلاد دون سقف أو مقياس محدد.

وشكل دعم الوقود والكهرباء حوالي ٪30 من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2022، بقيمة قدرها 12 مليار دولار بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية، كما في الشكل رقم(2)، وتعتبر ليبيا من ضمن أعلى 25 دولة من حيث قيم دعم الوقود والكهرباء، وتقع في الترتيب الثالث، من حيث نسبة هذا الدعم من الناتج المحلي الإجمالي بعد

(17) المصدر السابق

(18) Mohamed Ataieb, Ahmad Hmouma, "Fuel Subsidy Reform in Libya: Policy Options and Analysis", Quest Journals Journal of Research in Humanities and Social Science Volume 2 ~ Issue 12 (2014) pp: 83-88 ISSN(Online) : 2321-9467, http://www.questjournals.org.

(19) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء النشرة الاقتصادية، المجلد 60، الربع الرابع 2020. https://cbl.gov.ly/micifaf/2022/08 -1.pdf

إيران وأوزبكستان بحسب هذه التقديرات[20].

المصدر: أعد استنادا إلى مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء النشرة الاقتصادية، المجلد 60، الربع الرابع 2020. https://cbl.gov.ly/micifaf/2022/08 –1.pdf

شكل رقم(1):تكلفة دعم المحروقات والكهرباء

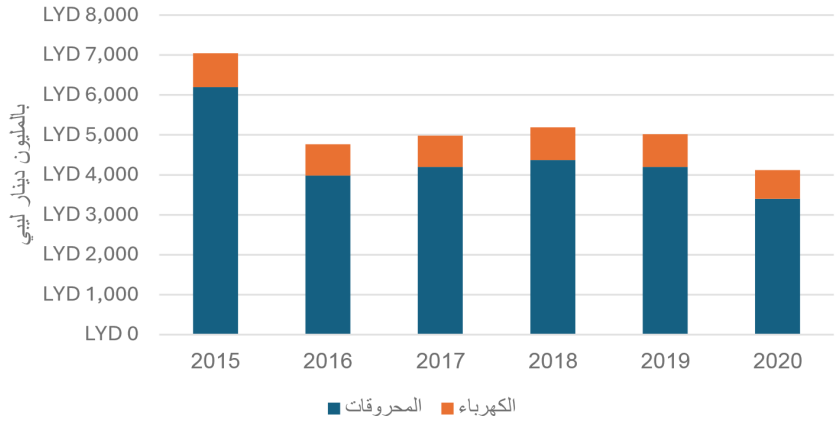

شكل رقم(2): أعلى 25 دولة من حيث قيم دعم الوقود والكهرباء

(20) IEA (2023), Value of fossil-fuel subsidies by fuel in the top 25 countries, 2022, IEA, Paris https://www. iea.org/data-and-statistics/charts/value-of-fossil-fuel-subsidies-by-fuel-in-the-top-25-countries-2022, Licence: CC BY 4.0

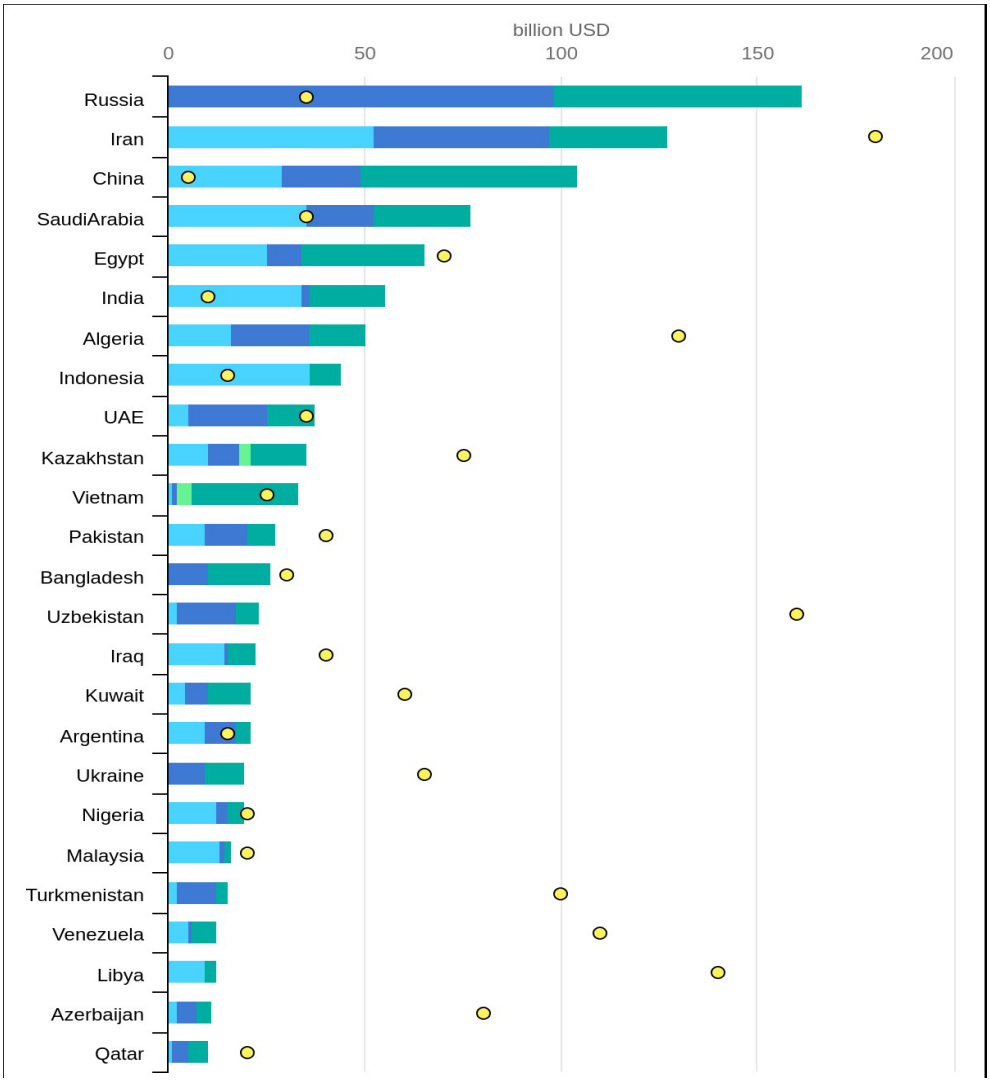

المصدر: IEA (2023), Value of fossil-fuel subsidies by fuel in the top 25 countries, 2022, IEA, Paris https://www.iea.org/data-and-statistics/charts/value-of-fossil-fuel-subsidies-by-fuel-in-the-top-25-countries-2022, Licence: CC BY 4.0

ومن المهم لفت الانتباه إلى تباين تقديرات الدعم في ليبيا بشكل كبير باختلاف المصادر، فوفقا لتقرير للبنك الدولي، فإن فاتورة دعم الغذاء والطاقة في عام 2012، بلغ 11.5 مليار دينار بحسب نشرة مصرف ليبيا المركزي للربع الرابع لسنة 2017[21]،

بينما قدر صندوق النقد الدولي دعم الكهرباء وغيرها بحوالي 14,8 مليار دينار، أي 13,8٪ [22] من الناتج المحلي الإجمالي.

أحد أخطر المشاكل المرتبطة بنظام الدعم هو أنه قد خلق بيئة خصبة للفساد في القطاع العام؛ صنعت شبكات متنفذة يصعب اختراقها ساهمت في عمليات تهريب وتسرب الوقود للسوق السوداء حيث يتم تهريب الوقود الليبي إلى مالطا وتونس ومصر والجزائر وإيطاليا والسودان، حيث كانت أسعار التجزئة للجازولين في ليبيا أقل من نصف السعر في معظم البلدان المجاورة وأقل من عُشر الأسعار المفروضة في إيطاليا، [23] وبحسب تصريحات لمسؤولين فإن حوالي [24] 30 إلى 40 بالمائة من الوقود الذي تنتجه وتستورده ليبيا يتم سرقته أو تهريبه، تشير تقديرات أن ليبيا تخسر مليارات الدولارات جراء عمليات التهريب، أفادت لجنة أزمة الوقود والغاز أن المهربين يبيعون محتويات ناقلة وقود بسعر 100 ألف دينار لكل 40 ألف لتر نفط، كذلك وجدت اللجنة المكلفة من المؤسسة الوطنية للنفط أنه من أصل 105 محطة مسجلة تتلقى شحنات وقود هناك 87 محطة غير عاملة[25]، و في سنة 2017 بلغت كلفة توريد المحروقات إلى السوق المحلية حوالي 3 مليارات، في حين أن دعم المحروقات للعام نفسه قد وصل إلى 4,2 مليار دينار، [26] مشكلة التهريب قد تكون أكبر مما تبدو عليه، حيث أن هذه العمليات ليست محصورة بمجموعات محلية من المهربين الهواة، حيث تشير التحقيقات الجارية حول بعض هذه العمليات، خصوصا تلك التي حقق فيها مفتشون إيطاليون، [27] وسميت بعملية النفط القذر (Dirty Oil) إلى أنه في عام 2017 ضمت صناعة تهريب الوقود الإجرامية 500 شخص يعملون في حوالي 20 شبكة إجرامية، كان لها نفوذ على غرفة التجارة المالطية الليبية، التي عملت بمساعدة كّتاب عدل وموظفون في وزارة الخارجية المالطية، التي تحايلت على تراخيص التصدير[28]، كما أفادت التحقيقات أن شركة سويسرية لتجارة النفط حصلت على ما يزيد عن 50 ألف طن متري من زيت الغاز من مصفاة الزاوية في ليبيا، من ربيع 2014 إلى صيف 2015 ،وفي المقابل حولت 11 مليون دولار لحساب شركة مالطية[29]، هذه التفاصيل وغيرها تشير بوضوح إلى تورط شبكات الجريمة المنظمة الدولية في عمليات التهريب وتغلغلها في البلاد، ما يعتبر في حد ذاته مشكلة أمنية واجتماعية وسياسية لها تبعات خطيرة، بغض النظر عن مجرد الخسائر المادية والاقتصادية الناجمة عنها، هذا غير تكلفة تدريب وتجهيز حرس الحدود لمكافحة هذه العمليات، التي تكبد الخزانة العامة مبالغ كبيرة.

ويجادل المطالبون بإصلاح سياسة الدعم، بأن السياسة الحالية للدعم قد أظهرت منذ

(29) المصدر السابق.

1971 عدم فعاليتها، حيث عززت هذه السياسة التهريب، وتسببت في نقص كميات الغاز والديزل خلال الأعوام الماضية، بالإضافة إلى الإسراف في الاستهلاك، واستنزاف موارد الدولة.

مقومات فشل ونجاح اصلاح الدعم

في دراسة شملت إجراء ما مجموعه 22 دراسة حالة إصلاح لسياسة الدعم، تغطي 28 فترة أو حلقة إصلاحية، من بينها تم تصنيف 12 منها على أنها ناجحة، و11 على أنها ناجحة جزئيا -غالبا بسبب الانتكاسات أو التنفيذ غير المكتمل –و5 على أنها غير ناجحة[30]، هذه الأرقام تشير إلى أن فقط ما معدله 42٪ من حالات الإصلاح حققت النجاح، بينما ما معدله 58٪ فشل في تحقيق أهدافه، أو لم يحقق أهدافه بشكل كامل، لا شك أن هذه الأرقام تدعو إلى التريث وإعادة النظر والتمحيص، قبل الإقدام على مثل هذه الخطوة الخطيرة.

ثقة الجمهور في السلطات يعتبر عاملا حاسما في نجاح وفشل هذه الإصلاحات، فالدراسات تشير إلى أنه حتى عندما يدرك الجمهور حجم المشاكل، وأوجه القصور التي تنتج عن سياسات دعم الطاقة، فإنه في كثير من الأحيان ليس لديه ثقة كبيرة في أن الحكومة ستستخدم الوفورات الناتجة عن إصلاح الدعم لصالح مشروعات تحقق رفاه المجتمع، ويتأكد هذا بشكل خاص في البلدان التي لها تاريخ من الفساد المستشري على نطاق واسع، وتفتقر إلى الشفافية في إدارة السياسة العامة، وتتسم بعدم الكفاءة، بل والفوضى في سياسات الإنفاق العام، ولعل نتائج استطلاعات الرأي تُظهر بوضوح عدم ثقة الجمهور في ليبيا في نزاهة مؤسسات الدولة، فحوالي 89٪ ترى أن الفساد سائد ومنتشر بدرجة كبيرة أو متوسطة على مستوى مؤسسات الدولة الوطنية،[31] ورغم وجود دراسة لوزارة الاقتصاد في فبراير 2013 ،قامت جامعة طرابلس بتحليل نتائجها 2013، شملت مسحاً على عينة مكونة من931 مواطناً يعيشون في 25 مدينة، ووجدت أن حوالي 70٪ من المشاركين يؤيدون سياسة إلغاء الدعم، واستبداله بالتحويلات النقدية وفقا لتقرير للبنك الدولي[32]، إلا أنها قديمة وجرت في فترة كانت أجواء التفاؤل بنتائج ثورة 17 فبراير لاتزال إيجابية، وفي استطلاعات أخرى أجريت في وقت قريب ، رفض أغلب المشاركين رفع الدعم وإلغائه،[33] عند انعدام

(30) Clements, Benedict J., et al. Energy Subsidy Reform : Lessons and Implications, International Monetary Fund, 2013. ProQuest Ebook Central, http://ebookcentral.proquest.com/lib/istanbul-ebooks/detail.action?docID=1587841.

(31) الباروميتر العربي – الدورة السابعة ليبيا: تقرير استطلاعات الرأي العام، أكتوبر 2022. www.arabbarometer.org.

(32) Abdelkrim Araar, Nada Choueiri, Paolo Verme, The Quest for Subsidy Reforms in Libya.

(33) استطلاع اطلع عليه الباحث دون أن يتسنى له التأكد من مصدره.

ثقة الجمهور يسود اعتقاد بأن جماعات المصالح القوية ستستفيد، وأن الفساد السياسي وعدم الكفاءة من شأنه أن يقوض الإصلاح.

إلغاء الدعم له تبعات على ذوي الدخل المحدود ليست بالسهلة، فمن الممكن أن يكون لزيادات أسعار الطاقة تأثير سلبي كبير على الدخل الحقيقي للفقراء، سواء من خلال ارتفاع تكاليف الطاقة للطهي، والتدفئة، والإضاءة، والنقل الشخصي، أو من خلال ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأخرى بما في ذلك الغذاء، وهذا اعتبار مهم بالنسبة للبلدان التي لا تملك شبكة أمان اجتماعي تعمل بشكل جيد، وقادرة على حماية الفقراء بشكل فعال من التأثير السلبي لارتفاع أسعار الطاقة[34]، لا شك أن رفع الدعم سيؤثر بشكل مباشر في ميزانية الأسر الليبية قد تصل إلى 30٪ من نفقاتها، وبالتالي يجب مراعاة هذا الأمر، سواء باستبدال الدعم بتحويلات نقدية، أو استخدام منظومة البطاقات الذكية، أو رفع الحد الأدنى للمرتبات بشكل منطقي يعوض رفع الدعم، بالإضافة لمراعاة العدالة في التوزيع. حسب دراسة للبنك الدولي فإن السيناريو المتوقع في حال رفع الدعم بشكل كامل عن منتجات الطاقة في ليبيا، هو ارتفاع معدلات الفقر من 14,4٪ إلى 30,4٪[35] وعليه فإن خطة رفع الدعم يجب أن تكون مدروسة بشكل وافي، وأن تكون قائمة على أبحاث ميدانية اقتصادية واجتماعية. وقد تنشأ معارضة إصلاح الدعم أيضا من مجموعات مصالح محددة، تستفيد من الوضع الراهن، ويمكن للمجموعات ذات الصوت السياسي التي تستفيد من الإعانات أن تكون قوية وجيدة التنظيم، ويمكنها أن تعرقل الإصلاحات[36].

كذلك توقيت تنفيذ الإصلاح مهم جدا بالنسبة لنجاحه، فالإصلاح بهذا البعد يجب أن يتم تنفيذه عندما ينمو الاقتصاد، ولا يتوقع حدوث أزمة في المستقبل القريب[37] ،حيث تكون المقاومة العامة لإصلاح الدعم أقل عندما يكون النمو الاقتصادي مرتفعا نسبيا والتضخم منخفضا، بينما ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع معدلات البطالة، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية السلبية؛ يجعل من احتواء التكاليف المالية لرفع الدعم تحديًا صعبًا[38].

(34) Clements, Benedict J., et al. Energy Subsidy Reform.

(35) Abdelkrim Araar, Nada Choueiri, The Quest for Subsidy Reforms in Libya

(36) Clements, Benedict J., et al. Energy Subsidy Reform.

(37) Zahra Zarepour, Natascha Wagner, Cash instead of subsidy: Assessing the impact of the Iranian energy subsidy reform on households,Energy Policy, Volume 168,2022,113145,ISSN 0301-4215,https://doi.org/10.1016/j.enpol.2022.113145.https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0301421522003706

(38) Clements, Benedict J., et al. Energy Subsidy Reform.

شكل رقم(3) مزاحمة تكاليف الدعم الإنفاق العام على التنمية

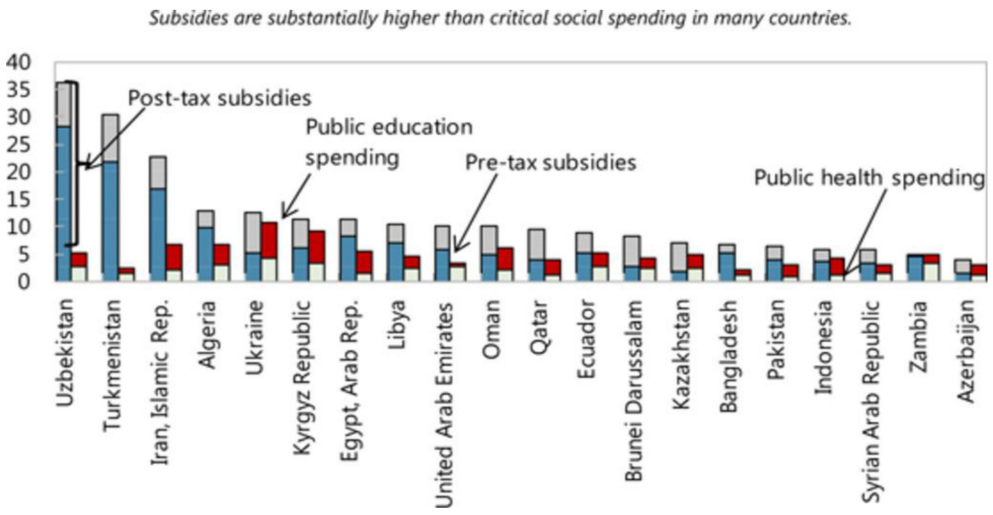

المصدر: Clements, Benedict J., et al. Energy Subsidy Reform : Lessons and Implications. International Monetary Fund, 2013. ProQuest Ebook Central, http://ebookcentral.proquest.com/lib/istanbul-ebooks/detail.action?docID=1587841.

الدروس المستخلصة من التجارب السابقة توضح أن إصلاحات دعم الطاقة تنجح عندما تعالج العقبات التي تعترض الإصلاح، وأهمها: عدم التواصل مع الجمهور وتقديم معلومات وافية متعلقة بالدعم، انعدام الثقة في الحكومة، المخاوف بشأن التأثير الضار لإصلاح الدعم على الفقراء؛ المخاوف بشأن التأثير على التضخم والقدرة التنافسية، ضعف مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل: انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. كانت معظم الإصلاحات الناجحة جيدة التخطيط، واستندت إلى استراتيجية إصلاحية واضحة، في «إيران» -على سبيل المثال- تضمن إصلاح دعم الوقود في عام 2010 أهدافاً واضحة، وإجراءات تعويضية، وجدولاً زمنياً للإصلاح، سبقته حملة علاقات عامة واسعة النطاق، وتم فتح حسابات بنكية لأغلب المواطنين قبل الإصلاح، وتم إيداع التحويلات النقدية التعويضية في هذه الحسابات قبل تطبيق الزيادات في الأسعار[39]، وفي «ناميبيا» أيضا، قامت السلطات بتخطيط شامل، بما في ذلك إجراء مشاورات واسعة النطاق مع المجتمع المدني، ووضع خطة جيدة الصياغة؛ تضمنت إدخال آلية لتعديل أسعار الوقود، وتقديم إعانات مالية موجهة لأولئك الذين يعيشون في المناطق النائية. كذلك يتطلب تصميم استراتيجية شاملة لإصلاح الدعم معلومات عن

(39) CLEMENTS, B, Energy subsidies: How large are they,

التأثير المحتمل للإصلاحات على مختلف أصحاب المصلحة، وتحديد التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار السلبية[40]، ففي «غانا» عام 2005، كلفت الحكومة بإجراء تحليل مستقل للفقر والآثار الاجتماعية؛ لتقييم الفائزين والخاسرين من دعم الوقود وإلغاء الدعم، وكان ذلك أساساً مهماً للتواصل بشكل مقنع حول ضرورة الإصلاح، وتصميم السياسات الرامية إلى الحد من تأثير ارتفاع أسعار الوقود على الفقراء، وينبغي كذلك دعوة أصحاب المصلحة للمشاركة في صياغة استراتيجية إصلاح الدعم، فقد أثبت هذا النهج القائم على التشاور مع أصحاب المصلحة نجاحه في عدد من البلدان، ففي «كينيا» واجهت زيادات تعريفة الكهرباء صعوبات كبيرة في بداية عملية الإصلاح، وتم التغلب على هذه المشكلات بعد مفاوضات مكثفة مع أصحاب المصلحة، خاصة مع كبار المستهلكين،[41] من الممكن أن تساعد حملة إعلامية طويلة المدى في توليد دعم سياسي وشعبي واسع النطاق، وينبغي القيام بها طوال عملية الإصلاح، وقد توصلت مراجعة لتجارب إصلاح الدعم إلى أن احتمالية النجاح تضاعفت ثلاث مرات تقريبًا، مع الدعم الشعبي القوي، والحملة الإعلامية الاستباقية[42]. كذلك يعد ضمان الشفافية عنصرًا أساسيًا في استراتيجية التواصل الناجحة، فمن المهم الإفصاح عن حجم الدعم وكيفية تمويله، بما في ذلك في البلدان المصدرة للنفط، حيث يتم تقديم الدعم ضمنيًا ولا يظهر في الميزانية، أو يتم تسجيله كنفقات ضريبية، فمثلا «النيجر» بدأت في تسجيل دعم الوقود بشكل واضح في الميزانية، كذلك تنشر كل من «غانا» و«جنوب إفريقيا» بانتظام مثل هذه التفاصيل المتعلقة بالمنتجات البترولية على مواقعها الإلكترونية الحكومية، وفي وسائل الإعلام الوطنية[43].

قراءة تحليلية لبعض التجارب السابقة

خطة 2008 لإصلاح الدعم في موريتانيا : كان الاقتصاد الكلي في «موريتانيا» منذ بداية القرن الحالي متقلبا إلى حد ما، وبعد اكتشاف النفط في عام 2006 شرعت السلطات في التوسع المالي، ووصلت نسبة الدين العام من الناتج المحلي إلى ٪125 وتراوح نمو الناتج المحلي الإجمالي بين ٪11,4 سنة 2006، و(1.2-)٪ سنة 2009، وكما تضررت موريتانيا بشدة من عدة موجات جفاف، ومن الارتفاع الحاد في أسعار الوقود والغذاء، وعندما تبين خلافا للتوقعات، أن اكتشاف النفط كان ضئيلا للغاية،

(40) المصدر السابق

(41) Graham, C. (1998). Private Markets for Public Goods: Raising the Stakes in Economic Reform ((Washington: World Bank).

(42) International Monetary Fund (2011). Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, World Economic and Financial Surveys (Washington).

(43) CLEMENTS, B, Energy subsidies: How large are they,

أصبح من الواضح أن تمويل هذه النفقات لم يكن مستداما، وقد أدت الزيادات الكبيرة في أسعار الوقود والأغذية الدولية في عامي 2008 و 2011 إلى زيادة الضغوط المالية، كما أن البيانات أظهرت أن أغنى ٪40 من الأسر استولت على نحو ٪80 من إجمالي دعم الطاقة، مما أدى إلى اتساع فجوة التفاوت في الدخل،[44] ونتيجة لكل ما سبق، أصبح إصلاح الدعم حجر الزاوية في استراتيجية التكيف المالي التي انتهجتها الحكومة، إلا أن محاولة إصلاح دعم الطاقة في عام 2008 باءت بالفشل، حيث قامت الحكومة في أواخر يونيو 2008 برفع أسعار المنتجات البترولية إلى ٪20 ،ولم يصاحب تنفيذ هذه الخطة أي حملة إعلامية واضحة المعالم للتواصل مع المجتمع، ولم يتم اتخاذ تدابير تخفيفية للحد من آثار الخطة على الفئات الفقيرة من المجتمع، مما أثار موجة من الاحتجاجات؛ ما ساهم في خلق مناخ من عدم الاستقرار السياسي، الذي بلغ ذروته في انقلاب عسكري في أغسطس 2008، وعُلّقت الإصلاحات وألغيت الزيادة في أسعار المنتجات البترولية؛ ما تسبب في خسائر فادحة لشركات توزيع الطاقة الخاصة؛ ما أدى إلى فشل خطة 2008 لإصلاح الدعم في «موريتانيا»، إلا أن الحكومة بعد أن استقرت الأوضاع السياسية، أعادت تنفيذ خطة إصلاح الدعم، بعد أن استفادت من أخطاء الخطة الماضية وحاولت تلافيها، خصوصا في ما يتعلق بالتدابير التخفيفية، حيث أقرّت تدابير إغاثة طارئة للتخفيف من تأثير ارتفاع أسعار الوقود والجفاف على الفقراء، بلغت قيمتها حوالي 40 مليار أوقية (3,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وكانت الأكبر من حيث الناتج المحلي الإجمالي بين مستوردي النفط في المنطقة.[45]

خطة إيران **2010** لإصلاح الدعم: عندما اقتربت أسعار النفط العالمية من 150 دولارًا أمريكيًا للبرميل الواحد، وتراوحت أسعار البنزين عالميا في حدود الدولارين لكل لتر، كان السعر المحلي الإيراني لكل لتر من البنزين 0,10 دولارًا أمريكيًا، الأمر الذي جعل إيران واحدة من الدول ذات أعلى استهلاكا للطاقة في العالم، في حين كانت صادرات النفط تتراجع، و كانت إيران تستورد كميات متزايدة من البنزين لتلبية الطلب المحلي، وكان الفارق الهائل في الأسعار يغذي التهريب إلى البلدان المجاورة، وإدراكاً لخطورة المشاكل؛ أطلقت السلطات المرحلة الأولى من برنامج إصلاح دعم الوقود المستهدف في ديسمبر 2010،[46] جعل هذا الإصلاح إيران أول دولة رئيسية مصدرة للطاقة، تقوم بتخفيض الدعم بشكل كبير، وتضع في مقابله برنامج تحويلات نقدية للأسر، الإصلاحات خططت لزيادة الأسعار المحلية على مدى خمس سنوات إلى ٪90 من الأسعار العالمية، كما أودعت السلطات تحويلات نقدية في حسابات مصرفية جديدة للأسر، حيث فتح ما يقرب من 16 مليون حساب مصرفي

(44) Clements, Benedict J., et al. Energy Subsidy Reform

(45) المصدر السابق

(46) المصدر السابق

جديد؛ لضمان حصول الأسر المؤهلة على التحويلات[47]، وتقوم الحكومة الإيرانية بتحويل 40,500 ريال إيراني للشخص الواحد شهريًا إلى الحساب البنكي لأرباب الأسر، الذين قاموا بالتسجيل في برنامج التحويل النقدي[48]، هذه التحويلات النقدية تم تمويلها من إيرادات ارتفاع أسعار المنتجات البترولية، كما تم تخصيص جزء من هذه الإيرادات للشركات للمساعدة في تقليل تكاليف استخدام الطاقة، وبالتالي تخفف من الارتفاع المتوقع لأسعار المنتجات نتيجة زيادة تكاليف الطاقة، وخلافاً للبلدان الأخرى، كان الإصلاح في «إيران» مدفوعاً بالحاجة إلى استخدام مواردها الهيدروكربونية القيمة بشكل أكثر إنتاجية، وليس بالحاجة إلى تقليل العبء المباشر للإعانات على الميزانية[49]،الهدف من إصلاح الدعم هو استكمال حزمة إصلاحات هيكلية أكبر، شملت أيضًا إصلاحات القطاع المالي والضرائب؛ لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد. بعض الدراسات وجدت لإصلاح الدعم تأثيرا سلبيا كبيرا على استهلاك الأسر، مما يعني أنه من الناحية العملية لم يتمكن التحويل النقدي من التعويض بشكل كامل عن التداعيات السلبية لخفض الدعم، إذ تراوح انخفاض الاستهلاك بين 6,5 و 9٪. وكانت لنفقات الملابس والصحة والمصروفات الأخرى (التعليم والاستثمار) الحصة الأكبر من هذه التداعيات السلبية، على العكس من ذلك، فإن الأسر التي يقل دخلها عن متوسط الدخل، أو تلك التي تعتمد بشكل كبير على التحويلات النقدية، لم تشهد أي انكماش في استهلاكها، أي أن الأثر السلبي للإصلاح لم يتم توزيعه بشكل متجانس بين السكان، كما انكمشت فجوة التفاوت في الدخل بشكل كبير، علاوة على ذلك أدى التحويل النقدي إلى تخفيف حدة الفقر بشكل كبير، سواء بالقيمة المطلقة أو النسبية، من ناحية أخرى من جهة تكوين رأس المال البشري، تظهر تدابير إعادة التوزيع التي اتخذتها الأسر بوضوح انخفاضا في إنتاج رأس المال البشري، وحدثت التعديلات في إنفاق الأسر بشكل رئيسي في الغذاء والصحة والتعليم؛ ما يجعل حجم التأثيرات السلبية التراكمية طويلة المدى صعبة التقدير.[50]

كلمة بخصوص إصلاح الدعم في ليبيا

مشروع إلغاء الدعم ليس بالجديد، فالإدارة الليبية بدأت بالفعل في رفع أسعار الوقود والديزل والكهرباء عام 2005، ورفعت الدعم عن بعض المنتجات الغذائية بشكل كامل، وبحلول عام 2007، كانت ثلاثة منتجات غذائية فقط لا تزال مدعومة، الدقيق، والأرز، والسميد[51].

(47) International Monetary Fund, IMF Country Report No. 13/151, May 2013.

(48) Zahra Zarepour, Natascha Wagner, Cash instead of subsidy

(49) Clements, Benedict J., et al. Energy Subsidy Reform

(50) Zahra Zarepour, Natascha Wagner, Cash instead of subsidy

(51) Abdelkrim Araar, Nada Choueiri, The Quest for Subsidy Reforms in Libya

وتوجد مجموعة من المقترحات المختلفة لإصلاح سياسة الدعم، منها: إصدار بطاقات ذكية للمواطنين الليبيين، تحتوي على بياناتهم الشخصية لشراء كمية محدودة، تكفي احتياجاتهم الأساسية بالأسعار المدعومة، أو تحويلات نقدية للمواطنين تعوض ارتفاع أسعار الوقود، وبغض النظر عن الخطة المقترحة، فإن إطارها العام يجب أن يراعي مجموعة من الاعتبارات، أولها تأثير رفع الدعم على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وخصوصا التضخم، حيث إن أسعار الطاقة تؤثر في تكلفة طيف واسع من المنتجات بشكل مباشر؛ وعليه يجب مراعاة الأعمال وخصوصا الصغيرة منها، من خلال إجراءات ومحفزات قد ترتبط بمستوى أداء معين؛ تفاديا للفساد والهدر والاستغلال السيئ لهذه المحفزات، من المهم كذلك مراعاة التدرج في تنفيذ الخطة، ليس فقط التدرج في رفع الأسعار، بل وفي آليات إلغاء الدعم؛ كالبدء في رفع الدعم عن المنتجات الأقل استهلاكا من قبل الجمهور، مع مراعاة التوازن في مسألة التدرج حتى لا ينتقل إلى مستوى الهدر في الوقت والجهد، كما أن الأدوات والقدرات الإدارية المتاحة يجب أن توضع في الحسبان عند إقرار أي خطة لرفع الدعم؛ لأن تبني خطة لا تستوعبها الإمكانيات المتوفرة لن تؤدي إلا إلى المزيد من هدر موارد الدولة على لجان وآليات لا تنتج شيئا، كذلك وعي الجمهور وقناعته بخطورة سياسة الدعم؛ يمثل داعما اجتماعيا وسياسيا مهما لإصلاح برنامج الدعم، حيث أظهرت التجارب الدولية أن رسم حملة إعلامية، تشرح للجمهور أهمية إصلاح سياسة الدعم وعوائد هذا الإصلاح على الفرد والمجتمع، وتوضيح الجدول الزمني لهذا الإصلاح، وإرسال رسائل واضحة تطمئن الجمهور أنه لن يكون كبش فداء لهذه العملية، هو شرط أساسي لنجاح خطة الإصلاح المنشودة.

خلاصة:

بعد الاطلاع على التجارب السابق ذكرها وتحليل نتائجها، وما قد يعتبر مقومات فشل ونجاح، فإنه علينا أن نخلص إلى أن اتخاذ خطوة إصلاح الدعم ليست بالخطوة السهلة، وأن عملية الإصلاح محفوفة بالمخاطر، وقد تكون تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خطيرة، ويصعب تداركها، فالطاقة تعتبر عنصرا أساسيا في كل اقتصاد، ومن المرجح أن يضرب التلاعب بسعرها قلب الاقتصاد، حيث ترتبط أسعار الطاقة ارتباطا وثيقا بالجوانب الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة في حالة البلدان المصدرة للنفط مثل ليبيا، حيث أسس الاقتصاد بطريقة جعلته مدمناً على المدى الطويل على أسعار الطاقة المنخفضة؛ ولذلك فإن تنفيذ الإصلاح مع افتراض الاستقرار الهيكلي الشامل لعوامل الاقتصاد الأخرى، يكون عرضة لتوقعات خاطئة وغير دقيقة،[52] إلا أنه في نفس الوقت استمرار الوضع الحالي من استنزاف وهدر غير

(52) Zahra Zarepour, Natascha Wagner, Cash instead of subsidy

محدود للموارد، واستشراء الفساد والجريمة المنظمة التي تتغذى على فوضى الدعم دون رقيب، وتراكم العجز في الميزانية، وضياع المليارات التي من المفترض أن تنفق في البنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية، هو أيضا غير مقبول، و ستكون تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خطيرة ويصعب تداركها؛ لذلك يجب أن تقوم عملية الإصلاح على دراسات نظرية وميدانية عميقة، تتكاتف فيها مختلف المؤسسات العلمية والحكومية والمدنية، وتقف خلفها إرادة حقيقية يدعمها حوار مجتمعي، ويسبقها قبل كل شيء إصلاح سياسي شامل، كذلك يجب أن تصاحب عملية التنفيذ آلية واضحة للتقييم، والمراجعة، والتصحيح، بشكل مستمر، تشرف عليها جهة مستقلة يتم تكوينها بالتوافق، تستعين بلجان فنية وعلمية تكون بعيدة عن التجاذبات السياسية، وبلا شك فإن الوضع السياسي الراهن، والأداء والتكوين والوضع الحالي للمؤسسات التنفيذية والتشريعية والسيادية، غير مهيأ على الإطلاق لهذه العملية المهمة والخطيرة، والبدء في عملية الإصلاح دون وجود مؤسسات مهيأة يعد مخاطرة غير مأمونة العواقب، ولكن في نفس الوقت عدم البدء في عملية الإصلاح، لا يعني أن نقف متفرجين على الوضع الحالي، حيث يمكن الشروع في بعض الإجراءات المؤقتة، التي من شأنها التخفيف من هدر موارد الدولة، منها على سبيل المثال لا الحصر: إصدار بطاقات ذكية للأسر للتزود بالوقود في حدود حاجاتها الأساسية، وبهذه الطريقة نخفف من الاستعمال غير المحسوب، وكذلك نضمن اقتصار الدعم على المواطنين، بينما يتحمل السواح و الوفود الزائرة الأسعار غير المدعومة، إلى وغيرها من التدابير المؤقتة حتى تتهيأ ظروف سياسية، واجتماعية، واقتصادية، مناسبة لعمليات إصلاح شاملة.

المراجع الإنجليزية:

1- Abdelkrim Araar, Nada Choueiri, Paolo Verme, The Quest for Subsidy Reforms in Libya, Policy Research Working Paper 7225, World Bank Group, Poverty Global Practice Group March 2015. http://econ.worldbank.org.

2- Arze del Granado, F. J., Coady, D., & Gillingham, R. (2012). The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries. World Development, 40(11), 2234-2248. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2012.05.005

3- BuShehri, M. A. M., & Wohlgenant, M. K. (2012). Measuring

the welfare effects of reducing a subsidy on a commodity using micro-models: An application to Kuwait's residential demand for electricity. Energy Economics, 34(2), 419-425. https://doi.org/10.1016/j.eneco.2011.08.001

4-CLEMENTS, B., COADY, D., FABRIZIO, S., GUPTA, S., & SHANG, B. (2014). Energy subsidies: How large are they and how can they be reformed? *Economics of Energy & Environmental Policy*, *3*(1), 1–18. http://www.jstor.org/stable/26189261

5- Clements, Benedict J., et al. Energy Subsidy Reform : Lessons and Implications, International Monetary Fund, 2013. ProQuest Ebook Central, http://ebookcentral.proquest.com/lib/istanbul-ebooks/detail.action?docID=1587841.

6- Dzul Hadzwan Husaini, Hooi Hooi Lean, Chin-Hong Puah, A.M. Dyg Affizzah,

7-Economic Analysis and Policy, Energy subsidy reform and energy sustainability in Malaysia, Volume 77,2023,Pages 913-927,ISSN0313-5926,https://doi.org/10.1016/j.eap.2022.12.013.

8- FAISAL MEHMOOD MIRZA, KHALID WALEED AND ABRE-REHMAT QURAT-UL-ANN, "WELFARE IMPLICATIONS OF ENERGY SUBSIDY REFORMS UNDER THE IMF STABILIZATION PROGRAM: THE CASE OF HOUSEHOLD SECTOR IN PAKISTAN", Pakistan Economic and Social Review Volume 60, No. 2 (Winter 2022), pp. 221-249

9- Graham, C. (1998). Private Markets for Public Goods: Raising the Stakes in Economic Reform (Washington: World Bank).

https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.FE.ZS?locations=LY&most_recent_year_desc.

10- IEA (2023), Value of fossil-fuel subsidies by fuel in the top 25 countries, 2022, IEA, Paris- https://www.iea.org/data-and-statistics/charts/value-of-fossil-fuel-subsidies-by-fuel-in-the-top-25-countries-2022, Licence: CC BY 4.0

11- International Monetary Fund, IMF Country Report No. 13/151, May 2013, Prepared By Joshua Charap, LIBYA SELECTED ISSUES Approved By Middle East and Central Asia Departmenthttps://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.FE.ZS?location.

12- Lorenzo Bagnoli."The Smuggling of Fuel from Libya to Europe"Nomos Verlagsgesellschaft mbH & Co. KG, 2022. doi:10.5771/9783748935940-309.

13-Mohamed Ataieb, Ahmad Hmouma, "Fuel Subsidy Reform in Libya: Policy Options and Analysis", Quest Journals Journal of Research in Humanities and Social Science Volume 2 ~ Issue 12 (2014) pp: 83-88 ISSN(Online) : 2321-9467, http://www.questjournals.org.

14-OECD (2015), Update on recent Progress in Reform of Inefficient Fossil Fuel Subsidies that Encourage Wasteful Consumption, https://www.oecd.org/fossilfuels/publicationsandfurtherreading /updateprogressreformfossilfuelsubsidiesg20.

15-Tanya Leila Shaar❖ and Rafael Leal-Arcas, "Fuel subsidy reform, decentralized electricity markets and renewable energy trade: evidence for a successful energy transition in the Middle East and North Africa Region" Journal of World Energy Law and Business, 2023, 16, 112–126 doi: 10.1093/jwelb/jwac038.

16- Zahra Zarepour, Natascha Wagner, Cash instead of subsidy: Assessing the impact of the Iranian energy subsidy reform on

households,Energy Policy, Volume 168,2022,113145,ISSN 0301-4215,https://doi.org/10.1016/j.enpol.2022.113145.https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0301421522003706

المراجع العربية:

1-**الباروميتر العربي - الدورة السابعة ليبيا: تقرير استطلاعات الرأي العام، أكتوبر** www.arabbarometer.org.2022

2-**عبدالله حامد الحاسي، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا :الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، أعد هذا التقرير بالشراكة بين وكالة** GIZ **والإسكوا، ساحة رياض الصلح، بيروت، لبنان.**

3-**مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء النشرة الاقتصادية، المجلد** 60، **الربع الرابع** https://cbl.gov.ly/micifaf/2022/08 -1.pdf 2020.

4-**مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء النشرة الاقتصادية، المجلد** 57، **الربع الرابع** 2017، https://cbl.gov.ly/micifaf/2022/08/ 2017.pdf

.

ندوة: أسباب تعثر المسار الديمقراطي في ليبيا وشروط تصحيحه

نظم المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات في الـ 25 من مايو 2024 ندوة تحت عنوان: أسباب تعثر المسار الديمقراطي في ليبيا وشروط تصحيحه، جاءت هذه الندوة في إطار البرنامج الثقافي والتوعوي الذي تبناه المركز منذ تأسيسه.

أُفتتح رئيس المركز أ. السنوسي بسيكري الندوة بمقدمة ذكر فيها أهمية وحيوية مناقشة المسار الديمقراطي في ليبيا، وأسباب التعثر واشتراطات تصحيحه، وإمكانية دفع العجلة من جديد الى الأمام مرة أخرى. معربا عن أسفه، في أن الآمال كانت معقودة بعد مرحلة طويلة من الاستبداد، أن تنتقل ليبيا إلى تأسيس مؤسسات تعزز التحول الديمقراطي، وتتطور معها الثقافة الداعمة لهذا التحول على المستوى المجتمعي، لولا أن هناك انحرافا وقع، كما طرح «بسيكري «عددا من الأسئلة في مستهل الندوة حول أسباب تعثر الانتقال الديمقراطي في الحالة الليبية، منها: هل الأسباب تكمن في عدم الاستقرار الأمني؟ أم في الظروف الاجتماعية والثقافية؟ وهل التاريخ والجغرافيا لهما علاقة بهذا التعثر؟

شارك كل من د. مصطفى اخشيم، و د. عارف التير كمتحدثين رئيسيين، كما حضر الندوة نخبة من الخبراء والمتخصصين في مجال العلوم السياسية، وعدد من النشطاء والمهتمين بالشأن السياسي العام.

ناقشت الندوة ثلاثة محاور:

المحور الأول: الانتقال الديمقراطي: تعريفه وشروطه ومقوماته وضماناته.

مفاهيم ودلالات:

ناقش المحور الدكتور مصطفى خشيم، وهو عضو بهيئة التدريس بجامعة طرابلس، له أكثر من 25 مؤلفا في العلوم السياسية، العديد منها يتعلق بليبيا، من بينها كتاب: تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة.

ذكر خشيم أن المحور الأول يتعلق بالمفاهيم، وكل مفهوم له مدلوله، ومن أبرز المفاهيم: الانتقال الديمقراطي، والذي يشير إلى عملية انتقال من نظام حكم إلى نظام حكم آخر، بصرف النظر عن النتيجة، فقد يكون النظام الجديد ديمقراطيا أو غير ديمقراطي أو شبه ديمقراطي ، أما ما يعلق بالتحول الديمقراطي ، فهو يشير إلى مفهوم عملية تغيير من نظام سياسي الى نظام آخر ،غير أن التحول يركز على التغييرات السياسية والثقافية المترتبة على هذه العملية، وبالتالي فهي أقرب

الى وصفها بأنها عملية أكثر منها نتيجة، كما عقد خشم مقارنة بين الانتقال والتحول قائلا : أن الانتقال والتحول بينهما اشتراك واختلاف، فهما يشتركان في عملية التغيير السياسي من خلال إرادة شعبية، ووجود قيادة سياسية ملتزمة ببناء نظام ديمقراطي، ويختلفان في التركيز على التغييرات السياسية والثقافية، فالتحول الديمقراطي من وجهة نظره ، يسعى الى تغييرات سياسية وثقافية، قد تأخذ وقتا أطول بالمقارنة بالانتقال الديمقراطي. مشيرا، إلى أن الانتقال الديمقراطي في ليبيا بالرغم مما اعترضته من عقبات وصعوبات وتحديات، إلا أن هناك بعض الإنجازات ينبغي الإشادة بها، منها: إجراء الانتخابات سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي في البلديات، وإن توقفت على المستوى الوطني في 2014، إلا أنها استمرت على مستوى البلديات. أيضا كتابة دستور جديد من قبل لجنة منتخبة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وفي حديثه عن مراحل التحول الديمقراطي في ليبيا، ذكر خشيم، أن ليبيا شهدت أربع مراحل في مسار التحول الديمقراطي : الأولى بدأت عام 2011 الى 2012، تميزت هذه المرحلة بحالة من عدم الاستقرار ،باعتبارها مرحلة مخاض الثورة، المرحلة الثانية من 2012 إلى 2014، تميزت بإجراء انتخابات برلمانيه لعام 2012 ، انتخب فيها المؤتمر الوطني العام، وكتبت مسودة الدستور الجديد للبلاد، المرحلة الثالثة مرحلة ما بعد مشروع الدستور 2014 ،2020 تميزت هذه المرحلة بانقسام سياسي حاد بين حكومتين، واحد ة في شرق البلاد والثاني في غربها ، أسفر عن صراعات مسلحة، وصفها البعض بالحرب الأهلية، الرابعة مرحلة المسار السياسي الجديد، حيث تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار عام 2020، وتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة ، حيث تم الاتفاق على تنظيم انتخابات رئاسيه وبرلمانية في ديسمبر 2021، غير أن ذلك لم يتحقق.

الثورات والانتقال الديمقراطي:

من جهته يرى الدكتور عارف التير، أستاذ العلوم السياسية في أكاديمية الدراسات العليا، وعميد مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية في أكاديمية الدراسات العليا جنزور. أن الانتقال الديمقراطي يولد من رحم الصراع، وعادة ما يرتبط بالثورات، ومثّل على ذلك بالثورة الأمريكية 1765 و1783. والثورة الفرنسية والتي استمرت من 1789 حتى 1799، وبداية ثورات الربيع في أوروبا 1848، خاصه ضد نظام الأقنان وبروز الاشتراكية في 1917، أو ما سُمي بربيع الشعوب أو ربيع الدول.

ولفت التير، إلى تصنيف « صامويل هنتجتون» لموجات الانتقال الديمقراطي، أو

الديمقراطية بصفة خاصة، حيث قسمها إلى ثلاث موجات: الأولى (1828–1926) اجتماعية اقتصادية، وكانت في إيطاليا وألمانيا وبروز الفاشية، الموجه الثانية (1943–1962) سياسية عسكرية، كانت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، شملت اليابان والهند كموجه ديمقراطية. الموجة الثالثة (1974–1990) تميزت بانتشار الديمقراطية في جنوب أوروبا وإسبانيا، واليونان، والبرتغال، وبعض دول أمريكا للاتينية، وعدد من دول آسيا. وأخيرا الموجة الرابعة التي تحدث عنها فوكوياما في كتابه النظام السياسي والانحطاط السياسي، التي بدأت في 2003 بالغزو الأمريكي للعراق وانهيار نظام صدام حسين.

مسارات معقدة:

في سياق متصل، أكد التير، على أنّ الانتقال الديمقراطي، عملية معقدة للغاية، تتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديده داخلية وخارجية، مصحوبة بمراحل جديدة، قد ترسيخ النظام الديمقراطي، وقد لا يترتب عليها قيام نظام ديمقراطي في مرحلة ما بعد الانتقال، وذلك في حالة حدوث ردة أو انتكاسة عن ذلك المسار.

وحول مسارات الانتقال الديمقراطي أوضح التير، أن مسار الانتقال قد يكون من أعلى الى أسفل، أي أن النخب السياسية أو الحاكمة تتوافق حول ضرورة القيام بإصلاحات، وانتقال ديمقراطي داخل النظام السياسي والدولة، كما حصل في إسبانيا والبرازيل، وقد يكون من أسفل الى الأعلى، عن طريق الثورات والاحتجاجات الشعبية، وقد يكون الانتقال باتفاق بين النخب الحاكمة والمعارضة، وبالتالي ينتج انتقال ديمقراطي سلس، وقد يكون معقدا مثل ما حصل في ليبيا، من خلال التدخل العسكري الخارجي.

أما يتعلق بالمسار الفكري، أشار التير، إلى أن خبرات تجرب الانتقال الديمقراطي، أكدت على أن طريقة الانتقال تؤثر على نوعيه وطبيعة النظام الديمقراطي الوليد، وبالتالي فرص احتمالات استمراره وترسيخه في مرحلة ما بعد الانتقال تعتمد على قدره وقوة النخب الحاكمة، أو النخب السياسية.

ولفت، إلى أن الانتقال الى المسار الديمقراطي لا يقتصر على إجراء الانتخابات، بل يشمل صياغة قواعد قانونيه حاكمة آمرة ملزمة للجميع، سواء أسمينها دستور أو وثيقة ...إلخ، مشددا، على ضرورة سيادة المؤسسات وبروز قوة الدولة وسيطرتها، أما ما يتعلق بالمسار العملي، فقد أكد التير على أن الانتقال الديمقراطي لا بد أن يحظى

برضى الناس حول هذه المسارات، التي غالبا ما تكون طويلة الأمد.

وختم التير حديثه ناقلا عن فوكوياما ما نصه « إن المراقبين الذين ينتقدون النتائج الفوضوية لهذه الانتفاضات، ويجادلون بأنها لا يمكن أن تقود على المدى البعيد الى نتائج ديمقراطية، يفشلون في تذكر مدى طول العملية الديمقراطية في أوروبا، وفوضتها وعبثها» ،وأضاف يجب أن ندرك حقيقة أن المسار الديمقراطي بما يحمله من انتخابات، وقواعد قانونية آمرة، وبما يحمله من أحزاب سياسية، وكيانات سياسية فاعلة، وبما يحمله من ثقافة سياسية يجب أن تجذر الوطنية والهوية، فهو بلا شك مسار صعب وطويل الأمد، ويحتاج إلى جهد كبير جدا.

عناصر التحول الديمقراطي:

وحول ملامح التحول الديمقراطي وعناصره، ذكر د. مصطفى خشيم أن أدبيات علم السياسة، وما نشره دليل الديمقراطية أن عمليه التحول الديمقراطي تعكس خمسة مسارات رئيسية: المسار الأول: الانتخابات سواء كانت وطنية، أو بلدية، أو محلية، مشيرا، إلى أن ليبيا شهدت انتخابات في 2012 و2014 إلى 2019 حيث أجريت انتخابات بلدية في غرب البلاد والجنوب، العنصر الثاني: أداء النظام السياسي الذي يشمل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والبلديات، أو بمعنى آخر الحكومة وفق المفهوم التقليدي. التي تمثل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، العنصر الثالث: المشاركة السياسية، وأضاف أن هناك ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية : ثقافة رعوية أو لامبالية، ثقافة سياسية تابعة، وثقافة سياسية مشاركة ، ولفت خشيم أن مشاركة الشعب الليبي الواسعة في انتخابات 2012 ، و2014 ،تدل على أن الليبيين قد انتقلوا من ثقافة المشاركة السلبية إلى المشاركة الإيجابية، العنصر الرابع : الثقافة السياسية ، والتي وصفها بأنها مشاعر الأفراد والجماعات تجاه النظام السياسي، أو اتجاه نظام الحكم الموجود في الدولة ،أو اتجاه الديمقراطية، وهذه المشاعر من وجهة نظره يمكن أن تستطلع، من خلال استبيانات للرأي العام ، العنصر الخامس: الحريات العامة، أو الحريات المدنية، ونوه خشيم ، بدليل الديمقراطية الذي يقيس التحولات الديمقراطية في البلدان المختلفة، ومن ضمنها ليبيا وفق هذه العناصر الخمسة .

في سياق متصل، ذكر خشيم أن دليل الديمقراطية تمكن من قياس العناصر الخمسة في الحالة الليبية، بالنسبة لعنصر الانتخابات، كانت النسبة في 2014 (2,25)، وفي 2022 كانت (صفر)، وبالنسبة لعنصر الأداء السياسي كانت النسبة 2014(2,5)، وفي 2022 (صفر)، عنصر المشاركة السياسية في 2014 (3,33) وفي2022 (3,89)، هذه النسبة المرتفعة من وجهة نظر خشيم قد ترجع إلى الانتخابات البلدية، أما ما يتعلق

بمؤشر الثقافة السياسية، كانت النسبة في 2014(3,63) ،وفي 2022(3,75)، أما ما يتعلق بالحريات المدنية 2014 (5,29) وذلك نتيجة لانتخابات المؤتمر الوطني ولجنة الدستور ، وفي 2022 تدنى إلى (2,62) ، وهذا يدل من وجهة نظر خشيم أن عملية التحول الديمقراطي تتميز بالديناميكية.

المحور الثاني: معوقات عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

الأستاذ السنوسي بسيكري رئيس المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، تساءل عن أسباب تراجع هذه النسب وفق دليل الديمقراطية، وكيف أنها تعطي دلالات سلبية، على وجود معوقات للتحول الديمقراطي في ليبيا، متوجها بسؤاله إلى الدكتور مصطفى خشيم عن معوقات التحول الديمقراطي، سواء أكانت سياسية، أو اقتصادية أو اجتماعية، أو لها علاقة بالتاريخ الليبي قديما أو حديثا، أو قد تكون لها علاقة بالجغرافيا الممتدة.

مؤشرات دولية:

ذكر خشيم أن دليل البلدان الرخوة أو الفاسدة، الذي تصدره مؤسسة صندوق السلام بالتعاون مع مجلة فورين بوليسي، قد حدد 12 معوقا للتحول الديمقراطي وجعل النسب من العشرة ، أولها: العامل الأمني المتمثل في عدم الاستقرار النسبة في 2012 (9) وتراجع في 2022 إلى (6,2) ، الثاني : انقسام النخب ، بالنسبة للأعيان في 2012 النسبة كانت (8) وفي 2022 أصبحت (7,8) ، الثالث: الشكاوى الجماعية من عامة الناس : كانت النسبة في 2014 (5,2) لترتفع في 2022 إلى (7,8) ، رابعا: الوضع الاقتصادي : كانت في 2014 النسبة (5,5) أصبحت في 2022 (5,1) بسبب إغلاقات النفط المتكررة . خامسا: التنمية غير المتوازنة: في 2014 كانت النسبة (7) و في 2022 أصبحت (5,9) بسبب اعتماد الدولة على النفط بشكل كبير، سادسا: الهجرة: ويقصد بها الهجرة بأشكالها المختلفة، سواء كانت هجرة داخلية أو هجرة غير شرعية، كانت النسبة في 2014 (3,9) وتفاقمت في 2022 لتصل إلى (8,6) ، سابعا : الشرعية : كانت في 2014 (8,1) أصبحت في 2022(9,4) ، ثامنا : تردي الخدمات العامة : كانت في 2014 (7,6) وفي 2022(7,7) ، تاسعا : حقوق الإنسان: كانت في 2014 (9) أصبحت في 2022 (8,8) ، عاشرا: اللاجئون : سواء داخل البلاد أو خارجها ، في 2014 كانت النسبة (5,1) تفاقمت في 2022 لتصل إلى (9,1)، الحادي عشر : الضغط السكاني : في 2014 كانت النسبة(5,9) أصبحت في 2022 (9,3) نتيجة لعمليات النزوح من الشرق والجنوب بسبب الاضطرابات الأمنية . الثاني عشر : التدخل الخارجي: النسبة مرتفعة

من سنة 2011 والنسبة لم تتراجع عن (9). جملة هذه الأسباب تعتبر معوقات للتحول الديمقراطي في ليبيا بحسب دليل الدول الرخوة أو الهشة.

وأضاف خشيم، أنه بالإضافة إلى هذه المتغيرات هناك أسباب أخرى تتعلق بالحالة الليبية خاصة منها: أن ليبيا تعاني من ضعف المؤسسات السياسية والأمنية والقضائية، إضافة إلى ذلك تعاني ليبيا من الصراعات الاجتماعية، وكذلك خطر الإرهاب الذي عانت منه ليبيا وخاصة في مدينة سرت، أيضا غياب ثقافة الديمقراطية، فبالرغم من التجربة التي خاضها الليبيون في العهد الملكي، إلا أن فترة الـ 40 عاما التي عاشتها ليبيا في ظل النظام الجماهيري أدت إلى غياب الثقافة الديمقراطية. أيضا صراع عدد من القوة السياسية على السلطة، وكذلك غياب الوعي السياسي، تفشي الفساد في جميع مؤسسات الدولة.

وأعرب عن أسفه، أن القوى السياسية ليست لديها الإرادة السياسية لإنجاز التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى ضعف المجتمع المدني، وانشار السلاح، وضعف سيادة القانون، وغياب ثقافة التسامح، كل هذه الأسباب تعتبر معوقات للتحول الديمقراطي في ليبيا.

خصوصية العوائق الليبية:

من جهته، لفت د. عارف التير إلى أنه لا يمكن تفسير التعثر الديمقراطي بعامل أو سبب واحد، فهناك العديد من الأسباب المتداخلة، بعضها جوهري، وبعضها ثانوي، وبعضها داخلي والبعض الآخر خارجي، وقد تكون بنيوية: اقتصاد أو اجتماع، ثقافة، تاريخ، دين. فهذه العوامل بحسب التير، يمكن أن نصفها بكتلة تتجمع لتعيق الدولة في مسيرة الانتقال إلى المسار الديمقراطي.

وبالإضافة إلى ما ذكره الدكتور خشيم، أضاف التير، أسباب أخرى اعتبرها معوقات للانتقال الديمقراطي وهي: تخلف الوعي السياسي، ويتمثل في غلبة الميول الإقصائية للبقاء في المشهد، سواء في مجلس النواب أو المجلس الأعلى للدولة، أو في المؤسسة العسكرية، وكذلك في الحكومتين. بالإضافة إلى انقسام المؤسسة السياسية وعدم شرعيتها، وارتهانها لشرعية الأمر الواقع، أيضا سوء إدارة المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وانقسام المؤسسة العسكرية والأمنية وضعف الأداء، كما أن هناك تحديات اقتصادية حاضرة بقوة، في ظل انتشار الفساد وسوء والإدارة، وعدم محاولة معالجة الخلل في بنية الاقتصاد الريعي، ليصبح الاقتصاد الوطني رهين تقلب أسعار النفط في العالم.

وشدد التير، على أن تحديات عدم الاتفاق على قواعد قانونية حاكمة، يعد أكبر مشكلة تواجه الانتقال الديمقراطي في ليبيا، وتتمثل في الفشل في صياغة الدستور، وعدم وجود أحزاب فاعلة، مؤكدا، أنه لا حياة سياسية بدون أحزاب، حتى ولو كانت ضعيفة. وفي حالة تم تغييب الأحزاب سيتصدر المشهد السياسي القبائل، والمسلحون، وستدخل البلاد في صراع مناطقي وجهوي، والسبب غياب مسارات تصريف هذا الصراع، بالإضافة إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني وسيطرة الدولة على تأسيسها وتوجهاتها. بالإضافة إلى ارتهان الأطراف الليبية للعامل الخارجي، وتدخل تلك الأطراف، في مسار المفاوضات الليبيةالليبية

مداخلات الحضور:

ولإثراء النقاش حول الموضوع نقل الأستاذ السنوسي بسيكري، رئيس المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، بعض ما يطرحه البعض من تفسيرات، حول أسباب تعثر التحول الديمقراطي في ليبيا ، كأن يقول البعض أن الفترة الملكية لم تسر بوتيرة منتظمة ومتراكمة في اتجاه التحول الديمقراطي، والدليل على ذلك ما أنتجته من حالة رخوه وهشة وضعيفة مؤسسيا ، فهي التي مهدت - بحسب ما يطرحه البعض - الطريق لتحكم العسكر في مفاصل الدولة، ودخول ليبيا في حقبة طويلة من الدكتاتورية، وهناك من يقول أن المجتمع الليبي بواقعه الراهن؛ بسبب ما مورس عليه من تجهيل ،أصبح عصيّاً عليه أن يتحول ديمقراطيا، خاصة وأن حقبة الأربعين سنة من النظام الجماهيري، قد كرست في عقول الناس نقيض كل ما له علاقة بالتحول الديمقراطي، واستدرك متسائلا : هل هذه الآراء قابلة للنقاش؟ وهل هي صحيحة؟ أما تحتاج إلى الرد؟ طالبا من المشاركين الإدلاء بآرائهم حول ما طرح، وما قدمه أيضا الدكتور خشيم والدكتور التير .

ذكر جمال الزوى أستاذ الإعلام والعلاقات الدولية، أنه يختلف بعض الشيء حول ما طُرح، وتحديدا حول التمييز بين هوية المرحلتين الانتقال والتحول ، قائلا: إذا أردنا أن نُسقط بعض النظريات المتخصصة على الوضع السياسي الراهن، مثل « نظرية الانتقال المجتمعي»، يمكن أن نكون في إطار عملية تحول، ويمكن أن نكون في مرحلة انتقال، إلا أن المصطلح الأجنبي ثابت في كلا الحالتين، لافتا إلى أن الإشكالية تتمثل في إمكانية الاتفاق على تعريف محدد، أو مقياس ثابت للانتقال الديمقراطي.

في سياق متصل، لفت الزوي إلى أن التحولات الديمقراطية التي حدثت في أوروبا ذاتها، تختلف من مجتمع لآخر ومن دولة الى أخرى، وأضاف ، أن مفهوم الديمقراطية في حد ذاته مفهوم إشكالي، ومن وجهة نظره لا يوجد مفهوم قياسي للديمقراطية يمكن الاحتكام إليه ، ، وبالتالي فإن الحديث عن التحول الديمقراطي في ليبيا له خصوصية ينبغي الوقوف عندها؛ وفقا للمعطيات الحاضرة، واستطرد قائلا : كنا نتوقع في 2011 أن تتحول الدولة من دولة توتاليتارية إلى دولة ديمقراطية وفقا لهذه المفاهيم ، لكن تفاجأنا أنه قد حصل هناك نوع من التراجع والانتكاسة، التي نخشى معها ظهور قوة استبدادية أخرى ،مشددا على أن هناك مخاطر تحيق بطموح الانتقال أو التحول الديمقراطي ، وهذه المخاطر يجب أن تدرس وفق المعطيات الحاضرة في ليبيا . وطرح الزوي تساؤلا هل نستطيع أن نوجد معيارا محددا، نستطيع من خلاله أن نحقق الانتقال الديمقراطي؟ وفيما يتعلق بأبرز المعوقات، ذكر الزوي، أن الانقسام في المؤسسات السياسية وعدم الاتفاق، يعتبر من أبرز معوقات التحول الديمقراطي، مستبعدا أن يتحقق التوافق، ومن ثم إجراء الانتخابات في ظل حالة الانقسام الحادة، في أغلب مؤسسات الدولة الحيوية.

من جهته يرى محمد الآغا، عضو هيئة تدريس بجامعة سبها، وعضو بهيئة صياغة الدستور، معقبا على الدكتور عارف التير، حول أهمية الدستور لتحقيق التحول الديمقراطي، أنه من غير الممكن السير في مسار التحول الديمقراطي طالما أن السلاح منتشر، مؤكدا ، أنّ السلاح يعد اليوم وسيلة مضمونة يستخدمها الفرقاء السياسيون للوصول إلى تحقيق مصالحهم، ودلّل على ذلك بالقول: أن هيئة صياغة الدستور لم تتعرض لأي مضايقات أو ضغوطات باستخدام السلاح؛ بخلاف الوزارات المختلفة ، مفسراً ذلك بأنّ من يحمل السلاح يدرك أن الدستور مجرد حبر على ورق، وأضاف ، ماذا يمكن أن يصنع الدستور في مواجهة السلاح، مشددا على أنه من المتعذر تحقيق التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في ظل غياب مأسسة المؤسسات الأمنية والشرطية، وكذلك القوات المسلحة. مؤكدا أن الدولة هي من ينبغي أن تحتكر القوة، حتى لا يكون السلاح مصدر تهديد للانتقال الديمقراطي. ولفت الأغا، إلى اتفاق الصخيرات الذي يتضمن 22 مادة تتعلق بالترتيبات الأمنية لم يتحقق منها شيء. وتساءل هل بالإمكان إبرام انتخابات، وتفعيل الدستور في ظل وجود مجاميع مسلحة لن تقبل في نهاية المطاف بنتائج العملية الانتخابية؟

من وجهة نظر عيسى التويجر، وزير التخطيط الأسبق، أن أهم المعوقات في طريق التحول الديمقراطي، هو عدم إدراكنا لمتطلبات التحول الديمقراطي، وتقيدنا بالشكليات بعيدا عن المضامين ، بالإضافة إلى غياب تصورنا لنتائج العملية الديمقراطية، وهذا لعله نتيجة ثقافة طويلة عاشها الشعب في ظل النظام السابق، أما العائق الثاني ، فيتمثل بحسب التويجر ، في الأطماع الشخصية، حيث اعتبره عائقا كبيرا تمظهر في طموحات بعض الشخصيات الليبية في الوصول الى السلطة، وتأسيس حكم عائلي جديد ، والتظاهر أمام وسائل الإعلام أنهم حريصون على الالتزام بالعملية الديمقراطية، وهم يريدون فقط من خلال هذه الانتخابات إما العودة الى الوراء أو الوصول الى حكم عائلي مستبد جديد، وهؤلاء مدعومون بقوى دولية حريصة على إيجاد ممثل لها يخلفون الطغاة الذين أطاحت بهم شعوبهم ، بعد تحولات ثورات الربيع العربي.

في سياق آخر، لفت التويجري إلى أن المبالغة في مكافئة أعضاء البرلمان وأعضاء المجلس الأعلى للدولة، إلى غيرها من المزايا سببت في تمسك هؤلاء بمناصبهم والتشبث بها البقاء أطول مدة ممكنة ، وتحولوا من عنصر فعال إلى عنصر يحافظ على مصالحه، وباتوا مع الوقت عقبة في سبل التحول الديمقراطي، وأضاف أن غياب التوافق على أهم القضايا التي تواجه المجتمع، ولم تحظ بحوار وطني، وصفها التويجر ، بعوامل النزاع ،تتمثل في : التهميش، والظلم الاجتماعي، وثقافة العنف، بحجة طلب الحلول العاجلة، مشيرا إلى أن النظام السابق اعتمد على شراء الذمم والولاءات، وزرع الفتن بين القبائل والمناطق ،وهذه الحالة من التهميش والانقسام والتنازع، لم يتم معالجتها لإنجاز التحول الديمقراطي؛ ولذلك نجد من وجهة نظر التويجر ، أنه لازالت هناك ميول قوية للانقياد لشخصية معينة ، وهذا ما حصل عندما تم الانقياد إلى شخصية معينة، تمكن من قيادة شباب الشرق لمهاجمة طرابلس، دون الوعي بالشعارات التي دفعتهم لهذا العدوان .

شدد محمد الشيخ، رئيس قسم العلوم السياسية بالأكاديمية الليبية: على أهمية ضبط المفاهيم والمصطلحات، معتبرا أن ثمت خلط كبير قد وقع فيما يتعلق بمصطلح الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، مؤكدا أن مرحلة الانتقال هي المرحلة التي تعقب أي نظام ديكتاتوري أو شمولي، وفي مرحلة الانتقال قد تقع انتكاسة، أما مرحلة التحول فهي مرحلة متقدمة، وليبيا من وجهة نظر الشيخ، لازالت تراوح في مرحلة الانتقال، بسبب الانتقال العنيف، وبحسب التجارب التي مرت بها الكثير من الدول، أن التغيير العنيف عادة لا يحقق التحول الديمقراطي، إلا بعد مدة طويلة ، ويمكن أن نمثل لمرحلة التحول التي تتسم بالنضج الديمقراطي ، ما حصل في المغرب

والأردن والبحرين ، فقد اتسمت مرحلة التحول الديمقراطي في هذه الدول بالقناعة بالعملية الديمقراطية، في عقول الحكام والنخب والشعوب سواء بسواء .

في سياق آخر، ذكر أن العامل الخارجي يعد من أبرز عوائق الانتقال الديمقراطي منذ بداية 2011 ، بل هو العامل الجوهري والأساسي في استعصاء عمليه الانتقال، بحسب الشيخ ، حيث تركزت مساهمته في إسقاط النظام وليس الدفع نحو الانتقال الديمقراطي، بعكس ما حصل في أوروبا الشرقية، أو ما سمي بالموجة الثالثة في اليونان ، وإسبانيا، وغيرها من دول أوروبا الشرقية، التي لعب فيها التدخل الخارجي دوراً مهماً في دمقرطتها.خاصة أن النخب السياسية والعسكرية في تلك الدولة كانت مؤهلة، ولديها الرغبة في الانتقال الديمقراطي، بالإضافة إلى دعم الاتحاد الأوربي وأمريكا لتلك الدول في عمليات الانتقال والتحول، معربا عن أسفه، أن ذلك الدعم لم يتحقق في الحالة الليبية .

طرح عُبيدة المحجوبي، وهو مهندس سؤالا مفاده، هل لدينا أرضية جاهزة لإنجاز التحول الديمقراطي؟، معربا عن استغرابه حول قبول 14 ألف مسلح من الشرق مهاجمة العاصمة طرابلس، ومن وجهة نظره أن هناك ثمة مشكلة اجتماعية يجب دراستها، وكذلك الحل عندما يهاجم مسلحي مصراتة أيضا مسلحي الزنتان لإخراجهم من العاصمة، حتى تصل الحرب إلى مشارف الزنتان، هذا يدل على أن هناك مشكلة اجتماعية تحتاج لدراسة أيضا.

في سياق متصل، لفت المحجوبي إلى غياب الحوار الحقيقي بين شرائح المجتمع الليبي، بعد 2011 ، لتتعرف مكونات المجتمع على حقوق بعضها البعض، ومظلومية كل جهة أو منطقة ، ومناقشة موارد النفط، وكيف يمكن الاستفادة من موارد البلاد بشكل عام ، دون أن تستأثر بها جهة على حساب جهة أخرى ...إلخ مشيرا إلى كتاب دوغلاس نورث «العنف والنظام السياسي» ، الذي ذكر فيه أن الصراعات دافعها التنازع على الموارد ، والذي يحكم هذا التنازع وينظمه هو العقد الاجتماعي، الذي يتم بناؤه بعد عمليات حوار واسعة ،معربا عن أسفه، أن هذه الحوارات لم تنعقد في ليبيا ، بل الذي حصل أننا انتخبنا لجنة لكتابة الدستور، في ظل غياب حوار مجتمعي ، فلم نطلب منها ما ينبغي أن تكتب حتى نحسم جذر الخلاف وأسباب التنازع.

من جهتها، ترى د. حميدة البوسيفي، وهي باحثة في الجامعات الليبية، ومستشار وخبير اجتماعي، أن المجتمع الليبي لم يضع ضمن أولوياته موضوع الانتقال الديمقراطي

منذ عام 2011 2012، وكذلك النخب التي تولت مسؤولية قيادة المؤسسات السياسية إبان الثورة، مشيرة إلى أن عملية الانتقال هي عبارة عن برنامج عمليات، فإن كانت المدخلات صحيحة فإن المخرجات ستنقلنا إلى تحول ديمقراطي آمن وسليم.

في سياق آخر، أكدت البوسيفي، على ما قدمه الدكتور خشيم، الذي اعتبر أن التدخل الخارجي الأكثر خطورة، وأبرز أسباب تعثر الانتقال الديمقراطي، حيث بلغت نسبته (9,6) وهو أعلى مؤشر، أيضا مأزق الشرعية بحسب النسب التي قدمت (9,4)، وهذا يعني من وجهة نظر البوسيفي، أن أزمة الشرعية تدل على أن النخب لا يمكن أن تنجز الانتقال الديمقراطي كما هو مرغوب ونطمح إليه. وترتب على أزمة الشرعية انقسام النخب السياسية، بالإضافة إلى غياب مؤسسات مجتمع مدني فاعلة، قادرة على الحشد وانتقاد المؤسسات التشريعية والتنفيذية القائمة والضغط عليها. بالإضافة إلى تقلد شخصيات غير كفوءة لمناصب تنفيذية مهمة، وهؤلاء من الطبيعي لن يكونوا متحمسين للانتقال الديمقراطي، واعتبرت أن غياب قيادات سياسية فاعلة وكفوءة، سبب لا يمكن التقليل منه في عدم الوصول إلى الانتقال الديمقراطي، ومن ثم الى التحول الذي نطمح إليه جميعا.

يرى د. محي الدين المدني، رئيس قسم الدراسات الدبلوماسية في الأكاديمية الليبية جنزور ، أنّ التحول الديمقراطي يسبق الانتقال وليس العكس ؛ لأنه هو من يمهد الأرضية لعملية الانتقال ، وفيها تتحقق عملية دمج المعتقدات، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو أيديولوجية ، ومن ثم تبدأ مرحلة الانتقال ، وهي مرحلة تتغير فيها البنى والنظام بشكل عام، وما يتعلق به من أحكام قانونية وتشريعات، بالإضافة إلى صياغة الدستور ، مضيفا، أن عمليه الانتقال أو التحول تواجهها حزمة من المشاكل أو المعوقات، من ضمن تلك المعوقات، غياب الرأي العام والمجتمع المدني ،و منظمات لم نعد نراها في الشارع، أو في المؤسسات الحكومية، خاصه المؤسسات الداعمة للعملية للانتخابية .

وفي معرض حديثه عن التغيير قال المدني: أعتقد أن التغيير من الأسفل إلى أعلى، كما سبق وذكر الدكتور عارف التير، أصبح بعيدا اليوم بسبب الوضع الأمني، فالمواطن لا يستطيع اليوم التعبير عن رأيه في مظاهرة سلمية بحرية دون أن يخشى على نفسه. ويرى، أن التغيير يمكن أن يتحقق من أعلى إلى أسفل من خلال النخب، فهي من تتبوأ اليوم هرم سلطة القرار والدوائر التنفيذية.

وفي سياق متصل، أشار المدني أن عددا من دول الربيع العربي اجتاحتها موجة ثانية للتغير، أما نحن فلم ندخل بعد هذه الحالة من تتابع التدافع والمطالبة بالتغيير.

اعترض بدر الدين أبو حجر، سكرتير عام حزب ليبيا إلى الأمام، على تصوير الواقع الليبي بصورة بعيدة عن الواقع ، ومما قاله: نتحدث اليوم عن وصف لنظام حكم في دولة ديمقراطية، أو نتحدث عن ثقافة مجتمع ديمقراطي، وكل ما طرح اليوم يصب في أننا نبحث عن نظام ديمقراطي في دولة ديمقراطية أخرى،

ويرى أنه من الضروري تحديد ما نتحدث عنه بشكل دقيق ومحدد.

وشدد أبو حجر، على ضرورة إنجاز ميثاق اجتماعي، لتنظيم العيش المشترك بين كل الليبيين، مشيرا إلى أن المجتمع الليبي يختزن الكثير من العنف، الذي يحتاج أن يصرّف وفق رؤية حقيقية لبناء الدولة، مؤكدا أن كل ما وقع من خلاف سياسي واحتراب، إنما يعكس مشكلا مجتمعيا، لافتا إلى أن ليبيا تتكون من ثلاثة أقاليم، ولذلك لا بد من وضع التكوين المجتمعي في الحسبان عند النظر في الانقسام السياسي الحاصل.

وفي حديثه عن المعوقات، أقر بأن ثورات الربيع العربي مرت بتحديات مماثلة، وليبيا ليست استثناء في مواجهة عقبات أو معوقات الانتقال الديمقراطي.

يرى محمد تنتوش، باحث في شأن السياسات العامة، أنّ الفشل في ليبيا تجاوز مسألة الفشل في التحول الديمقراطي، وإنما هو فشلٌ على مستوى إقامة دولة المؤسسات بشكلٍ عام، أما ما يتعلق بالتحول الديمقراطي ،يرى تنتوش، أن هناك شروطا يجب أن تتوفرً لإنجاز التحول، منها توفر الثقافة والرغبة لإنجاز التحول، والرغبة من وجهة نظره لا تعني أن نأتي بآلية التداول على السلطة عن طريق الانتخابات، ونصرف النظر عن اشتراطات الثقافة الأوسع، والتي بحسب تنتوش مفقودة إلى حد كبير، وبعض هذه الاشتراطات غير مكتوبة حتى في العقد الاجتماعي ، مثل دمقرطة السياسات العامة ، والتي تعني فتح مساحات واسعة للتشاور مع المجتمع، قبل اتخاذ أي قرار أو سياسة عامة تمس حياة الناس في كافة المجالات، بالإضافة إلى فشل المؤسسات التي ينبغي أن تشرف على التحول الديمقراطي، مستشهدا بقول المبعوث الأممي السابق إلى ليبيا الدكتور طارق متري حول الانتخابات ، «أن الليبيين سارعوا إلى إنجاز الانتخابات قبل تحقيق الشروط التي تتعلق بعقد مناقشات اجتماعيه كافية ، والتوافق حول ميثاق أو عقد وطني يجمع الليبيين». وأضاف، أن فشل مؤسسة المجلس الوطني الانتقالي والمكتب التنفيذي ، اللذان كانا ينبغي أن يشرفا على التحول الديمقراطي، كان سببه أن أغلب أعضائه تنقضهم الثقافة الديمقراطية، فقد كان الكثير منهم وزراء وقيادات تنفيذية في النظام السابق، كما تسللت الخلافات بين أعضائه في وقت مبكر. ولفت تنتوش إلى إهمال هيكلة المؤسسات التشريعية والتنفيذية بعد الانتخابات؛

لحماية التحول الديمقراطي، مشيرا إلى حالة الانفصام التي حدثت عند النظر إلى المبادرات المتضاربة حتى على مستوى المجتمع المدني، فلم تكن المؤسسات التشريعية ولا التنفيذية تهتم بالتشاور مع المجتمع المدني والنظر في مطالبه.

في سياق متصل، ذكر تنتوش أن التحول الديمقراطي له علاقة برتيبات الحكم، وترتيبات الحكم لها مؤسسات أوسع، واشتراطات أكثر لضمان تحاول ديمقراطي صحيح، وعند تطبيق بعض النظريات التي تتعلق بتقييم أسباب فشل السياسات العام على التحول الديمقراطي، سنجد أن هناك فشلا على ثلاث مستويات، المستوى الأول: غياب الرغبة في مشروع التحول، المستوى الثاني: الفشل على مستوى برامج التحول الديمقراطي على المستوى الوطني؛ لأنها لم تصمم على أساس تشاوري، المستوى الثالث: الفشل على المستوى التنفيذي ،حتى في ظل وجود برامج مشوهة أو معيبة.

المحور الثالث: كيفية تصحيح مسار الانتقال الديمقراطي.

في مستهل المحور الثالث، طرح الأستاذ السنوسي بسيكري، رئيس المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات عدة أسئلة على المشاركين في الندوة، هل التحول الديمقراطي وفق ما هو مدروس ومعلوم في نظرية العلوم السياسية كفيل أن يحقق الأهداف المتمثلة في الاستقرار والتنمية بمفهومها الواسع، ومؤسسات فاعلة قادرة على الانتقال بالبلاد إلى التقدم والرفاه؟ وهل الديمقراطية وفق المفهوم الحديث وصفة صحيحة يمكن أن تؤخذ كما هي، وتطبق عل الواقع الليبي؟ ثم من أين نبدأ؟ وما هي المقاربة الصحيحة لتصحيح المسار والاندفاع بشكل سليم نحو التحول الديمقراطي؟

مقاربة للتصحيح:

يرى د. مصطفى خشيم أن المقاربة تتسم بالتداخل والتعقيد في نفس الوقت، وأن مقاربة التصحيح يمكن أن نوجزها في عدة نقاط، منها أولا :إعادة هيكلة المؤسسات السياسية والأمنية والقضائية، بناء قدرات المؤسسات وتدريب الموظفين على العملية الديمقراطية، تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الليبية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، ثانيا : معالجة الصراعات الاجتماعية وإطلاق حوارات وطنيه شاملة لحل الصراعات الاجتماعية، وتعزيز ثقافة التسامح والقبول بين مختلف مكونات المجتمع الليبي ، ثالثا: دعم برنامج المصالحة الوطنية في إطار التعويض والعدالة الاجتماعية ، رابعا : معالجة التدخل الخارجي، من خلال توحيد الموقف الوطني تجاه التدخل الخارجي مهما كان شكله ، وتعزيز التعاون الدولي لدعم عملية التحول

الديمقراطي في ليبيا، و بناء علاقات خارجية قوية مع الدول الديمقراطية. خامسا : مكافحة الإرهاب، من خلال العمليات الأمنية والعسكرية، ومعالجة الأسباب الجذرية الدافعة للإرهاب، مثل: الفقر والتهميش، ونشر ثقافة السلام والتسامح بين الليبيين ، سادسا: معالجة غياب ثقافة الديمقراطية، تعزيز الوعي بأهمية الديمقراطية من خلال برامج التثقيف والتوعية ، دعم برامج التربية المدنية في المدارس والجامعات، من خلال التنشئة الاجتماعية والسياسية للأجيال القادمة، و تشجيع المشاركة السياسية للمواطنين ، سابعا : معالجة الصراع على السلطة، إجراء انتخابات حرة ونزيهة، إبرام حوار سياسي بين مختلف القوى السياسية ، وبناء ثقافة التوافق والتنازل والقبول بالرأي الآخر ، ثامنا: معالجة غياب الوعي السياسي : بنشر الثقافة السياسية من خلال برامج التربية المدنية في المدارس والجامعات ، وتشجيع المشاركة السياسة في المحافل السياسية ، كذلك في العملية السياسية ، تاسعا : معالجه الفساد : من خلال قوانين وإجراءات صارمة، تتعزز بقدرة كافية على تنفيذها ومتابعتها ، دعم برامج مكافحة الفساد من قبل المجتمع المدني ، عاشرا: دعم المجتمع المدني، و المنظمات والجمعيات اللي تعمل على تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان. ، تمكين المجتمع المدني والأحزاب السياسية من المشاركة في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية ودعم الهوية الوطنية.

الأستاذ السنوسي بسيكري طرح سؤالا حول ما قدمه الدكتور خشيم، قائلا: كيف يمكن لهذه الوصفة أن تتحول إلى واقع معاش؟

توسيع الحوار وإحياء الدستور:

وصف الدكتور عارف التير، قرابة الـ 90٪ من حالات وتجارب الانتقال الديمقراطي بأنها عبارة عن هجين، بعضها نجح بنسبة معقولة وبعضها فشل، بعضها حاولت التحوير مثل أي تجربة إنسانية. حيث ضرب مثلا بحزب بهارتيا جاناتا في الهند، الذي لازال منذ عام 1900 إلى اليوم في سدة الحكم ، وكذلك الحال في البرازيل، وأيضا في اليابان حيث لازال الحزب الديمقراطي الياباني ممسكا بزمام السلطة منذ عام 1949.

وأكد التير، أن انتقال التجربة الديمقراطية ليس سهلا، ويحتاج إلى زمن ليس بالقصير؛ ولذلك نجد أن صفة الهجين غالبا ما تلابس هذه المرحلة، ومن وجهة نظره أنه قبل مناقشة من ينفذ النقاط العشرة التي ذكرها د. خشيم، يجب أن تتحقق حالة إبعاد شبح الاحتراب الداخلي، وفتح حوار وطني موسع، مشيرا إلى أن ليبيا قد شهدت عدة مرات حالات احتراب داخلي في 2011، و2014، كانت هناك حرب وانتخابات، و 2019 كان هناك هجوم على طرابلس، وفي الوقت الحالي بدأت طبول الحرب تقرع

مرة أخرى ، مشددا على ضرورة إلقاء السلاح والجلوس إلى طاولة المفاوضات؛ للتوافق على عدم الاحتكام للسلاح أولا ، والبدء في حوارات توافقية.

وأكد التير، أن الموارد هي أس الصراع في ليبيا، والتوافق حول الإدارة العادلة للموارد وتوزيعها بصورة عادلة، هو الكفيل بنزع فتيل بارود الصراع، مشيرا إلى ما طرحه فوكوياما في كتابه «البحث عن المكانة» مشددا على أهمية تأصيل تصرفات الأشخاص بأفكار الاخرين، يقول فوكوياما في نهاية التاريخ، وفق ما نقله التير "الإنسان من ميلاده إلى مماته وهو يبحث عن المكانة والنفوذ». وهذا الطرح من وجهة نظره يدعونا إلى ضرورة فتح حوار وطني، بعيدا عن أسلوب الإكراه واستخدام القوة.

في سياق متصل، شدد التير على ضرورة وجود قواعد قانونية تنظم الحالة الليبية برمتها، لافتا إلى ضرورة إخراج الدستور الذي توافق عليه في يوليو 2017 أكثر من ثلثي أعضاء الهيئة بأي وسيلة، معربا عن أسفه، من أن المجتمع الدولي وإن كان قد دعم اسقاط النظام في 2011، إلا أنه لم يدعم التحول الديمقراطي في ليبيا بعد ذلك، وأشار التير، إلى أن المجتمع الدولي بعد مرور عشر سنوات رجع إلى حوارات غير مثمرة، مثل بوزنيقة (1) وبوزنيقة (2) محاولة منه لصياغة قاعدة قانونية واحدة.

وختم التير مداخلته بالقول: إن الانتقال الديمقراطي عملية مستمرة ومعقدة، وتستغرق مدة زمنية طويلة، لافتا، إلى أن الانتقال الديمقراطي قد حدث بطرق عديدة، ربما تجاوزت الـ 50 تجربة ، مشددا عل ضرورة أن تتصف هذه المرحلة، بالحرية، والعدالة، والمساواة، وسيادة القانون، والتسامح الفكري، واحترام كرامة الإنسان، كما لابد أن يتضمن الانتقال الديمقراطي قواعد ثابتة، تتمثل في الحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخها، وعدم التفريط في موارد الدولة، وأن تتصف المؤسسات بخاصية المسار المدني وليس العسكري

مداخلات الحضور:

الأستاذ السنوسي بسيكري رئيس مركز الدراسات ورسم السياسات، نوه إلى أن هذا المحور هو محاولة لتلمس الطريق نحو تحقيق التحول الديمقراطي، واستكمال اشتراطاته وإزالة العوائق التي تحول دون مضيه الى الإمام، ملخصا، مقاربة الحل التي طرحها الدكتور خشيم والتير حول أهمية إجراء حوار وطني، يجمع الأجسام السياسية في المشهد السياسي الليبي، فهي من يمكنها التحاور والتفاوض على متطلبات واشتراطات التحول الديمقراطي، وهنا طرح بسيكري سؤاله: ما هو الصواب والخطأ في هذه المقاربة؟ طالبا التعقيب والاستدراك والإضافة من الحضور.

أشار د. جمال الزوى: إلى أن هناك ثمة نظريات تفسر التحول، ونظريات أخرى تفسر كيفية الانتقال والتحول، وهذه النظريات من وجهة نظره، تكفينا مؤنة التبرير والشروحات، وأن وصفات ومقاربات الخروج من حالة الانسداد في الواقع السياسي التي طرحت، تحتاج من وجهة نظره، إلى جهة عليا قادرة على تنفيذها، وهذا الشرط غير متوفر حتى هذه اللحظة، بل يكاد يكون ضربا من المستحيل. ويقترح الزوي ضرورة انطلاق حراك وطني نحو التحول الديمقراطي، تقوده نخبة من الأكاديميين والمتخصصين، ويرى أن المركز الليبي يمكن أن يتبني مشروع الحراك، بحيث يعمل على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي، وأن ينضم الى هذا الحراك كل من له قدرة وإيمان بأن مسألة التحول مسألة ضرورية وهامة، محذرا من مخاطر عودة أنظمة استبدادية، في حال تقاعست هذه النخب عن أداء دورها.

لفت د. محمد الآغا: إلى أهمية أخذ عقبة الجغرافيا الليبية بعين الاعتبار، عند مناقشة التحول الديمقراطي ، فهو يرى أن ليبيا دولة مترامية الأطراف، تحتاج إلى مقاربة خاصة، مدلل على ذلك بوعي لجنة الستين التي رأت من خلال المادة 188 من دستور الاستقلال دستور المملكة الليبية، ضرورة وجود عاصمتين لليبيا: طرابلس وبنغازي، ولمعرفتهم بعقبة الجغرافيا اتفقوا على أن تقسم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم؛ بسبب الاختلاف بين المكونات الاجتماعية، المرحلة الأولى كانت فدرالية، وفي عام 1963 أصبحت دولة بسيطة موحدة ، والنظام السابق كرس توحيدها مستخدما القبضة الأمنية، وبعد ثورة فبراير عاد الليبيون إلى مناقشة جدليات إدارة الدولة الليبية حول المركزية، والتقسيم العادل للموارد واستثمارها ...إلخ وبالتالي فإنّ أي محاولة لرأب الصدع وإنجاز التحول الديمقراطي ، يجب أن تستحضر حساسية الجغرافيا وما يتعلق بها من تباين في المكون الاجتماعي ، والجدل حول توزيع الموارد واستثمارها .

من جهته، لفت أ. محمد تنتوش: إلى التباس مفهوم مؤسسات المجتمع المدني، وغالبا عندما يطلق هذا المصطلح يتبادر إلى الكثيرين أن المقصود هي المؤسسات غير الحكومية، في الوقت الذي نجهل فيه أهمية دور النقابات والأحزاب، وحتى القبائل إذا التزمت بدورها الاجتماعي.

في سياق متصل، أكد تنتوش أن المؤسسات القائمة يمكن أن تنقل البلد إلى تحول ديمقراطي، بشرط أن تجتمع مؤسسات المجتمع المدني بكل أنواعها: أحزاب ونقابات وغيرها، على مشروع وطني واحد، يتم تمويله بشكل مشترك، ومن خلال هذا التوافق يمكن ممارسة ضغط مجتمعي على المؤسسات السياسية القائمة.

وأعرب عن أسفه، من أن بعض النقابات القوية والفاعلة مثل نقابات المعلمين، التي بحسب تنتوش، اقتصر تأثيرها في بعض الأحيان على مجرد إيقاف العملية التعليمية ، من أجل تحسين الأجور أو تحصيل المرتبات المتأخرة، ولم يحدث أن تم إيقاف الدراسة من أجل المطالبة بتحسين العملية التعليمية، أو غيرها من المطالب المجتمعية المتعلقة بالارتقاء بالمؤسسات التعليمية، وهذا من وجهة نظره، يدل على عدم الوعي بخطورة إهمال قضايا الانتقال والتحول الديمقراطي .

من وجهة نظر أ. عيسى التويجر: أنه لا توجد جهة مهتمة بالتحول الديمقراطي من الممكن أن نقدم لها النصح بالمبادرة إلى التحول، بل على العكس من ذلك هناك مشاريع دكتاتورية قائمة، وما دام لم يترسخ نظام دكتاتوري فنحن لم نفشل بعد، لأن التحول الديمقراطي بطبيعته مسار طويل، مؤكدا ما ذهب إليه الدكتور جمعة الزوي إلى ضرورة إطلاق حراك وطني، يقوده نخبة من الأكاديميين، ومن جهة نظر التويجر أن عموم الشعب غير مهتم بالنظام الديمقراطي ، بل إن الأغلبية تفضل العيش تحت نظام ديكتاتوري، ولا تهتم بالنظام الديمقراطي ، مشددا على ضرورة أن تنظم النخبة نفسها حول مشروع يتوافقون حوله ، ومن ثم تسعى للوصول الى السلطة لتنفيذ ذلك المشروع ، ومن وجهة نظره، أنه من الغير المنطقي مخاطبة شخص يحلم بالتربع على الكرسي إلى الأبد ، ثم تطالبه بإنجاز التحول الديمقراطي شدد أ.عبد الوهاب محمد بسيكري: عضو قوه التيار المدني والحراك المدني لإعادة الشرعية إلى الشعب، على عدم إغفال المراحل، فعملية التحول تحتاج إلى زمن ليس بالقصير، لافتا إلى ضرورة مراعاة الخصوصية الليبية، سواء من حيث موقعها الجغرافي، أو ما عاشتها من حقبة طويلة في ظل نظام سياسي اتسم بدكتاتورية مطلقة، لا مجال فيها لثقافة الديمقراطية.

وفي سياق آخر، ذكر بسيكري أن المنطقة العربية منذ ظهور الخلافة الأموية، وحتى نهاية الخلافة العثمانية لم تعش أوضاعا سياسية من حيث البنى والتصورات، مثلما نعيشه اليوم في ظل الدولة الحديثة؛ ولذلك فكل ما نطرحه اليوم عن التحول الديمقراطي، يجب أن ننظر إليه مستصحبين تأسيس الدولة الليبية الحديثة في ليبيا – وهذا ينطبق على كل دول المنطقة – وعمق ارتباطها بالفاعل الدولي الخارجي، وهنا يجب النظر عند مناقشة التحول الديمقراطي، إلى مدى تأثير العامل الخارجي على المضي في هذا المسار. ودلل عبد الوهاب بما يقع اليوم في غزة، وكيف أن الأنظمة الدولية القائمة تقف عقبة كؤود أمام مطالب الشعوب وطموحاتها، مشيرا إلى تأثير العامل الخارجي في صياغة حالة، لا علاقة لها بالعملية الديمقراطية في منطقتنا.

في سياق متصل، ذكر عبد الوهاب عند إسقاط ما يحدث في غزة، وما يتعلق بها من

أنظمة مرتبطة بالفاعل الدولي على الحالة الليبية، وطموحاتنا في إنجاز التحول الديمقراطي، نجد أن الفاعل الدولي لا يرغب في إنجازنا لمرحلة التحول الديمقراطي ، مستشهدا بما ذكره الدكتور عارف التير « دعمونا في إسقاط النظام، ولم يدعمونا في إنجاز التحول " وهذا القول من وجهة نظر عبد الوهاب، يطرح سؤالا هاما آلا وهو، هل التحول الديمقراطي الذي سيدعمنا الغرب في إنجازه، يطابق ما لديهم من قواعد ومؤسسات راسخة، تلبي طموح الشعب الليبي في تحقيق الديمقراطية والتبادل السلمي على السلطة؟ وهذا من وجهة نظر عبد الوهاب غير متوقع.

وبالعودة إلى الخصوصية الليبية، ذكر، عضو قوه التيار المدني لإعادة الشرعية للشعب، أنه يجب عند وضع وصفه للانتقال أو التحول الديمقراطي، أن نضع في الاعتبار أن إرث النظام السابق، لم يترك ولو القليل، الذي يمكن أن نؤسس عليه أو نبدأ منه، وهذه من وجهة نظره، إشكالية ستوجهنا عند اسقاط النظريات السياسية المتعاقبة منذ عام 1800 على بيئات سياسية أخرى.

واقترح عبد الوهاب وصفة، يرى أنها ربما تساهم في إنجاز التحول الديمقراطي، تتلخص في ضرورة تركيز الأكاديميين والنخب والأحزاب والمجتمع المدني على المنطقة الغربية من ليبيا، التي نجحت في التصدي لمشروع عسكرة الدولة بقيادة حفتر يوم قرر مهاجمة العاصمة طرابلس، وذلك باستثمار مساحة الحرية بالعمل على تجذير مفاهيم الديمقراطية ، والتأكيد على رفض حكم الفرد والعسكر والعائلة ، وضرورة إنجاز مرحلة التحول الديمقراطي، خاصة في جيل الشباب الواعد ، مشددا في نفس الوقت على ضرورة العمل متحدين على ضرورة قيام القضاء بدوره الحيوي، باعتباره سلطة لا يمكن التفريط فيها لحماية الحقوق والحريات.

يرى عُبيدة المحجوبي، أهمية طرح مشاريع متعددة، رافضا الاقتصار على مشروع واحد، قائلا: نحن لينا مشكلة اقتصادية وصراع حول البترول، هذه المشكلة من الممكن تقدم مشروع لحلها، يتولها مجموعة من الخبراء الليبيين من كافة مناطق ليبيا، وهكذا في كل المشاكل التي تعاني منها البلاد في كافة المجالات، بحيث تقدم مشاريع تتبنها الوحدات الأقرب لها. كما تقدم مقاربة تزيل عائق تمركز السلطة في مدينة واحدة.

ختم الأستاذ السنوسي بسيكري، رئيس مركز الدارسات ورسم السياسات الندوة، معربا عن أمله في أن تجد هذه الأفكار البيئة الملائمة في الواقع؛ لتتمثل برامج ومشاريع، يمكن أن يتشكل حولها حراك حقيقي يقود ليبيا الى ما تصبو إليه من تحول ديمقراطي حقيقي، ينجز طموحاتنا في الاستقرار والرفاه الاقتصادي وبناء الدولة.

ملخص كتاب تحليل السياسة العامة: ليبيا أنموذجا

أ. د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم

يناقش الكتاب مفهوم السياسة العامة، والأهمية والخطوات الرئيسية لتحليل السياسة العامة، كما يناقش مجموعة متنوعة من مستويات التحليل، والأساليب الكيفية والكمية لتحليل السياسة العامة، وقد خصص المؤلف الفصل السابع لطرح المداخل المنهجية لتحليل السياسة العامة الليبية. اعتنى بنشر الطبعة الأولى للكتاب المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات سنة 2024.

الكتاب مقسم إلى مقدمة، وسبعة فصول، وخاتمة.

(الفصل الأول): تحليل السياسة العامة: المفهوم والأبعاد.

(المبحث الأول): مفهوم تحليل السياسة العامة، مستعرضا الأدبيات الأكثر حداثة التي كتبت باللغة الانجليزية. وتتناول الادبيات عدة مواضيع هامة، منها: تعريف السياسة العامة وتحليل السياسة العامة، عناصر السياسات العامة، مراحل صنع السياسات العامة، مداخل ونظريات تحليل السياسات العامة، مستويات وأساليب تحليل السياسات العامة. تطور المفهوم الأكاديمي لتحليل السياسة العامة؛ وذلك استجابة للتعقيدات المتزايدة للمشاكل العامة، والطلب المتزايد على صنع القرار القائم على الأدلة والبيانات.

(المبحث الثاني): تطور المفهوم الأكاديمي لتحليل السياسة العامة، حيث طُرحت مساهمات علماء السياسة في تطوير المفهوم منهم: هارولد، درور، لندبلوم، كارل وايس، بول ساباتير.

•مفهوم هارولد لاسويل لتحليل السياسة العامة: •تعد أعمال لاسويل من ضمن أبرز أدبيات علم السياسة العامة، ويعتبر أحد الآباء المؤسسين لهذا المجال، حيث طور إطارًا نظريا شاملاً لفهم عملية صنع السياسات، والذي أطلق عليه «دورة السياسة» أو « Policy cycle »، كما طور أسلوب تحليل المحتوى أو المضمون، ومنهج دراسات الحالة، والتحليل المقارن، و أدخل مفاهيم وتقنيات جديدة مثل : بدائل السياسات، وتوصيات السياسات، كما ركزت كتاباته على الدقة والوضوح والتنبؤ ، يؤكد لاسويل بأن القيم تلعب دورًا مركزيًا في عملية صنع السياسات؛ للتفريق بين المصلحة الخاصة والعامة.

• مفهوم «درور» لتحليل السياسات العامة: اشتهر «درور» بعمله الرائد في مجال مراحل السياسة العامة، وتصميم السياسات، وتقييم السياسات. حيث طور إطارا شاملا لفهم دورة السياسة العامة. كما طور مرحلة تصميم السياسات العامة من خلال تحديد الأهداف، وتحليل المشكلات، واستعراض البدائل المتاحة. الأمر الذي أسهم في تحسين جودة السياسات العامة حول العالم. كما أسهم في تطوير منهج علمي لتقييم السياسات العامة، من خلال تقنيات محددة مثل: تحليل التكلفة والفائدة، وتقييم الأثر، وتقييم العملية. كما ساهم في الترويج لاستخدام التحليل المتعمق، وصنع القرار، القائم على الأدلة.

• مفهوم لندبلوم لتحليل السياسات العامة: يرى لندبلوم أن فكرة صنع السياسات عبارة عملية تغيير تدريجية، وليست عملية صنع قرارات عقلانية وشاملة، والتأكيد على أهمية فهم السياق السياسي لصنع السياسات، والتركيز على تحديد وتحليل المصالح المختلفة المشاركة في صنع السياسات، والعمل على تطوير خيارات سياسات تكون مجدية ومقبولة، لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

• مفهوم كارول وايس لتحليل السياسة العامة: باحثة معروفة ومؤثرة في مجال تحليل السياسات العامة أهم مساهمات «وايس» هو تطويرها لمفهوم «الاستخدام»، حيث ترى أن قيمة تحليل السياسة لا تُحدد ببساطة بجودة البحث، ولكن أيضًا بكيفية استخدام صنّاع السياسات لنتائج التحليل. كما طورت عددًا من الأطر لفهم وتعزيز استخدام تحليل السياسات، منها «تصنيف الاستخدام» المعروف بـ « Use Typology»، و دمج القيم بطريقة صارمة وأخلاقية في تحليل السياسات، وترى أنه من المهم للمحللين أن يكونوا شفافين بشأن قيمهم الخاصة، وقيم أصحاب المصلحة عند إجراء عملهم.

• مفهوم بول ساباتير لتحليل السياسة العامة: ساعدت اسهاماته العلمية على جعل تحليل السياسات أكثر صرامة وأكثر اطلاعًا على الناحية النظرية، وأكثر صلة بالواقع المعاش، اشتهر بأعماله على إطار عمل تحالفات المناصرة (ACF)، لفهم تغير السياسات، وهو يفترض أن صنع السياسات عملية تفاوض ومساومة، بين تحالفات متنافسة، للترويج للسياسات المفضلة لديهم، من خلال الضغط الحكومي، والبحث، والتثقيف العام. استخدم ساباتير عمل هذا التحالف لدراسة السياسة البيئية، والسياسة التعليمية، والسياسة الصحية، وكان مفيدًا لفهم كيفية حدوث تغير السياسات، في مجالات القرارات المعقدة والمثيرة للجدل. كما قدم ساباتير نظرية تغيير السياسات، وتعلم السياسات، وتنفيذ السياسات. يؤكد ساباتير بأن تغير السياسات يحدث عندما

يكون هناك تحول في توازن القوى بين تحالفات المناصرة المختلفة. أو نتيجة لتغييرات في أنظمة معتقدات السياسات للتحالفات، أو تغييرات في البيئة الخارجية، أو مزيج من الاثنين.

(الفصل الثاني): مداخل تحليل السياسة العامة: هناك العديد من المداخل المختلفة لتحليل السياسات العامة، تعكس علاقة حقل السياسة العامة ببقية فروع المعرفة، خاصة العلوم الاقتصادية والاجتماعية،

(المبحث الأول): المداخل التقليدية: قد تصل الي حوالي ثلاثين مدخلا، وتم التركيز على مداخل نظرية محددة، والتي تتمثل في: المدخل الفلسفي، ومدخل القوة، مدخل العقلانية، مدخل الاختيار العام، المدخل المؤسساتي.

• المدخل الفلسفي: يعد من أقدم المداخل النظرية، يأخذ في الاعتبار القيم والمبادئ الأخلاقية الأساسية التي تحدد تطوير وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، والمحلل الذي يتبنى المدخل الفلسفي يطرح أسئلة مثل: ما هو الغرض من الحكومة؟ وما هي حقوق ومسؤوليات المواطنين؟ وما هي العلاقة بين الفرد والمجتمع؟ وما هي أفضل طريقة لتعزيز العدالة والمساواة؟ يعكس المجل الفلسفي لدراسة السياسة العامة تيارات فكرية متعددة، مثل: النفعية، الاتجاه الديونتولوجي أو الواجبي، الليبرالية، النزعة الجماعية. يستخدم لوصف وتحليل السياسة العامة، ويساعدعلى اتخاذ قرارات أفضل حول كيفية حكم مجتمعنا من خلال النظر بعناية في القيم والمبادئ الأخلاقية المهمة بالنسبة لنا، بحيث يمكننا وضع سياسات من المرجح أن تعزز العدالة والمساواة ورفاهية جميع المواطنين.

• مدخل القوة: يعد أداة قيمة لفهم كيفية صنع وتنفيذ السياسة العامة. فهو يركز على الجهات الفاعلة المختلفة المشاركة في صنع السياسات، ومصالحها وأهدافها، والموارد المتاحة لها، ويمكن أن يستخدم في تفسير سبب تبني سياسات معينة، وكيفية تنفيذها، وما هي نتائجها. من أبرز أفكار هذا المدخل أن صنع السياسات ليس عملية محايدة، بل هي عملية سياسية تتنافس فيها الجهات الفاعلة، كما يمكن استخدام مدخل القوة لـ: تفسير سبب تبني سياسات معينة، حتى لو لم تكن في مصلحة الأغلبية، وسبب تنفيذ سياسات معينة بنجاح، بينما لا يتم تنفيذ أخرى، وتحديد عدد الفائزين والخاسرين المحتملين.

• مدخل العقلانية: نهج معياري يسعى إلى تحديد أفضل خيار للسياسة العامة بقصد حل مشكلة معينة، يتبع هذا المدخل مجموعة خطوات: تحديد المشكلة، تحديد

السياسات البديلة. تقييم السياسات البديلة، اختيار السياسة المفضلة، تنفيذ السياسة المفضلة. يعتبر المدخل العقلاني أداة قيمة لصانعي السياسات، تساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر كفاءة وفعالية.

• مدخل الاختيار العام: منظور نظري يطبق النظريات الاقتصادية للاختيار العقلاني على دراسة السلوك السياسي، يستخدم المحلل السياسي هذا المدخل لتحليل مجموعة واسعة من قضايا السياسات العامة، منها: سلوك الناخبين والسياسيين، تصميم المؤسسات الحكومية، توفير السلع والخدمات العامة، تنظيم النشاط الاقتصادي. من أبرز أفكار مدخل الاختيار العام: أن السياسات الحكومية لا يتم وضعها دائمًا في المصلحة العامة، فقد يتم وضعها في مصالح الأفراد الأثرياء أو الشركات. كما يمكن أن يفسر عددا من الظواهر مثل: لماذا غالبًا ما يقطع السياسيون وعودًا لا يمكنهم الوفاء بها؟ ولماذا غالبًا ما تكلف البرامج الحكومية أكثر من المتوقع؟ ولماذا غالبًا ما تكون القوانين الحكومية غير فعالة وغير كفؤة؟

• المدخل المؤسساتي: منظور نظري يؤكد على دور المؤسسات في تشكيل السياسات العامة، يستخدم هذا المدخل في : تصميم وتنفيذ السياسات العامة، ودور جماعات المصالح وغيرها من أصحاب المصلحة في عملية صنع السياسات، وتأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي والتنمية، ودور المؤسسات في تعزيز العدالة الاجتماعية والإنصاف. من أبرز الأفكار الرئيسية للمدخل المؤسساتي، هي أن المؤسسات يمكن أن يكون لها تأثير كبير على تكاليف وفوائد خيارات السياسات المختلفة، فمن المرجح أن تجذب الدولة ذات المؤسسات القوية لتطبيق العقود الاستثمار الأجنبي، أكثر من الدولة ذات المؤسسات الضعيفة.

تناول (المبحث الثاني) المداخل المعاصرة لتحليل السياسات العامة: وتتمثل في أربعة مداخل: مدخل الشخصية، المدخل البيئي للسياسات، مدخل النظم للسياسات، مدخل تحليل السياسات.

• مدخل الشخصية: يعد منظور نظريا يدرس دور الشخصية في تشكيل السياسات العامة، وتتمحور الأفكار الرئيسية لمدخل الشخصية، في أن شخصيات صانعي القرارات يمكن أن يكون لها تأثير كبير على العملية السياسية. يعتبر أداة قيمة لفهم دور الشخصية في العملية السياسية. ويمكن أن يساعد صانعي السياسات على أن يصبحوا أكثر وعيًا بسمات شخصياتهم الخاصة، وكيف تؤثر على عملية صنع القرارات لديهم. كما يمكن أن يساعد أصحاب المصلحة الآخرين، على فهم دوافع وسلوكيات صانعي السياسات بشكل أفضل.

• المدخل البيئي للسياسات: يذكر الكتاب أن المداخل السلوكية تتعامل مع السياسات كعملية لها ظروفها البيئة المحيطة، أو تحويل المدخلات الي مخرجات، أو مستوى وظيفي، أو عملية اتصالات رسمية وغير رسمية. يركز المدخل البيئي على العناصر التالية لنظام صنع السياسات: البنية السياسية للمجتمع، الثقافة السياسية للمجتمع، عملية صنع السياسات، مخرجات السياسات. ويمكن استخدام المدخل البيئي المقارن لتحليل السياسات العامة في دراسة مجموعة واسعة من قضايا السياسات، بما في ذلك سياسة التعليم، وسياسة الرعاية الصحية، والسياسة البيئية. ويذكر الكتاب أن الأفكار الرئيسية لهذا المدخل تتجسد في أن عملية صنع السياسات ليست دائمًا عقلانية أو خطية، ولكنها غالبًا ما تتميز بعدم اليقين والصراع والتسوية.

• مدخل النظم للسياسات: يعتبر مدخل النظم لـ» ديفيد إيستون» أبرز النماذج النظرية لتحليل السياسات في إطار المدرسة السلوكية، حيث يركز على مدخلات ومخرجات نظام صنع السياسات، وعلى كيفية تحويل هذه المدخلات والمخرجات إلى سياسات. ويستخدم مدخل النظم بشكل ملحوظ في دراسة مجموعة كبيرة من قضايا السياسات، بما في ذلك سياسة التعليم، وسياسة الرعاية الصحية، وسياسة البيئة. ومن أبرز الأفكار الرئيسية في مدخل «إيستون» هي أن عملية صنع السياسات ليست دائمًا عقلانية أو خطية، لأنها غالبًا ما تتميز بعدم اليقين والصراع والمساومات. كما يعتبر مدخل «إيستون» أداة قيمة لفهم عملية صنع السياسات المعقدة والمتغيرة باستمرار. كما تناول الكتاب أيضا مدخل» جابرئيل ألموند» أحد أنصار المدرسة السلوكية لتحليل السياسات العامة.

• مدخل تحليل السياسات: عبارة عن إطار نظري لفهم وتقييم السياسات العامة، ينطوي على تحديد المشكلة، وتقييم خيارات السياسات المتاحة، وتقييم التكاليف والمنافع المحتملة. ويعد أداة قيمة لصانعي السياسات والباحثين وأصحاب المصلحة، الذين يشاركون في عملية صنع السياسات،في اتخاذ قرارات أكثر دراية، حول السياسات التي يجب تبنيها، وتحديد وتخفيف الآثار السلبية المحتملة للسياسات، ويساعد أيضا على ضمان تنفيذ السياسات بطريقة فعالة واقتصادية، وعلى تحسين شفافية ومساءلة عملية صنع السياسات.

ويلفت الكتاب إلى أن لكل مدخل نظري نقاط قوته ونقاط ضعفه الخاصة به، وبالرغم من تعرض المداخل الأربعة لانتقادات من عدد من الباحثين والخبراء إلا أنها تعد أداة مهمة لتحسين صنع السياسات العامة.

(الفصل الثالث): مستويات تحليل السياسة العامة: طور الباحثون في إطار العلوم الاجتماعية والاقتصادية مستويات للتحليل استفاد منها المحللون في مجال السياسات العامة، ومن أمثلة ذلك مستويات التحليل الجزئي والكلي.

(المبحث الأول): التحليل الجزئي للسياسة العامة: هو دراسة آثار السياسات العامة على الأفراد والجماعات وغيرها من الجهات الفاعلة على نطاق صغير، هو أداة مهمة لصناع القرارات، لأنه يمكن أن يساعد في تصميم سياسات أكثر كفاءة وفعالية، كما يساهم في تحديد النتائج غير المقصودة المحتملة للسياسات قبل تنفيذها، يتطلب التحليل الجزئي التعرض لعدة نقاط منها : دور الأفراد والجماعات في صنع السياسات، تأثير السياسات العامة على الأفراد والجماعات، نتائج السياسات التوزيعية على الأفراد والجماعات.

(المبحث الثاني): التحليل الكلي للسياسة العامة: هو دراسة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياسات العامة من منظور سياسي، كما يبحث في كيفية تأثير المؤسسات والعمليات والممثلين السياسيين على صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العامة. ويعتبر التحليل الكلي للسياسة العامة أداة مهمة لفهم العلاقة المعقدة بين السياسات من ناحية، والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من ناحية أخرى، و أي محاولة لفهم التحليل الكلي للسياسة العامة تتطلب منا التعرض لمجموعة المحاور التالية: السياسات العامة والنظام السياسي، السياسات العامة والأحزاب السياسية، السياسات العامة والمشاكل الاجتماعية، السياسيات العامة والأجندة السياسية، السياسات العامة والبيروقراطية، السياسات العامة والعولمة، حدود السياسات العامة.

(الفصل الرابع): مراحل السياسة العامة: تعتبر عملية معقدة، ومتعددة، وتشارك فيها مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، وبالتالي تساهم في ضمان اتخاذ قرارات حكومية فعالة ومستجيبة للاحتياجات الاجتماعية.

(المبحث الأول): مفهوم مراحل السياسات العامة: ترتبط مراحل السياسات بتحليل السياسة العامة بعلاقة متينة كما يلي: تساعد مراحل صنع القرارات في تحديد مجالات تحليل السياسة العامة، يساعد تحليل السياسات في اتخاذ قرارات في كل مرحلة من مراحل صنع القرارات، يساعد تحليل السياسات في تحسين عملية صنع القرارات؛ بسبب أن النتائج تضمن أن تكون العملية السياسية أكثر شفافية وكفاءة وفعالية. يختلف الباحثون في تحديد عدد مراحل السياسة العامة، من حيث الكم والكيف، فمنهم من يحددها بثلاث مراحل: مرحلة تحديد المشكلة، مرحلة تطوير

السياسات، مرحلة التنفيذ، والبعض الآخر يحددها بست مراحل: مرحلة تحديد المشكلة، مرحلة صياغة السياسات، مرحلة اتخاذ القرار، مرحلة التنفيذ، مرحلة التقييم، مرحلة التعديل. يؤكد المؤلف على الأهمية العملية لتحديد مراحل السياسة العامة، باعتبارها توفر إطارًا لتحليل عملية صنع السياسة العامة، وتحديد نقاط القوة والضعف، التي يمكن معالجتها لتحسين العملية السياسية. كما ناقش المبحث أهمية اختلاف تفسيرات مراحل السياسة العامة، وفلسفة مراحل السياسة العامة، كما شرح نموذج المراحل المتداخلة للسياسة العامة.

(المبحث الثاني) مراحل السياسة العامة:

1- مرحلة تحديد المشكلة: تركز على جمع المعلومات وتحليلها؛ لتحديد طبيعة المشكلة ومدى خطورتها والتأثيرات المحتملة، وذلك باستخدام المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، التحليل الإحصائي للبيانات المتاحة، تحليل الوثائق. وذكر الكتاب خمس خطوات لتحديد المشكلة هي: تحديد نطاق المشكلة، جمع البيانات، تحليل البيانات، تحديد المشكلات الفرعية، تحديد أولويات المشاكل. ويذكر المؤلف أن مشاكل السياسات العامة تتسم بالتعقيد والتداخل ومن أبرز الأمثلة: السياسة العامة للبيئة. ومشكلة الفقر لأنها تؤثر على العديد من جوانب المجتمع، بما في ذلك الجريمة والتعليم والصحة.

2- مرحلة تحليل السياسة العامة: تساعد صناع السياسة على اتخاذ قرارات أفضل، من خلال فهم المشكلة بشكل أفضل، تكمن أهمية هذه المرحلة في التالي: تساعد في تحديد المشكلة بشكل صحيح من خلال جمع المعلومات وتفسيرها، تحديد الخيارات المتاحة، تقييم الخيارات المتاحة. ومن الأمثلة على كيفية تأثير مرحلة التحليل على صنع سياسات عامة ذات كفاءة وفاعلية، إجراء تحليل لأزمة الإسكان في الولايات المتحدة عام 2008.

3- مرحلة اختيار الإدارة المناسبة: تركز على تنفيذ السياسات العامة وضمان فعاليتها. ويعتمد اختيار الإدارة المناسبة على مجموعة من العوامل: طبيعة المشكلة، حجم المشكلة، السياق السياسي والثقافي، الإدارة العامة، الإدارة غير الحكومية، الإدارة المشتركة.

4- مرحلة تنسيق السياسات العامة: تركز على ضمان انسجام السياسات العامة المختلفة، وتحقيق أهدافها المرجوة، وتتضمن تحديد التفاعلات بين السياسات المختلفة عن طريق تطوير آليات التنسيق، من خلال رصد تنفيذ السياسات المختلفة. وتعد مرحلة التنسيق مهمة جدا لنجاح السياسات العامة وتحقق الأهداف دون تضارب. وتحقيق الكفاءة. مثلا إذا كانت هناك سياسة

تهدف إلى تحسين جودة التعليم، وسياسة أخرى تهدف إلى خفض الإنفاق الحكومي، فقد يكون من الضروري التنسيق بين السياستين لضمان ألا تؤدي إحدى السياستين إلى إضعاف الأخرى. أيضا إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية التنسيق.

5- مرحلة تقديم الاستشارات: تركز على إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية صنع السياسات، من خلال: إجراء مقابلات، وعقد ورش عمل، وإجراء استطلاعات للرأي، والرد على آراء أصحاب المصلحة، واتخاذ القرارات بشأنها؛ لضمان أن تكون السياسات العامة شاملة وعادلة وفعالة.

6- مرحلة صنع السياسات: تتعلق باتخاذ القرارات الحكومية التي تؤثر على المجتمع، وتعرّف بأنها عملية تحديد وتعريف وحل المشكلات العامة، أو عملية اختيار السياسات العامة التي تلبي احتياجات المجتمع، أو عملية صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العامة. وهي عملية ديناميكية تتسم بالاستمرارية، حيث يتم إعادة تقييم السياسات العامة الحالية وتعديلها، أو استبدالها باستمرار استجابة للتغيرات في المجتمع، أو نتيجة لتغير الظروف. وتشارك الحكومات، وجماعات المصالح، والأفراد في صنع السياسة العامة. والحكومات هي الجهات الفاعلة الرئيسية في صنع السياسة العامة، وتتمثل في: المجالس التشريعية، والهيئات التنفيذية، والهيئات القضائية

7- مرحلة تنفيذ السياسة العامة: تعرف بأنها عملية تحويل السياسات العامة إلى برامج وأنشطة حكومية، وتعتبر مرحلة معقدة ومتداخلة، تشمل مجموعة من الخطوات: تحديد الموارد اللازمة، تطوير الخطط والبرامج التنفيذية، تدريب وتوجيه الموظفين المسؤولين عن التنفيذ، المتابعة والتقييم.

8- مرحلة تقييم وتقويم وتعديل السياسات العامة: يهدف التقييم إلى تحديد ما إذا كانت السياسة العامة تحقق أهدافها، بينما يهدف التقويم إلى تقييم مدى فعالية السياسة العامة في تحقيق أهدافها، وتحديد الآثار المترتبة عليها، وتقديم التوصيات لتحسينها، أما التعديل فيهدف إلى تغيير السياسة العامة الحالية؛ لتحسين فعاليتها أو تحقيق أهداف جديدة. يمكن أن يتم التقويم في أي مرحلة من مراحل صنع السياسة العامة. وينجم عن التعديل بروز سياسات عامة جديدة. وتشمل مرحلة التقييم والتعديل مجموعة من الخطوات: تحديد الأهداف والمعايير، جمع البيانات وتحليلها، تقديم النتائج إلى أصحاب المصلحة، اقتراح التعديلات اللازمة.

(الفصل الخامس): الأساليب الكيفية لتحليل السياسة العامة: تشمل: المقابلات، مناقشات المجموعات المركزة، الملاحظات، مراجعة الوثائق. ويمكن استخدام التقنيات والأساليب النوعية، للإجابة على مجموعة واسعة من الأسئلة المتعلقة بالسياسات، وغالبًا ما تُستخدم التقنيات النوعية لتحليل السياسات جنبًا إلى جنب مع التقنيات الكمية، مثل التحليل الإحصائي، وتسمح هذه التقنيات للباحثين بتسليط الضوء على تطلعات الجماعات المهمشة، مثل: الجماعات ذات الدخل المنخفض، والأقليات العرقية، والمهاجرين. وفهم تأثير إصلاح الرفاهية على العائلات، وتأثير اختيار المدرسة على الآباء والطلاب، وتأثير اللوائح البيئية على الشركات والمجتمعات، وتأثير الأيديولوجية على عملية صنع القرارات، وتأثير المصالح الخاصة على نتائج السياسات. ومن أساليب البحث النوعية المستخدمة:

(المبحث الأول): أساليب العصف الذهني، ودلفي، والتحليل الرباعي.

أولا: أسلوب العصف الذهني: أسلوب إبداعي يتم استخدامه لتطوير مجموعة من الأفكار حول موضوع معين، ويعتمد على السماح للأفراد بطرح أفكارهم دون خوف من النقد أو الرفض، مما يساعد على تحفيز التفكير الإبداعي، ويتميز بإمكانية بروز مجموعة متنوعة من الأفكار، كما يساهم في زيادة المشاركة العامة في عملية صنع السياسات العامة، مما قد يؤدي إلى سياسات أكثر استجابة لاحتياجات الجمهور.

ثانيا: أسلوب دلفي: عبارة عن تقنية اتصال منظّمة، تم تطويرها كطريقة منهجية تفاعلية للتوقعات، تعتمد على مجموعة من الخبراء، يعتبر وسيلة مناسبة لدعم صنع القرار؛ ويهدف إلى تنظيم ومناقشة وجهات النظر المختلفة حول المستقبل المفضل. كما يساعد صانعي السياسات على فهم القضايا المعقدة التي يواجهونها بشكل أفضل، وتحديد العواقب المحتملة للخيارات السياسية المختلفة.

ثالثا: التحليل الرباعي: المعروف بـ SWOT، يعتبر أداة تخطيط استراتيجي تستخدم لتقييم نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ويعكس التحليل الرباعي وجود بيئة داخلية تتكون من مكامن للقوة وأخرى للضعف، وأخرى خارجية تجسد فرص متاحة وتهديدات محتملة، ويستخدم لتطوير خطة استراتيجية تستفيد من نقاط القوة، والتقليل من نقاط الضعف، واستغلال الفرص المتاحة، وتخفيف التهديدات الخارجية.

(المبحث الثاني): أساليب مجموعات التركيز، وتحليل الوثائق: تناول المبحث أسلوبين لتحليل السياسات من الناحية الكيفية، وذلك وفق الترتيب التالي:

أولا -مجموعات التركيز: هي مجموعة صغيرة من الأشخاص يتم اختيارهم بعناية لمناقشة موضوع معين، وتعد أداة قيمة لمحللي السياسة العامة، لأنها يمكن أن توفر معلومات حول الآراء والقيم والأولويات للأشخاص الذين سيتأثرون بالسياسات العامة. ويمكن تلخيص خطوات تطبيق أسلوب جماعات التركيز في الآتي: تحديد المشكلة، اختيار المشاركين، إعداد أسئلة للمناقشة، عقد اجتماعات في بيئة مريحة وهادئة، تسجيل المناقشات، تحليل نتائج المناقشات، تقديم النتائج إلى صانعي السياسات، ويمكن استخدام جماعات التركيز لتحليل السياسات العامة في إطار السياقات التالية: فهم آراء الجمهور المستهدف حول مشكلة معينة، مثل: مشكلة البطالة، ولاختبار أفكار السياسة العامة الجديدة، مثل: سياسة جديدة لرعاية الأطفال، و لتقييم فعالية السياسات العامة الحالية، مثل: برنامج حكومي لتحسين جودة التعليم. ويذكر المؤلف أنه يمكن أن تساعد الباحثين في الوصول إلى المعلومات من مصادر غير متاحة بسهولة.

ثانيا: التحليل الوثائقي: وهو عبارة أسلوب بحث كيفي يركز على جمع وتحليل البيانات من النصوص والوثائق، ويهدف إلى فهم المعنى الكامن وراءها. ويمكن استخدامه لفهم تطور السياسات العامة، من خلال دراسة النصوص والوثائق التي تتعلق بصياغة وتنفيذ السياسات، أو التعرف على تأثير السياسات العامة على المجتمع، يمكن استخدام هذا الأسلوب لدراسة كيفية تطور سياسة صحية، أو تعليمية جديدة. من أبرز خطوات استخدام أسلوب التحليل الوثائقي: اختيار النص أو الوثيقة، جمع البيانات اللازمة للتحليل، تحليل مضمون البيانات، تفسير النتائج وربطها بالبحث.

(الفصل السادس): الأساليب الكمية لتحليل السياسة العامة: هي مجموعة من الأساليب التي تستخدم البيانات الرقمية والتحليل الإحصائي لدراسة القرارات العامة، وتستخدم لفهم المشكلات العامة، وتقييم البدائل المختلفة للسياسات، وقياس آثار هذه السياسات. وتشير الأدبيات الي أن الأساليب الكمية للتحليل تمتد لتشمل: تحليل البيانات، مثل: البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تحليل المضمون الكمي: يتم تحويل الوثيقة الي تكرارات ونسب مئوية تعكس أفكار في الوثيقة المراد تحليلها. الأسلوب الثالث: علم الادارة بشجرة القرار، بالإضافة إلى أسلوب بحوث العمليات، وأسلوب المباراة، وأسلوب التحليل الإحصائي، وأسلوب النماذج الرياضية. من مزايا الأساليب الكمية المساعدة في تحليل أكثر دقة للمشاكل العامة، والبدائل المختلفة للسياسة.

(المبحث الأول): تحليل المضمون الكمي وشجرة القرار: هي أداة تحليلية-كمية

تساعد في اتخاذ القرارات من خلال تصور النتائج المحتملة للإجراءات المختلفة، فهي عبارة عن هيكل شبيه بالمخطط الانسيابي، حيث تمثل كل عقدة داخلية «اختبار» لخاصية، وكل فرع يمثل مخرجات الاختبار، وكل عقدة نهائية تمثل القرار المتخذ بعد احتساب جميع البدائل، وبالتالي فان المسار من الجذر إلى العقدة النهائية يمثل قواعد التصنيف.

أولا: تحليل المضمون الكمي: يمكن أن يكون أداة قيمة لتحليل السياسات، نظرا لأنه يقدم تحليل أكثر دقة للمشكلات العامة والبدائل المختلفة للسياسة، وبالتالي يمكن أن يساعد على اتخاذ قرارات أكثر استنارة، كما يساعد في فهم مواقف مختلف أصحاب المصلحة تجاه قضية معينة، كما تساعد هذه المعلومات صنّاع القرار في تحديد المشكلات العامة، وتطوير السياسات المنشودة، ويساعد أيضا في التقييم. يمكن إيجاز خطوات تحليل المضمون الكمي في: تحديد الهدف من التحليل منذ البداية، تحديد وحدات التحليل، إنشاء قائمة التصنيف، ترميز البيانات، تحليل البيانات. ومن أبرز الأمثلة على استخدام تحليل المضمون الكمي، ما يعرف بتحليل خطابات السياسيين لتحديد مواقفهم تجاه قضية معينة، وتحليل تغطية وسائل الإعلام لحدث سياسي لتحديد توجهات الرأي العام حول هذا الحدث...إلخ.

ثانيا: شجرة القرار: هي أداة تحليلية تستخدم في العلوم الاجتماعية؛ لتحديد أفضل مسار عمل بناءً على مجموعة من المتغيرات، وتتكون شجرة القرار من سلسلة من القرارات المتتالية، كل منها يؤدي إلى نتيجة محتملة، وتستخدم في اتخاذ القرارات التنظيمية، وتقييم السياسات، وتحسين العمليات، وتتكون من مجموعة من العقد، كل منها يمثل قرارًا، حيث تبدأ شجرة القرار بعقدة جذرية، والتي تمثل القرار الأول الذي يجب اتخاذه، تم تؤدي القرارات المتتالية إلى عقد جديدة، والتي تمثل النتائج المحتملة للقرارات السابقة، وتنتهي شجرة القرار بعقدة نهائية، والتي تمثل نتيجة القرار النهائي. وتبرز أهمية أسلوب شجرة القرار لمحللي السياسات، في أنه يوفر إطارًا منهجيًا لاتخاذ القرارات في مواجهة عدم اليقين.

(المبحث الثاني): أساليب المباراة، وبحوث العمليات، والنمذجة الخطية: تعد من المجالات الناشئة التي تتمتع بإمكانيات واعدة للنمو في المستقبل، وهي عبارة عن مجموعة من التقنيات الرياضية المستخدمة لحل مشاكل معقدة.

أولا: أسلوب المباراة لتحليل السياسات: تُستخدم في إطار العلوم الاجتماعية لدراسة السلوك البشري في ظل عدم اليقين، يستخدم في الاقتصاد، والسياسة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، لدراسة كيفية اتخاذ الأفراد لقراراتهم في ظل عدم اليقين، لاسيما

القرارات المتعلقة بالاستثمار أو الاستهلاك. كما يستخدم في دراسة كيفية تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض، مثل: كيفية تشكيل الرأي العام أو اتخاذ القرارات الجماعية، ودراسة علاقات السببية بين المتغيرات. خطوات التحليل: تحديد المتغيرات، تحديد حالات المباراة، تحديد النتائج المحتملة، تحديد احتمالية كل نتيجة، حساب القيمة المتوقعة لكل خيار. ومن الأمثلة على كيفية استخدام أسلوب المباراة، ما يتعلق بدراسة اتخاذ قرار الاستثمار. يمكن القول إن أسلوب المباراة يعتبر أداة تحليلية قيمة، يمكن أن تساعد محللي السياسة العامة على فهم السلوك البشري في ظل عدم اليقين.

ثانيا: أسلوب بحوث العمليات لتحليل السياسات: هو مجموعة من الأساليب الرياضية والكمية المستخدمة لدراسة وحل المشكلات التي تتميز بعدم اليقين والتردد. مثال: إذا تبنت الحكومة سياسة عامة للبيئة تهدف لتخصيص الموارد لخفض انبعاثات الكربون، يتم استخدام أسلوب بحوث العمليات لدراسة مجموعة متنوعة من الخيارات، بما في ذلك فرض ضرائب على الوقود الأحفوري، أو تقديم حوافز للشركات لتقليل انبعاثاتها، أو الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة. كما يمكّن هذا الأسلوب من دراسة تأثير السياسات على مجموعة متنوعة من المتغيرات الاجتماعية، مثل انبعاثات الكربون، ومعدل البطالة، ومعدل الجريمة. أهمية هذا الأسلوب يتمثل في تحسين كفاءة وفعالية السياسات العامة من خلال مساعدة صناع القرار على تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية، والتخطيط للخدمات العامة بشكل أكثر كفاءة، واتخاذ القرارات المالية بشكل أكثر عقلانية. وتعزيز الشفافية والمساءلة في صنع السياسات العامة. يستخدم أسلوب بحوث العمليات مجموعة من الخطوات: التعريف بالمشكلة، جمع البيانات، تحليل البيانات، بناء النموذج، تقييم البدائل، اتخاذ القرار.

ثالثا: أسلوب النمذجة الخطية لتحليل السياسات: أسلوب رياضي يستخدم لدراسة المشكلات التي يمكن وصفها بواسطة معادلات خطية، يمكن استخدامها في التخصيص الأمثل للموارد لتحقيق هدف معين، مثل: تحسين جودة الرعاية الصحية. ويستخدم أيضا وقت الأزمات الحادة؛ لاتخاذ القرار في ظل مجموعة من القيود، مثل قيود الميزانية، أو قيود الموارد، كما يمكن أن يستخدم في التنبؤ بالنتائج المحتملة لسياسة معينة.

(الفصل السابع): تحليل السياسة العامة الليبية: تشهد السياسة العامة الليبية العديد من التحديات والصعوبات، بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة. يهدف هذا الفصل إلى تطبيق مداخل وأساليب البحث المشار اليها في الفصول السابقة على ليبيا كحالة للدراسة. وتعّرف السياسة العامة الليبية بأنها «مجموعة من القرارات

والإجراءات التي يتخذها النظام السياسي الليبي، من أجل تحقيق أهداف ومصالح عامة»، يمكن تصنيف السياسات الليبية الي سياسات عامة اقتصادية، مثل: السياسات المالية والتجارية والضريبية، وأخرى اجتماعية، مثل: السياسات التعليمية والصحية والسكانية، وثالثة تتعلق بالشؤون الخارجية، مثل: السياسات الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية.

(المبحث الأول): المداخل الكلاسيكية لتحليل السياسة العامة الليبية: تتعدد مداخل تحليل السياسة العامة الليبية:

أولا: المدخل الفلسفي لتحليل السياسة العامة الليبية: هو إطار تحليلي يستند إلى المبادئ والقيم الفلسفية لفهم وتقييم السياسة العامة الليبية. ويركز على الأفكار والافتراضات الكامنة وراء السياسة العامة، وكيف تؤثر على نتائج السياسة، ويستخدم لدراسة : طبيعة الدولة الليبية، والعلاقات بين الدولة والمجتمع، أهداف السياسة العامة الليبية، وكيفية تحقيقها، القيم والمعايير التي توجه السياسة العامة الليبية، آثار السياسة العامة الليبية على الأفراد والمجتمع. يساعد المدخل الفلسفي في الكشف عن التحيزات والافتراضات الكامنة وراء السياسة. يمكن استخدام هذا المدخل لدراسة كيفية تأثير المبادئ الإسلامية على السياسة العامة الليبية، وكيفية تأثير مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق على قوانين الأسرة الليبية، وكذلك تأثير القيم القبلية على قوانين الانتخابات الليبية ...إلخ. يساعد المدخل الفلسفي في فهم السياسات بشكل أعمق وأكثر شمولية. فوائد المدخل الفلسفي: يساعد في فهم السياق التاريخي والثقافي للسياسة العامة، يساعد في الكشف عن القيم والمعايير وبالتالي يمكن أن يساعد في فهم الأهداف التي تسعى السياسة العامة إلى تحقيقها، وكيف يمكن أن تؤثر على حياة الأفراد والمجتمع. وكذلك تقييم آثار السياسة العامة الليبية على المجتمع ككل.

ثانيا: مدخل القوة لتحليل السياسة العامة الليبية: إطار تحليلي يركز على القوى والمصالح التي تؤثر على عملية صنع السياسة. والسياسات بالنسبة لهذا المدخل هي نتيجة الصراع بين القوى المختلفة، وأن القوى الأكثر نفوذا هي التي تميل إلى الفوز. ويمكن استخدام مدخل القوة لتحليل العلاقات بين القوى السياسية المختلفة في ليبيا، فعلى سبيل المثال، يمكن أن ينظر الباحث السياسي إلى كيفية تأثير القوة العسكرية والاقتصادية لحفتر على السياسة العامة الليبية، أو تأثير التدخل الخارجي في السياسة العامة الليبية، فمثلا، يمكن أن ينظر المحلل السياسي إلى كيفية تأثير المصالح الأمريكية والروسية ودول الجوار الجغرافي على عملية السلام في ليبيا،...إلخ

اما ما يتعلق بالخطوات في الحالة الليبية:

1- تحديد مراكز القوى والمصالح وتشمل: المجلس الرئاسي، ومجلسي النواب والأعلى للدولة الي جانب حكومتي الغرب والشرق، المجموعات السياسية والحزبية، المجموعات الاقتصادية والتجارية، المجموعات الاجتماعية والثقافية، المجموعات الدينية، الدول الأجنبية ودول الجوار الجغرافي.
2- تقييم نفوذ مراكز القوى والمصالح المختلفة: حجم القوة أو التجمع، الوصول إلى الموارد، القدرة على تنظيم وتعبئة الأعضاء أو المؤيدين، الشرعية أو التأييد العام.
3- تحليل التفاعلات بين القوى والمصالح: وتتضمن: التعاون، الصراع، التنافس.
4- تقييم آثار السياسة العامة على الأفراد والمجتمع: تتضمن: الآثار الإيجابية، والآثار السلبية.

ثالثا: مدخل العقلانية لتحليل السياسة العامة الليبية: يستند هذا المدخل إلى افتراض أن صناع السياسات يتصرفون بعقلانية، من خلال الخطوات التالية: تحديد الأهداف السياسة_ تحديد البدائل، تقييم البدائل، اختيار البديل الأفضل. ويمكن تطبيق مدخل العقلانية لتحليل السياسة العامة الليبية على مجموعة متنوعة من القضايا، مثل: إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية، ومكافحة الفقر والبطالة، وتحسين التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز المصالحة الوطنية، والقضاء على الهجرة غير الشرعية. وتتمثل أهمية المدخل العقلاني لتحليل السياسة العامة الليبية في أنه يمكن أن يساعد في فهم كيفية اتخاذ صناع السياسات للقرارات، وتقييم فعالية السياسات العامة.

رابعا: مدخل الاختيار العام لتحليل السياسة العامة الليبية: ويستند هذا المدخل إلى فرضية أن صناع القرارات يتصرفون مثل الفاعلين الاقتصاديين، وتطبيق هذا المدخل يكون من خلال الخطوات التالية: تحديد الأهداف المنشودة، تحديد اللاعبين السياسيين، تحديد المصالح والأهداف الخاصة للاعبين السياسيين، تحليل التفاعلات بين اللاعبين السياسيين، تحديد السياسة العامة التي سيتم اتخاذها، مثل السياسة العامة المالية أو النقدية. من الفوائد الرئيسية لاستخدام هذا المدخل، أنه يساعد في فهم المصالح والأهداف الخاصة للاعبين السياسيين، وكيف يمكنها التأثير على اتخاذ القرار السياسي، كما يمكن أن يساعد في توقع كيفية تصرف صناع السياسات، في ظل ظروف معينة، وأخيرا يمكن أن يساعد في تطوير سياسات تأخذ في الاعتبار المصالح والأهداف الخاصة للاعبين السياسيين.

خامسا: المدخل المؤسساتي لتحليل السياسة العامة الليبية: يدرس كيفية تأثير المؤسسات السياسية على صنع القرار السياسي، مثل: الحكومة، والبرلمان، والمحاكم، في تشكيل السياسة العامة. على اعتبار أنها تلعب دورا مهمًا في صنع القرار السياسي، ويمكن تطبيق المدخل المؤسساتي على قضايا التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والسياسة الخارجية. مراحل المحلل عند تطبيق المدخل المؤسساتي كالتالي: تحديد المؤسسات السياسية ذات الصلة، تحديد القواعد والإجراءات التي تحكم عملية صنع القرار، تحليل كيفية تأثير المؤسسات السياسية على عملية صنع القرار. يمكن استخدام المدخل المؤسساتي لتحليل قرارات الحكومة الليبية بشأن كيفية تخصيص الموارد لإعادة إعمار درنة بعد الكارثة. كما يمكن مثلا، تحليل دور المؤسسات السياسية، مثل الحكومة والبرلمان، في تحديد كيفية تخصيص الموارد.

(المبحث الثاني): المداخل المعاصرة لتحليل السياسة العامة الليبية: أنصار المداخل السلوكية يركزون على دراسة السلوك السياسي للأفراد والجماعات، وبالتالي فهم يعتبرون أن السلوك يتم تحديده من خلال مجموعة من العوامل، بما في ذلك العوامل الشخصية، مثل المواقف، والقيم، والمعتقدات، والعوامل الاجتماعية، مثل الضغوط الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية، والبنية السياسية، والفرص المتاحة.

أولا: مدخل الشخصية لتحليل السياسة العامة الليبية: يركز هذا المدخل على دراسة الخصائص الشخصية للأفراد المشاركين في عملية صنع السياسة، مثل: معتقداتهم وقيمهم ومواقفهم. وقد لعبت الشخصيات الفردية دورًا مهمًا في الأزمة الليبية، حيث نجد أن الخلافات الفردية والنخبوية قد لعبت دورًا مهمًا في تشكيل الصراعات. فمثلا، لعبت شخصيةة القذافي دورًا رئيسيًا في السياسة الليبية مدة 42 عامًا، أثرت أفكاره وآراؤه على السياسات العامة في ليبيا منذ 1969.كما نجد أن حفتر أيضا قد لعب دورًا رئيسيًا في الصراع السياسي في ليبيا منذ 2014. وهذ يدل على أن المعتقدات والقيم تلعبت دورًا مهمًا في تشكيل السياسات العامة في البلاد. يمكن أن يكون مدخل الشخصية- من وجهة نظر المؤلف- مفيدًا لعدة أسباب: يساعد في فهم كيفية تأثير الخصائص الشخصية للأفراد المشاركين في عملية صنع القرارات على السياسات العامة في البلاد، يمكن أن يساعد مدخل الشخصية في تطوير سياسات أكثر فعالية وذات مغزى للشعب الليبي، إذا كانت النخب الليبية الحاكمة لديها معتقدات سياسية محافظة، فقد يكون من المهم تطوير سياسات تعكس هذه المعتقدات، والعكس قد يكون صحيح في حالة التوجهات الليبرالية.

ثانيا: مدخل تحليل السياسات الليبية: تضم مداخل تحليل السياسات عموما

مجموعة المداخل التالية، وهي المدخل البيئي المقارن، ومدخل النظم، والمدخل الوظيفي، ومدخل الاتصالات. وسيتم التعرض لهذه المداخل الاربعة على التوالي؛ نظرا لأهميتها في وصف وتحليل السياسة العامة في ليبيا.

1- المدخل البيئي المقارن: يركز المحلل السياسي في إطار هذا المدخل على دراسة السياسة العامة الليبية، من خلال تحليل العوامل البيئية التي تؤثر على صنع القرار، تقسيم العوامل البيئية إلى ثلاثة مستويات: المستوى العالمي، المستوى الوطني، المستوى المحلي. يمكن دراسة تأثير العوامل البيئية، مثل: الصراعات المسلحة والتدخل الأجنبي، على صنع القرار في مجال الأمن في ليبيا. كما يمكن دراسة تأثير العوامل البيئية المحيطة، مثل: الثروة النفطية والتدخل الخارجي على صنع القرار في المجال الاقتصادي. وأخيرا، يمكن دراسة تأثير العوامل البيئية، مثل: الصراعات القبلية والتفاوت الاجتماعي على صنع القرار في مجال التنمية الاجتماعية في ليبيا. تمر السياسة العامة الليبية وفق هذا المنظور بثلاثة مراحل: تحديد المشكلة، تجميع البيانات، وأخيرا تحليل البيانات.

2- مدخل النظم: يقدم مدخل النظم لديفيد إيستون يقدم إطارًا منهجيًا لدراسة العملية السياسة، حيث يوضح أن السياسة العامة هي نتيجة تفاعل بين عوامل مختلفة، بما في ذلك البيئة الخارجية والعوامل الداخلية للحكومة. حيث يمكن أن يساعد في فهم كيفية ظهور السياسات العامة في ليبيا، وما هي العوامل التي تؤثر على تشكيلها، وبالتالي يمكن أن يساعد هذا الفهم في تحسين عملية صنع السياسة العامة، وضمان أن تكون متسقة مع الاحتياجات والأهداف الوطنية. ومن أبرز نقاط قوة هذا المدخل أنه يعتبر إطارًا يمكن للمحللين استخدامه لتنظيم المعلومات وتحليلها بشكل منهجي.

3- المدخل الوظيفي: يعد المدخل الوظيفي لجبرائل الموند مدخلًا مفيدًا لتحليل السياسة العامة الليبية، حيث يركز على الوظائف التي يؤديها النظام السياسي، بدلاً من التركيز على العوامل التي تؤثر على السياسة العامة. ويحدد الموند أربع وظائف أساسية للسياسة العامة، هي: الوظائف الاستخراجية، والتنظيمية، والتوزيعية، والرمزية. من أبرز نقاط القوة لهذا المدخل انه يقدم إطارًا نظريا يمكن استخدامه لتنظيم المعلومات وتحليلها بشكل منهجي.

4- مدخل الاتصالات: يؤكد دويتش بأن الحكومات تعمل مثل الكائنات الحية المعقدة، حيث تعتمد على مسارات اتصال فعالة وآليات تغذية عكسية،

وبالتالي يمكن للمحلل فهم السياسة المتعلقة بالاستقرار السياسي، وصنع القرار، ودور وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام. وفيما يلي بعض الخطوات التي يمكن اتباعها لتصميم سياسات ليبية فعالة وذات كفاءة: فهم احتياجات ومتطلبات الجمهور، استخدام قنوات الاتصال المناسبة، استخدام لغة واضحة ومفهومة، تعزيز المشاركة العامة، تقييم فعالية السياسات العامة. من المهم أن على صانعي السياسات والمواطنين على حد سواء أن يكونوا حذرين بشأن المعلومات التي يتلقونها، بالتأكد من مدى وثوقيتها، الي جانب التغلب على انعدام الثقة في الحكومة. وتعكس عملية تحليل السياسة العامة الليبية من منظور مدخل الاتصالات أربع مراحل رئيسية: تحديد المشكلة، تنفيذ السياسات العامة وتطبيقها، تقييم فعالية السياسة العامة، تقييم التغذية الراجعة. هناك بعض التوصيات لتطبيق نظريات الاتصالات بنجاح في تحليل السياسة العامة الليبية: تتمثل في: اختيار محلل السياسات العامة لنظرية، أو اقتراب مناسب للحالة الليبية، القيام بإجراء بحث ميداني لجمع البيانات حول الاتصالات السياسية في ليبيا، استخدم طرق تحليل كمية وكيفية لتحليل البيانات.

إن تحليل مراحل السياسة العامة الليبية هو عبارة عن عملية منهجية لدراسة وفهم كيفية تطور السياسات العامة في ليبيا، حيث تمر بعدة مراحل : تحديد المشكلة ، مرحلة صياغة السياسات، مرحلة اتخاذ القرار ، مرحلة التنفيذ، مرحلة التقييم. يمكن استخدام هذا التحليل لدراسة كيفية تطور السياسة النفطية الليبية، وتحديد العوامل التي أثرت على هذه السياسة، والنتائج التي ترتبت عليها. كما يمكن استخدام هذا التحليل لدراسة كيفية تطور السياسة الاجتماعية الليبية، وتحديد نقاط القوة والضعف في هذه السياسة، واقتراح التحسينات الممكنة. وكيفية تطور السياسة الخارجية الليبية.

ثالثا: مدخل التحليل الرباعي: يعكس هذا المدخل SWOT الاهتمام بالبيئة الداخلية بما فيها من مكامن قوة وضعف، الي جانب وصف وتحليل البيئة الخارجية بما فيها من فرص متاحة وتهديدات خارجية. ويساعد على : فهم الواقع السياسي الليبي، تطوير سياسات عامة أكثر فاعلية، تحسين كفاءة صنع القرار. يمكن استخدامه لتحليل التهديدات الأمنية، مثل: الصراعات المسلحة والإرهاب والهجرة، وتحديد الإجراءات اللازمة للتصدي لها. أما في مجال السياسة الاقتصادية، فيمكن استخدام مدخل التحليل الرباعي لتحليل الفرص الاقتصادية المتاحة لليبيا، مثل: الثروة النفطية والتكامل الإقليمي، وتحديد السياسات اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي. وأخيرا،

وفي مجال السياسة الاجتماعية، يمكن استخدام مدخل التحليل الرباعي لتحليل التحديات الاجتماعية التي تواجه ليبيا، مثل: الفقر والبطالة، وتحديد السياسات اللازمة لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وتتمثل نقاط القوة في السياسة العامة الليبية في الموارد والقدرات مثل: الثروة النفطية، الموقع الجغرافي، رأس مال بشري مؤهل .نقاط الضعف: عدم الاستقرار السياسي، انتشار الفساد. الفرص: تحقيق السلام والأمن، لتحقيق التكامل الاقتصادي في كافة الأقاليم، والتعاون مع دول الجوار، وتحقيق الثورة الرقمية. التهديدات: الصراعات المسلحة، معضلة تغيير المناخ قد تؤدي الى تعطيل الاقتصاد والخدمات، الإرهاب والهجرة غير الشرعية. أما ما يتعلق بمراحل التحليل الرباعي: مرحلة تحديد المشكلة، مرحلة جمع البيانات، مرحلة تحليل البيانات، مرحلة وضع التوصيات. مرحلة تنفيذ التوصيات.

خاتمة الكتاب: إن كتاب تحليل السياسات العامة يعتبر مرجعًا هاما للباحثين في مجال السياسات العامة، حيث يتعرض الكتاب لمفهوم، ونظريات، ومستويات وأساليب التحليل، الي جانب النتائج والتوصيات المهمة التي يمكن تطبيقها في مجموعة متنوعة من المجالات العامة. كما تمت الاستفادة من هذه الأطر النظرية في دراسة الحالة الليبية، وأوضح المؤلف أنه يمكن وصف وتحليل والتنبؤ بالسياسات الليبية من خلال الاستعانة بالكثير من المداخل التي قدمها الكتاب.

سياسات ودراسات

مجلة علمية تصدر عن
المركز الليبي للدراسات

المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات هو مؤسّسة بحثيّة مستقلّة تعنى بالشأن الليبي دون إهمال ما يتصل به من قضايا إقليمية ودولية.

ويهدف المركز للمساهمة في ترقية النشاط البحثي وتقديم مواد علمية تبحث مختلف القضايا التي تخص ليبيا كما يركز على تكريس ثقافة الاعتماد على المعلومة الصحيحة ونتائج تقديرات المواقف العلمية والبحوث واستطلاعات الرأي ويوجه اهتماما خاصا لوضع السياسات العامة واتخاذ القرارات.

كما يُعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في ليبياّ، دولة ومجتمع، وبتحليل السّياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وبالتحليل السياسي والاقتصادي، ويناقش التحدّيات التي تواجه البلاد على مستوى المواطنة والهويّة، والتّجزئة والوحدة، والسّيادة والتبعيّة والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمع وتطوير مؤسسات الدولة، وتطوير المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي.

كما يُعنى المركز بدراسة علاقات ليبيا مع محيطها الإقليمي والدولي ودراسة سياسات الدول تجاهها وتقدير المواقف الصحيحة حيالها.

ينحصر اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدّراسات الثقافية والعلوم السياسية في الحاضر والمستقبل، ولا يلتفت إلى الدراسات التاريخية إلا بالقدر الذي تتطلبه دراسات الحاضر والمستقبل، كما لا يغرق في الاهتمام بالقضايا والمسائل النظريّة، والنظريّات الاجتماعيّة والفكر السياسيّ، إلا لمناسبتها للقضايا التطبيقية وارتباطها بتحليل النظام والثقافة السائدة في مسعى لطرح البدائل العلمية الصحيحة.

ينتج المركز تقارير اسبوعية وشهرية وبحوث ودراسات، ويدير عدّة برامج متخصّصة تعنى بالتطوير المؤسسي، ويعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل ودورات موجّهة للمختصّين، وللرّأي العامّ، ويعد استطلاعا للرأي بشكل دوري وتصدر عنه مجلة علمية باسم "دراسات وسياسات".